اللهجات العربية

دكتور
مجدي ابراهيم محمد

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٢٧٤٤٢٨ / ٠٣ - الإسكندرية

اللهجات العربية

دكتـــور

مجدي إبراهيم محمد

الطبعة الأولى

2011م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 - الإسكندرية

الإهـــداء

إلى روح أخي محمد ... في جوار ربٍ كريم

رحل ولم يُردْ جزاءً إلا من ربه

المقدمــــة

الحمد لله الذى نبَّه الإنسان إلى ما فيه خيره ، وحذره مما فيه ضيره، وأوضح له الطريق المستقيم لينهجه ، وأراه صرح الكمال ليلجه ، فيكون فى مأمن من الفساد والخلل ، مجانباً الخطأ والزلل ، فيعمل بالـــصواب ويتحلـــى بالفضائل والآداب ، فينال الثواب ويسعد فى المآب .

أما بعد ...

فإنه لمن الواجب على دارسى اللهجة انتقاء رواة اللغـــة مـــن بـــين الأفراد اللذين لم يتعرضوا لأى تأثير أجنبى ، ولابد من تقسيم الـــنص إلـــى جمل قصيرة ينطقها الشخص الراوى الذى يمثل اللهجة حتى يستطيع الدارس معرفة نوع هذه اللهجة أو تلك ، وحتى يقف على سنن تطورها وسماتها التى تميزها عن غيرها . ومن ثم اهتم قدامى اللغـــويين ومحـــدثوهم باللهجـــات العربية حتى أصبحت الآن عنصراً مهماً بين الدارسين والباحثين ، ولربمـــا كانت القراءات القرآنية فى أصلها لهجة ، وما اختلاف القراءات إلا لاختلاف اللهجات . ولذلك نراهم يربطون بين القراءات واللهجات ، ويستدلون باللهجة فى توجيه أغلب القراءة . ثم كثر القراء والرواة، فأخذ هذا عن ذاك، ولربما نُسيت اللهجة ، وبقيت القراءة دائماً، لأنها أضحت من فروض الكفاية.

ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن كل لغة كانت يوماً ما لهجة مـــن مجموعة لهجات للغة من اللغات ، ثم حدثت عوامل كثيرة أدت إلـــى انـــدثار اللغة الأم ، وانتشار بناتها فى شتى أنحاء الأرض مكونـــة لهـــا خـــصائص تميزها عن غيرها من أخواتها .

هذا ما حدث فى اللغة اللاتينية التى تعد اللغة الأم لعدة لغات حية تشعبت بعد فناء اللاتينية إلى لهجات متنوعة هى الفرنسية والأسبانية والإيطالية والبرتغالية والرومانية ، حتى صارت كل لهجة من هذه اللهجات لغة مستقلة قائمة بذاتها ، لها مميزات تميزها عن غيرها . وهذا أيضا ما حدث فى اللغة السامية الأم ، حيث تفرقت وماتت و اندثرت بناتها فى شبه الجزيرة العربية والشام والعراق ممثلة فى لهجات مختلفة ، هى العربية والعبرية والسريانية والآرامية وغيرها ، ثم أضحت كل لهجة من هذه اللغات لغة قائمة بذاتها ، حتى استغنى الناطقون بها عن اللغة الأم ، وتقطعت بهم الأسباب ، فلم يعودا يعلمون شيئاً عن لغتهم الآن .

ومن ثم تتعدد اللهجات كلما تعددت القبائل ، لأنه يستحيل على أى مجموعة من البشر أن تعيش على مساحات شاسعة من الأرض أن تحتفظ فى لهجات الخطاب بلغة موحدة ، هذا ما حدث فى قريش والحجاز ومكة وهمذان وغطفان وبنى عامر وبنى سليم وبنى الحارس وثقيف وسعد بن بكر وأسد وربيعة وعقيل وبلحارث بن كعب وبنى سعد وقضاعة وهذيل ... إلى آخره .

وفى هذا البحث ندرس اللهجات العربية فى الممنوع من الصرف التى تُنسب إلى قبائل معينة ، ثم دخلت هذه الألفاظ لغتنا الفصحى ، فأضحت جزءاً منها ، بها يقرأ القرآن الكريم ، وينظم بها ديوان العرب ، ألا وهو الشعر العربى.

ومعنى هذا أن العربية الفصحى الممثلة فى القرآن الكريم ولغة الشعر تعد حصيلة لهجات سابقة انتشرت فى شبه الجزيرة العربية والشام والعراق واليمن ، قرأ بها القراء القرآن الكريم ، واتخذها الشعراء قالباً ينظمون فيه أشعارهم .

بيد أن ظاهرة الممنوع من الصرف فيها لهجات مختلفة تغاير اللغة الفصحى المشتركة الممثلة فى القرآن الكريم ، غير أنه اختلط الأمر على جامعى اللغة وواضعى النحو ، ورأوا ظاهرة عجيبة هى منع التنوين من كلمات المفروض أن تكون منونة مثل باقى الأسماء ، لكنها منعت التنوين نحو "عامر" فى قول الشاعر[1] .

ومن ولدوا عامـ ∴ ـرَ ذو الطول وذو العرض

منعوها من الصرف للضرورة الشعرية ، رغم أنها منصرفة ، وهذا – فى رأينا – يعد لهجة ما دام الشاعر نطق بها .

وعلى الطرف الآخر يصرف بنو أسد ما لا ينصرف ، ويقع منهم ذلك فيما علة منعه الوصفية وزيادة الألف والنون ، فيقولون : "لست بسكرانٍ". وقيل صرف ما لا ينصرف لهجة لبعض العرب تنسب إلى أهل الكوفة والأخفش والفارسى وبعض البصريين ، واستثنوا من ذلك " أفعل من " فلم يجيزوا صرفه لذلك . ومن نماذج صرفهم ما لا ينصرف تنوينهم " سلاسلاً " فى قوله تعالى : " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً " [2] كما أن أهل الحجاز وبنى تميم يبنون " وَبَارِ وحَضَارِ وسَفَارِ " على الكسر ، لأن كسرة الراء توجب الإمالة حين الوقف ، رغم أنها ممنوعة من الصرف لأنها معدولة على وزن فَعَال . ومما جاء منوناً منصرفاً مما لا ينصرف قول النابغة [3]

فلتأتينك قصائدٌ وليركبن ∴ جيش إليك قوادم الأكوار

1- انظر هذا الشاهد فى الفصل الثانى " الحكم الإعرابى للمنوع من الصرف" : ص

2- سورة الإنسان : آية / 4

3- انظر هذا الشاهد فى الفصل الخامس " اللهجات الواردة فى صرف الممنوع من الصرف للضرورة" : ص

فصرف الشاعر " قصائد " ونونها رغم أنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . وهذا أيضاً يعد لهجة من لهجات العرب قيدوها بالضرورة الشعرية .

ومن ثم فإن هذه اللهجات تنتمى إلى بيئات متعددة ، لها صفات تميزها عن غيرها. فنطق أهالى الصعيد فى مصر – مثلاً – يختلف عن نطق شماله ووسطه ، وإنكار ذلك ضرب من العبث ، ومن نماذج ذلك أهالى سمادون بالمنوفية يقلبون القاف جيماً فيقولون : " بجى " فى " بقى " ، ويقولون : " بجول لك إيه " بدلاً من " بقول لك إيه " ويقولون : "خليك ناحية الجبلة " بدلاً من " القبلة " . أما أهالى جرجا بسوهاج فينطقون الجيم دالاً فيقولون : " دردا " بدلاً من " جرجا " و " دَمَل " بدلاً من " جَمَل " أما أهالى مديرة البحيرة وبعض المناطق فى الإسكندرية فيميلون إلى قطع أواخر الكلمات فى حالة الوقف فيقولون : " جنى " بدلاً من " جنيه " و " مَحَمّ" بدلاً من " محمد " و " يا ولَ " بدلاً من " يا ولد " . وهذه اللهجة الأخيرة فى حقيقة الأمر قديمة تعزى إلى قبيلة طيئ ، لقّبوها بالقطعة ، حيث يقطعون اللفظ قبل تمامه . أما لهجة القاهرة فيقلبون الثاء تاءً كما فى " تعلب " بدلاً من " ثعلب " ويقلبون اللام نوناً كما فى " برتقان " بدلاً من " برتقال " .

ونحن فى لهجتنا العامية نميل إلى حذف نون "من" الجارة إذا وليها ساكن ، فيقول البعض منا:" خرجت ملمسجد " بدلاً من "خرجت من المسجد" . وهذه اللهجة العامية ما هى إلا امتداد للهجات القديمة ، حيث تنسب إلى قبيلتى خثعم وزبيد فى اليمن .

ومن ثم تعد هذه اللهجات من اللهجات المحلية ، لأن الخلف ورثها عن السلف ، ويمكننا تسميتها بلهجات الخطاب ، أعنى مستوى الكلام العادى.

أما اللغة الفصحى المشتركة ، فهى لغة القرآن الكـريم والحـديث الـشريف والشعر العربى ، تلك هى اللغة الفصحى النموذجية .

وأياً كان الأمر فإن القضية قضية أصوات يتداخل بعضها مع البعض الآخر ، فتتغير وتتبدل وتتطور ، ومن ثَمَّ يكون مؤدياً إلى ما يعـرف بعلـم اللهجات العربية Dialectology لأن اللغة – كما يقول العلامة ابن جنى – أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

أما المنهج الذى تتبعته فى هـذا البحـث فهـو المـنهج الوصـفى Descriptive Method الذى يسجل اللهجة ، وهـو مـنهج يعتمـد علـى الملاحظة المباشرة من خلال نطق المتحدث نفسه ، ويعتمـد أيـضاً علـى الملاحظة غير المباشرة من خلال الاستماع إلى التسجيلات الصوتية .

هذا ، وقد تضمن هذا البحث ستة فصول ، يسبقها مقدمة .

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه مفهوم كل من " اللهجة والممنـوع من الصرف لغة واصطلاحاً " .

أما الفصل الثانى فيتناول " الحكم الإعرابى للمنوع مـن الـصرف " حيث تحدثت عن الإعراب وأثره فى توجيه المعنى المراد ، ثم تكلمت عـن حكم إعراب الممنوع من الصرف رفعاً ونصباً وجراً ، ثم جواز صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية والتناسب .

أما الفصل الثالث فعنوانه " ظاهرة التنوين فـى اللهجـة وأنواعـه " تحدثت فيه عن التنوين لغة واصطلاحاً ، والفرق بينه وبين النون الأصلية ، ثم تناولت أنواع التنوين فى اللهجات .

أما الفصل الرابع فعنوانه " من لهجات العرب في الممنوع من الصرف " تناولت فيه نماذج متنوعة للقراءات الواردة في ألفاظ الممنوع من الصرف .

أما الفصل الخامس فقد تحدثت فيه عن " اللهجات الواردة في صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية " من خلال تناولنا لبعض النماذج الشعرية بالشرح التحليل .

أما الفصل السادس والأخير فقد تناولت فيه " اللهجات الواردة في صرف الممنوع من الصرف للتناسب " من خلال قراءة القُراء للقرآن الكريم.

الخاتمة : وفيها استخلصت أهم النتائج .

وإنه لمما يثلج الصدر حقاً أن هذا الكتاب الذى أقدمه للقارئ اليوم هو جزء من رسالتى للدكتوراه " الممنوع من الصرف عند الزجاج " "دراسة لغوية " والتى نوقشت يوم الخميس الموافق 2003/12/11م . في كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، والتى حظيت بتقدير من لجنة المناقشة والحكم، ولقد أجريت بعد التعديلات والإضافات فى ثنايا هذا الكتاب البكر فى مضمونه وعنوانه ومنهجه.

وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الفصل الأول

مفهوم اللهجة والممنوع من الصرف لغةً واصطلاحاً

أولاً : مفهوم اللهجة :

اللهْجة واللهَجة فى اللغة – كما يقول ابن منظور – طرف اللسان ، واللهْجة واللهَجة : جَرْس الكلام ، والفتح أعلى . ويقال : فلان فصيح اللهْجة واللهَجة ، وهى لغته التى جُبل عليها فعتادها ونشأ عليها... واللهْجة : اللسان، قد يحرك . وفى الحديث :" ما من ذى لهجة أصدق من أبى ذر"...[1] وفى المعجم الوسيط " يقال : فلان فصيح اللهجة وصادق اللهجة ، وهى طريقة من طرق الأداء فى اللغة [2] .

أما اللهجة فى الاصطلاح العلمى الحديث فهى ممنوعة من الصفات اللغوية تنتمى إلى بيئة خاصة ، ويشترك فى هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة هى جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصها ، ولكنها تشترك جميعاً فى مجموعة من الظواهر اللغوية التى تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التى تربط بين هذه اللهجات " [3].

ونفهم من كل ما سبق أن اللهجة تعنى اللغة التى نطق بها الإنسان منذ نعومة أظفاره . وهذه اللغة يتشعب منها لهجات مختلفة ، كل لهجة تختلف عن الأخرى من حيث الفصحى والعامية ، فلغة العلماء والمثقفين هى الفصحى تختلف عن لغة الصناع والزراع والتجار ، لدرجة أن الإنسان ربما يفهم إحداها ولا يفهم الأخرى ، ولقد أوضح لنا فندريس ذلك عندما مثّل بأخوين يعيشان معاً ولكنهما يمارسان مهنتين مختلفتين ، كل واحد منهما يحتك فى موقعه بمجموعات مختلفة ، ويأخذ عن أفرادها اللغة بالضرورة ،

1- اللسان ، مادة " لهج " .

2- المعجم الوسيط ، مادة " لهج " .

3- د : إبراهيم أنيس ، فى اللهجات العربية : ص 16

مع عادات التفكير والأعمال وآلات المهنة ، وبذلك ينشأ فى كل يوم بين الأخوين اختلاف لغوى يؤدى بهما إلى التحقق من اختلاف لغتيهما بعض الشئ إذا لم ير أحدهما أخاه زمناً طويلاً ، ولكن هذا الاختلاف يزول كل مساء بفضل عودة الصلة بينهما من جديد [1] .

ونستنتج من هذا الكلام أن اللهجات العامية للمهن المختلفة فى الإقليم الواحد تختلف عن غيرها ، وتتغير تبعاً للفوارق الاجتماعية والأماكن التى يعيشون فيها . ومن ثم تتعدد اللهجات وتختلف فى كثير من ظواهرها الصوتية والدلالية والنحوية والصرفية تبعاً للشخص المتحدث باللغة .

والذى بدا لى أن اللغات فى صراع يؤدى بها إلى انقسامها إلى لهجات ، ثم تتصارع اللهجات هى الأخرى بعضها مع البعض الأخر فتكون اللغة المشتركة . وقد حدث هذا نتيجة احتكاك كثير من أفراد القبائل فى مواسم الحج والتجارة والأسواق الأدبية المختلفة ، فنتج عن هذا الاحتكاك تلك اللغة النموذجية المشتركة التى هى خليط من قريش وغيرها ، تلك التى نظم بها الشعراء شعرهم وعبر بها الناس عما يجيش فى صدورهم .

لكن ، ما الأسباب التى أدت إلى نشأت اللهجات ؟

نشأت اللهجات العربية – أولاً – نتيجة لانعزال بعض القبائل وتمسكها بنظم وتقاليد خاصة ، انفردت بها دون غيرها ممن جوارها من القبائل ، ثم يأتى السبب الثانى فى نشأة اللهجات ، وهو التطور المستقل لكلام كل قبيلة نتيجة هذا الانعزال ، والذى تتناقله الأجيال وتتوارثه ، حتى تصبح للهجة صفات مستقلة تنسب إلى هذه القبيلة وتعرف بها . ومما يدعم كلامنا هذا ويقويه قول الدكتور إبراهيم أنيس: " أن أقدم ما نستطيع تصوره فى شأن

1- فندريس ، اللغة : ص 307

شبه الجزيرة العربية ، هو أن نتخيلها ، وقد انتظمتها لهجات محلية كثيـــرة ، انعزال بعضها عن بعض ، واستقل كل منها بصفات خاصة ، ثم كانت تلـــك الظروف ، التى هيأت لبيئة معينة فى شبه الجزيرة فرصة ظهور لهجتهـــا ، ثم ازدهارها ، والتغلب على اللهجات الأخرى [1].

ونفهم من هذا أن هناك عدة عوامل مختلفة جعلـــت هـــذه اللهجـــات تتقارب فأدت إلى نشأة اللهجة المشتركة ، بيد أن هناك عدة أشياء كانت سبباً فى نشأة اللهجات وتعددها فصّلها لنا أستاذنا الدكتور عبده الراجحى [2] لكننى أذكرها مجملة على الوجه الآتى :

1- أسباب جغرافية :

ويتمثل فى أنه كلما اتسعت البيئة الجغرافية ، واختلفت الطبيعة فيها ، من مكان لآخر ، كأن تكون هناك جبال وأنهار ووديان أدى ذلك إلى تبـــاين اللهجة ، بسبب انعزال مجموعـــة مـــن النـــاس عـــن مجموعـــة أخـــرى ، وبالتالى يؤدى هذا مع الزمن إلى وجود لهجة تختلف عن غيرها ممن تنتمى إلى نفس اللغة .

2- أسباب اجتماعية :

ويتمثل هذا السبب فى أن كل طبقة من طبقات المجتمع لهـــا لهجـــة معينة ، بمعنى أنه كلما تعددت هذه الطبقات والجماعات اختلفت اللهجـــات ، أعنى بذلك أن الطبقة الأرستقراطية –مثلاً– تتخذ لهجة غير لهجـــة الطبقـــة الوسطى، أو الطبقة الدنيا من المجتمع،فلهجة المثقفين غير لهجـــة أصـــحاب المهن والحرف المختلفة.

1– د: إبراهيم أنيس ، مستقبل اللغة العربية المشتركة : ص7 ، القاهرة ، ط 1960 م

2– انظر د: عبده الراجحى، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية:من ص37إلى ص39.

3- احتكاك اللغات واختلاطها ببعضها :

ويحدث هذا نتيجة غزو قبيلة لأخرى ، أو هجرة ثالثة ، أو تجاور قبيلة لأخرى ، وبالتالى يؤدى إلى اختلاف اللهجات وتعددها ، أعنى بذلك تشعب اللغة الواحدة إلى لهجات مختلفة .

4- أسباب فردية :

وتتمثل فى أن اللغة – كما يقول فندريس – وإن كانت واحدة فهى متعددة بتعدد الأفراد الذين يتكلمونها ، ومن المسلم به أن لا يتكلم شخصان بصورة واحدة ولا تفترق " [1] .

والذى بدا أن كل الناطقين بالعربية ، وإن لم يتمكن بعضهم من تعلم الفصحى فى المدارس والكتاتيب بطريقة منهجية ، إلا أنه يمكن ذلك من خلال السماع للخطباء فى المساجد ، والمذيعين فى الإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى .

ثانيا : مفهوم الممنوع من الصرف :

المنع لغةً "أن تحول بين الرجل والشئ الذى يريده ، وهو خلاف العطاء" [2] ويعرف أيضا بأنه : " الحيلولة بين الشيئين والحماية " [3]

أما الممنوع فى الاصطلاح : فمنع حكم نحوى لغةً وسبباً ، والمقصود بالممنوع : ما لا يجوز ، لأن ارتكابه مخالفة للقواعد النحوية ، ومن ثمَّ يؤدى إلى فساد اللغة ، فليس لأحد أن يجعل الضمير منعوتاً

1- فندريس ، اللغة : ص 295

2- ابن منظور ، اللسان " مادة منع " .

3- الزبيدى ، التكملة والذيل والصلة : ج 4 ص 466 .

أو مضافاً ، ولا أن يدخل الجوازم على الأسماء ، ولا حرف الجر على الأفعال ، ولا أن يحذف بلا دليل ، ولا يستغنى عما افتقر إليه أحد الموصلات" [1] وقيل الممنوع :"ما خالف الكل"[2]

وللعلماء فيه رأيان ، فمنهم من يرى أنه ما منع الجر والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعاً للآخر، ومنهم من يرى أنه ما منع التنوين فقط ، والجر تابع للتنوين" [3] وهذا الخلاف لا طائل من ورائه إذ الواضح أن ما لا ينصرف يمنع التنوين ويمنع الجر بالكسرة ، إذ تنوب الفتحة عنها فى حالة الجر.

أما الصرف فى اللغة فمأخوذ من التصرف ، وهو التغيير ، يقول الأشمونى: " التصريف فى اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها " [4] .

وفى القاموس المحيط : " وصَرفُ الحديث أن يزاد فيه ، ويُحسَّنَ من الصرف فى الدراهم ، وهو فضل بعضه على بعض فى القيمة ، وكذلك صَرْفُ الكلام ، وله عليه شَفٌ وفَضْلُه ، وهو مَنْ صَرَفَه يَصرُفُهُ، صُرِفِ عن أشكاله[5].

1- د.تمام حسان ، الأصول "دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب": ص197 .

2- محمد على الفاروقى التهانوى ، كشاف اصطلاحات الفنون " : ج 4 ص 104 .

3- ابن يعيش ، شرح المفصل :ج1ص58 ، وشرح الكافية للرضى : ج1ص35 وما بعدها ، وشرح الأشمونى "منهج السالك " : ج 1 ص 98 .

4-أحمد الحملاوى ، شذا العرف فى فن الصرف : ص19.

5- الفيروزآبادى ، القاموس المحيط ،مادة "صرف ": ج 3 ص16 ، والجوهرى، الصحاح ، مادة "صرف"

وفى اللسان : الصَّرْف ردُّ الشئ عن وجهه ، صَرَفَهُ يَصْرِفُه صَرْفاً فانصرف ، وصارف نفسه عن الشئ صرفها عنه ، وصَرفُ الكلمة إجراؤها بالتنوين ، وَصَرَّفْنا الآيات ، أى بَيَّنَّاها ، وتصريف الآيات تَبْيينُها ، والصرف أن تصرف إنساناً عن وجهه ، يريده إلى مَصْرِف غير ذلك ، وَصَرَّفَ الشئ أعمله فى غير وجهه ، كأنه يُصرف عن وجه إلى وجه ، وتَصَرَّفَ ، هو وتصاريف الأمور تخاليفُها ، ومنه تصاريف الرياح ... والصّريف صوت الأنياب والأبواب ... وصَرَفَ الإنسانُ والبعير نابه وبَنابهِ يصرف صريفاً حَرَمَه ، فسمعت له صوتاً ... وصريف القَعو صوته ، وصريف البكرة صوتها عند الاستقصاء ، وصريف القلم والباب ونحوهما صريرهما "[1] .

وفى المعجم الوسيط : " صرف الباب أو القلمُ ونحوهما يصرف صريفاً : صَوَّت . ويقال : صرف نابُه ، وصرف بنابِه ، وصرف الشئ صَرفاً : رَدَّهُ عن وجهه ... وصَرَّف الأمر : دَبَّره ووجَّهه ، وصَرَّف الألفاظ: اشتق بعضها من بعض [2] .

وقيل إن المنصرف من الصريف ، وهو الصوت ، لأن فى آخره التنوين ، وهو صوت ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأن الاسم رجع عن شبه الفعل" [3] قال النابغة الذبيانى [4] .

1- ابن منظور، اللسان ، مادة صرف: ج 11 ص 91 : 93، وانظر كذلك مجمع اللغة العربية "المعجم الوسيط" مادة " صرف" :ج 1 ص 515 ، وأبو بكر الرازى ، مختار الصحاح ، مادة صرف: ص362

2- المعجم الوسيط، مادة صرف:ج1ص515 ، ومختار الصحاح "مادة صرف" :ص362

3- شرح الأشمونى "منهج السالك " :ج2 ص506

4- ورد هذا البيت فى ديوان النابغة الذبيانى: ص 10، واللسان ، مادة صرف : ج 11 ص 93، وشرح الأشمونى "منهج السالك ": ج 2 ص507، والبيت من البحر البسيط ، مقذوفة: مرمية، الدخيس: لحم بطن الكف ، البازل : البعير ، صريف القعو : أى أن للناقة صوتاً يشبه الصوت الصادر عن البكرة أو الخشبة المستديرة، المسد : الحبل .

مَـــقْذُوفةٍ بدخيس النَّحْضِ بازلُها ⁚ لها صريفٌ صريفَ القَعْو بالمَسَدِ

أى أن للناقة صوتاً يشبه الصوت الـصادر عـن البكـرة والخـشبة المستديرة ، وهو وصف لها بالكلال .

وقيل إنَّ المنصرف من الانصراف فى جهات الحركات ، وقيـل مـن الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأنه انصرف عـن شـبه الفعـل [1] وسـمى منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه مـن وجوه الإعراب إلى غيره [2] .

ومعنى هذا أن الانصراف هو الرجوع والارتداد ، ومعنى لا ينصرف لا يرتد ولا يرجع ، ومعنى غير المنصرف غير راجع .

والأصل فى التصريف هو الصرف ، وقد ورد كل منهما فى القـرآن الكريم على معنى التغيير والتحويل والانتقال ورد الشئ عن وجهه ، قال الله تعالى : " قَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا " [3] .

والتصريف تفعيل من الصرف ، وهو أن تصرف الكلمـة الواحـدة ، فتتولد منها ألفاظٌ مختلفة ومعانٍ متفاوتة [4].

وحين نمعن النظر فى كل ما سبق نجد أن المادة اللغوية للصرف تدور معظمها حول اللفظ المفرد من حيث بناؤه ، ووزنه ، وما يطرأ عليـه مـن تغيير ، فتارة نجده مأخوذاً من التصريف وهـو التغييـر ، وأخـرى مـن التصويت ، وثالثة من الانصراف وهو الرجوع .

1- منار الـسالك : ج2 هـامش ص180، وشـرح الأشـمونى " مـنهج الـسالك " : ج2ص507 ، واللسان مادة " ورد " : ج11ص93 ، وتشويق الخلان : ص75 .

2 – حاشية الصبان : ج3ص371.

5- سورة الفرقان ، آية/19 .

4- الجرجانى، المفتاح فى الصرف: ص26، والميدانى، نزهة الطرف:ص65وما بعدها .

ونستنتج من هذا أن الانصراف هو الرجوع والارتداد ، ومعنى لا ينصرف لا يرتد ولا يعود ، ومعنى غير المنصرف غير عائد .

وأياً كان الأمر ، فإن التصريف مأخوذ من الصرف وهو التغيير الذى يطرأ على الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم "قول" إلى قال ، ويشمل ذلك الإعلال والإبدال والنقل [1].

وبناءً على هذا فإن التصريف يقصد به جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى مثل : كَتَبَ ، كاتب ، مُكاتِب ، كُتُب ، مكتب ، كَتُوب .. إلخ .

ولهذا كان التصريف من أجل أركان الأدب ، وبه يُعْرَف سعة كلام العرب ، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية ، ويتوصل إلى حَلِّ العويصات الأدبية"[2].

هذا وقد اختار المتأخرون الصرف علماً لهذا العلم.لأنه الأصل ، ولأن فيه اختصاراً ولأنه موازن لكلمة النحو .

أما المتقدمون فقد اختاروا التصريف ليكون علماً له نظراً إلى كثرة التغيير والتحويل والتصريف فيه .

ثالثاً الصرف فى الاصطلاح :

يقصد بالصرف التنوين الذى يلحق الاسم المُعَرَّف الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، والاسم المنون مُصنَرَفاً أو مُنْصَرِفاً ، وهذا التنوين

2- ابن عصفور، المُقَرِب : ج 2 ص 78 وما بعدها

2- الميدانى ، نزهة الطرف فى علم الصرف : ص 58

يَعُدُّه النحاة دليلاً على تمكن الاسم فى باب الإسمية تمام التمكن ، يقول ابن مالك [1] .

الصرف تنوين أتى مُبَيِّناَ ∴ معنىً به يكون الاسم أمكنا

يعنى أن الصرف هو التنوين الذى يُعرف ويتبين أن الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن ، وهو مذهب المحققين ، قال ابن الناظم : أى الصرف تنوين يبين كَوْنَ الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل فيستحق بذلك أن يُعَبَّرَ عنه بالأمكن ، أى الزائد فى التمكين" [2] .

ويقول ابن السراج :" اعلم أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين " [3] ويقول عبقرى العربية ابن جنى : "فالمنصرف : ما لم يشابه الفعل من وجهين ، وتدخله الحركات الثلاث – الضمة والفتحة والكسرة – والتنوين ، ويكون آخره فى الرفع مضموماً ، وفى النصب مفتوحاً ، وفى الجر مكسوراً ، نقول فى الرفع : " قام زيدٌ يا فتى " وفى النصب : " رأيت زيداً يا فتى" وفى الجر : " مررت بزيدٍ يا فتى " فضمة الدال علامة الرفع ، وفتحتها علامة النصب ، وكسرتها علامة الجر، ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم " [4] .

1- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف : ص 140 ، وشرح الأشمونى " منهج السالك " : ج 2 ص 506، وشرح ابن عقيل على الألفية : ج 3 ص 330، والسفاطونى ، تشويق الخلان : ص 75 ، و منار السالك: ج2 ص 180، وحاشية الصبان : ج 3 ص 369

2- ابن الناظم ، شرح الألفية : ص 632 .

3 – ابن السراج ، الأصول فى النحو : ج2 ص 79 .

4 – ابن جنى ، اللمع فى العربية : ص 12

وعلى هذا الأساس فإن الإعراب تتعاقب عليه معان لا تتميز إلا به كالفاعل والمفعول.وغيرهما ، فالأصل فى الأشياء أن تتصرف ، فإذا اضطر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها فى الرفع والخفض فعل ذلك لأنه الأصل ، وأيضا فإنه إذا اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوبَ نوّنَهُ ، وقيل صرفه للضرورة ، مع أنه لا جر فيه ، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً .

وليس الجر بالكسرة من الصرف ، وإنما حذف من التنوين كراهية أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حُكِى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة فى غير النداء ، قال : شرقت دموعِ بهن فهى سُجُوم [1].

ومعنى هذا أن حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة فى كلمة " دموعِ " فى غير النداء يعد لهجة من لهجات العرب حُكيت عنهم .

وفى معجم لاروس الجديد يدرس علم الصرف شكل الكلمات:

Morphologie : gram, Etude de la form des moto [2]

فى حين علم الصرف العربى يقصر بحثه فى دائرة محدودة من الكلمات لا كل الكلمات ، وهى الكلمات المعربة والمتصرفة المشتقة . أما المصطلح الغربى فدائرة البحث فيه أوسع ، يشمل الصرف فيه دراسة شكل أى كلمة طالما أنها منطوقة فى اللغة Spoken Language ، ففى معجم وبستر الكبير:

---

1 - حاشية الصبان : ج 3 ص 228، والأشمونى " منهج السالك " : ج 2 ص 506.
2 - Nouveau Larousse, Classique, P: 776, Paris, 1974.

Morphology a study of description of word formation in a [1] language

أى دراسة وصف الكلمة وشكلها فى اللغة .

هذا وقد فَسَّر علماء اللغة المحدثون علامات الإعرابَ الأصلية ، أعنى بذلك الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، بطريقة عملية فلسفية تطبيقية لها مدلول عليها ، يقول دى سوسيرDe Saussure : هـى حقيقـة نفسية أو صورة سمعية تحدثها فى دماغ المستمع سلسلة الأصـوات التـى تلتقطها أذنه ، وتستـدعى إلى ذهـن هـذا المستـمع صـورة ذهنـية أو مفهوماً هو المدلول Signific [2] .

ومفهوم دى سوسير للغة يجعلها نظام من الرموز لا دخـل للعلاقـات المجازية فيه ، وإنما يجعل تبادل المناهج والنتائج بين الباحثين فى اللغة أمراً هاماً ونافعاً.

ولقـد كـان علـم الـصرفMorphology جـزءاً مـن علـم النحوgrammar لأن النحو يشتمل علـى علمـى الإعـراب والتـصريف "فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة ، على حين الصرف لمعرفـة أنفـس الكلمة الثابتة" [3] أى أن النحو هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه مـن إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضـافة والتركيـب وغير ذلك [4].

1- Wepesttra Leekpeer, the study of word forming elements and processes in a language : p.772 .

2- De Sussure, Course in general linguistics, p :65.

3 – ابن جنى ، المنصف فى شرح كتاب التصريف : ج1ص4 .

4 – الخصائص : ج1 ص35 وما بعدها

وبناء على هذا فان النحو العربى يدرس المفردات والتراكيب ، وهو ما يهتم به النحو الحديث ، ونعنى بذلك أنه يهتم بدراسة تركيب الجملـــة خـــلال الإشارة إلى "النظم والصرف " أى أنه يشتمل على ما يندرج تحت مـــصطلح Morphology و Syntax [1] أما الصرف فإنه يهتم بدراسة بنية الكلمة فـــى ضوء ما يطلق عليه المورفيمMorpheme الذى هو أصغر وحدة صـــرفية ذات معنى"[2].

ولقد تحدث سيبويه عن مسائل صرفية متنوعة أوردهـــا فـــى ثنايـــا الكتاب ، دون نص صريح منه ،ثم جاء المازنى فألف كتاباً.فـــى التـــصريف وهو على رأى بعضهم أول من دَوَّنَ علم الصرف بعدما كان مندرجاً فى علم النحو" [3] وهو أنفس كتب التصريف وأرصنها " [4] غير أن مـــنهج العلمـــاء والباحثين فى دراسات موضوعات الصرف ، سواء أكان جزءاً مـــن النحـــو أو منفصلاً عنه ، لم يتطور ليدرس الكلمة التى تتأهب للدخول فى الجملـــة ، ولم يصبح كما كان يجب أن يكون موقعه من الدرس اللغوى عند العـــرب ، يقول ابن جنى : " إذ من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغى أن يكون أصـــلا لمعرفـــة حالته المتنقلة " [5].

---

1 - د : محمود ياقوت ، معاجم الموضوعات : ص 260.

2 - المصدر السابق : ص 253

3 - حاجى خليفة ، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : ج1 ص412

4 - ابن جنى ، المنصف : ج1ص5 .

5 - المصدر السابق : ج1 ص4.

بيد أن النحاة نظروا إلى التصريف فى معظم الأحيان ، على أنه علم عويص صعب ، فأخروا مباحثه فى كتبهم ، ونظروا إليه كما لو كان مستقلا، ولم يربطوا بين مباحث الصرف بعضها ببعض ، وكذلك لم يربطوا بينها وبين النحو ، بل أوقفوا منهجهم التأليفى على رأسه ، فبدلاً من أن يكون الصرف تمهيداً ومدخلاً للنحو ، أصبح النحو تمهيداً للصرف ، وعللوا ذلك بقولهم: "إن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً ، بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيىء به بُعد، ليكون الارتياض فى النحو مُوَطِّئاً للدخول فيه ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرف الحال" [1] .

وها هو ذا الأشمونى يوضح لنا مفهوم علم الصرف ، فيقول: "التصريف فى اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها " [2].

وبناء على هذا فإن التصريف تفعيل من الصرف ، وهو أن تصرف الكلمة الواحدة ، فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة " [3].

وبناء على هذا فإن التصريف من أجَلّ أركان الأدب ، وبه يعرف سعة كلام العرب ، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية ، و يتوصل الى حل العويصات الأدبية " [4].

1 - ابن جنى ، المنصف : ج1 ص5

2 - الأشمونى "منهج السالك" : ج3 ص779 ، وأحمد الحملاوى ، شذا العرف فى فن الصرف : ص19

3 - عبد القاهر الجرحانى ، المفتاح فى الصرف : ص 26 .

4 - الميدانى ، نزهة الطرف : ص 58 .

ونشير إلى أن " الصرف ليس غاية فى ذاته ، وإنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص ، اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو" [1] ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد العلمين عن الآخر فى النظر والتطبيق ، لأن مسائله متشابكة إلى حد كبير، ونتائج البحث فى الصرف لا قيمة لها ولا وزن ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب .

ونستنتج مما سبق أن ثمة علاقة وثيقة بين علوم اللهجات – أعنى الأصوات – والصرف والنحو ، كل منهم يكمل الآخر يفيد ويستفيد يؤثر ويتأثر ، فحين نستقرى – مثلاً – أبواب الإبدال والإدغام والمخالفة الصوتية والتعريب والتوليد إلى آخره ... نلحظ إفادتها من الدراسات اللهجية والصرفية معاً ، كل منهما مرتبط بالآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما بأية حال من الأحوال، وأن مباحث الصرف – كما يقول الدكتور كمال بشر – مبنية فى أساسها على ما يقرره الأصوات ، وما يرسمه من حدود [2]وأنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات [3].

والخلاصة أن علم الصرف Morphology يدرس الكلمة المفردة فى حالة انعزالها عن التركيب ، بمعنى أنه يتعامل مع الكلمة وبنيتها عن طريق تحليلها إلى عناصرها الصرفية المختلفة ، أما النحو Grammar فإنه يدرس الجملة مركبة ، ولا بد من توجيه مسائل الصرف لخدمة الجملة فى حالة تركيبها . وأن الدرس الحديث يفيد القديم بإلقاء الضوء عليه ، ولا يتنافر معه.

---

1 – د: كمال بشر ، دراسات فى علم اللغة : ص 29

2 – علم اللغة العام " الأصوات " : ص240

3 – المصدر السابق : الصفحة نفسها .

وأياً كان الأمر ، فإن اللغات فى صراع دائم يؤدى بها إلى انقسامها إلى لهجات ، ثم تتصارع اللهجات هى الأخرى بعضها مع بعض فتكون اللغة الفصحى المشتركة الممثلة فى لهجة قريش التى نزل بها القرآن ، يقول ابن فارس: " أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم ، أن قريش أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة ، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبى الرحمة محمداً صلى الله عليه وسلم ، فجعل قريش قطان حرمه ، وجيران بيته الحرام وولاته" (1).

1 – الصاحبى : ص 52

الفصل الثانى

الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف

إن الإعراب فرع على المعنى وتابع له ، كما أن المعنى فرع على الإعراب وتابع له ، والناظر فى هاتين المقولتين يرى لأول وهلة التعارض بينهما تماماً، وكذلك فقد كثر الجدل حول صحة هاتين المقولتين، فمن يقلْ بالأولى ينكرْ للثانية ، ومن يقل بالثانية ينكر للأولى. وحجة الفريق الأول أن المعنى سابق على الإعراب ، فلابد أن يكون متبوعاً، ويكون الإعراب منطقاً وعقلاً تابعاً وحجة الفريق الأخر أنه لما كان المعنى لا يتبين إلا إذا أعرب الكلام ، فالإعراب يكون متبوعاً والمعنى تابعاً له .

وحين نمعن النظر فى هاتين المقولتين نلحظ أن كلتيهما صواب، رغم اختلاف كل منهما عن الأخرى فى التطبيق العلمى ، فأنت إذا أردت إنشاء حديث ، فالإعراب يكون حينئذ فرعاً على المعنى، لأن المعنى مستقر فى الذهن ، وعليك أن تحكم ضبط الكلام وتركيبه ونظمه ، وتوظف قواعد النحو والإعراب على الكلام ليستقيم لك المعنى الذى أردت، فهذا خاص بالمتكلم . أما أن يأتيك نص معرب، فالمعنى حينئذ هو الفرع على الإعراب، وذلك لأن تحديدك الإعراب فى هذا النص بما فيه من حركات وتركيب ونظم ودوال معنوية كالتأنيث والتذكير ، والعدد والزمن ، يترتب عليه فهم الذى أراده المتكلم . وعلى أية حال فإن الإعراب إشارات ورموز بين المتكلم والمخاطب لفهم المعنى .

ونحن نعلم أن النحاة أسسوا قواعد الإعراب بناء على السماع والجمع واستنباط الأصول ، ولم يكتفوا بهذا ، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا فى قياسهم ، وابتكروا فى اللغة أصولاً وقواعد رغبة منهم فى اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب ، أو انطباق كل أسلوب عليه ، حتى تمت لهم تلك المجموعة الإعرابية التى لها أصول وقواعد يسيرون عليها بناء على أخذهم وسماعهم من البدو والأعراب.

ولما كان الإعراب – هو التحليل النحوى للتراكيب والجمل والنصوص العربية – يقوم على أساس من الأصول والمقررات النحوية النظرية العامة والخاصة المتصلة بالكلمة وأقسامها ، والجمل وأقسامها ، وشِبْهِ الجملة وأحكامها ، والإعراب والبناء ، وما يتصل بذلك من أحكام الإعمال والإهمال وغيرهما من الأحكام التفصيلية التى يعنى النحاة ببيانها فى أبواب النحو المعروفة ، بالإضافة إلى أنْ عَنِى به بعضُهم فى تناوله لأحكام الأدوات العاملة والمهملة ومعانيها، لما كان ذلك كذلك فقد رأيت أن أتناول الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف بشئ من التفصيل [1] .

ولا ينكر أحد أن الإعراب من أهم خواص الكلام العربى ، بل هو الخاصة الأساسية التى تميز لغتنا من غيرها من اللغات المعروفة لنا اليوم ، إن الإعراب يمثل جانباً من جوانب النحو بالمعنى العلمى الدقيق ، ولكنه جانب ذو أهمية بالغة فهو – بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة فى الإفصاح عن المعانى النحوية دليل صحة الكلام فى جملته ، وأمارة صحة جوانب النحو الأخرى من موقعية ، وربط وعلاقات داخلية بين مكونات التركيب [2] .

ويعد الإعراب من أبرز ظواهر اللغة العربية ، ومن أجلى سماتها البارزة ، ومن هنا أولاه العلماء عناية خاصة وجعلوه من خصائص اللغة العربية ، ومن ثم تُحدَّد المعانى النحوية قبل الإعراب، يقول ابن قتيبة عند حديثه عن الإعراب الذى جعله بشكله المعروف فى الفصحى من خصائص العربية : " ولها الإعراب الذى جعله الله وَشْيَاً لكلامها وحِلية لنظامها ،

1- د: طاهر حمودة ، أسس الإعراب بتصرف يسير جداً : ص 4.

2- د: كمال بشر ، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ "مقال فى مجلة المجمع" : ج2 ص160، وما بعدها.

وفارقاً فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول ، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قائلاً قال : هذا قاتلٌ أخى بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتلُ أخى بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قتله...[1] .

ونلاحظ هنا أن ابن قتيبة يفرق بين التنوين الذى يليه مفعول به لاسم الفاعل ، وعدم التنوين الذى يليه مضاف إليه .

ثم يشير إلى أثر المعنى النحوى الذى تدل عليه العلامة الإعرابية فيقول : " وقال رسول الله ﷺ لاُ يقتل قرشىٌ صبراً بعد اليوم ، فمن رواه جزماً أوجب الكلام للقرشى ، ألا يُقتَلْ إن ارتد ، ولا يُقتَصْ منه إن قَتَل ، ومن رواه رفعاً انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتدُ عن الإسلام فيستحق القتل، أفلا ترى الإعراب كيف يفرق بين هذين المعنيين[2].

ومثل هذا المعانى يطلق عليها معانى الجمل ، حيث دلّ المعنى الأول وهو الجزم على النهى ، وهذا نوع من الأساليب الإنشائية ، ودلّ المعنى الثانى وهو الرفع على الخبر، وهذا نوع من الأساليب الخبرية.

ومن ثم نصّ العلامة ابن جنى على إن الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام "شَرْجَاً " [3] واحداً لأستبْهِمَ أحدهما من صاحبه [1] .

1- ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ص 15.

2- المصدر السابق نفسه

3- شَرْجَاً : أى نوعاً .

والكلمة لا تعرب إلا بعد تمام بنيتها ، ثم يقع الإعراب على الحرف الذى هو تمامها ومنتهاها ، تقول رجل ورجال ، فيقع الإعراب فى الكلام الذى هو تمام الاسم ، فإذا ثنيت ، فتمام التثنية الألف فى الرفع والياء فى الجر والنصب ، والنون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضاً لما منع من الحركة والتنوين(2).

وقال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التى اختصت بها العرب ، الإعرابُ الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ، ولا نعت من تأكيد (3).

وقد نَصَّ الدكتور محمود ياقوت على أن الكلمة الواحدة فى التركيب الواحد يمكن أن تحتمل أكثر من علامة إعرابية ، ومن ثم أكثر من موقع إعرابى.. كما يَذْكر ميل الفراء إلى القول بوجوه الإعراب أو الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة بطريقة واضحة ، فيما لم يرد حوله قراءات قرآنية، مع ربط ما يراه من هذه الوجوه بسنن العرب فى كلامها ، ثم ربط ذلك بالدلالة ، وما يمكن أن تحتمله من معان (4) .

وفى دلائل الإعجاز : " قالوا (المعتزلة) لو كان النظم يكون فى معانى النحو لكان البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ والخبر ، وشيئاً مما يذكرونه ، لا يأتى له نظم كلام ، وإنَّا لنراه فى كلامه بنظم

1- الخصائص : ج1 ص 36 .

2- أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيبويه : ص 23 .

3- ابن فارس ، الصاحبى : ص 76 .

4- قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ، ص 105، وما بعدها.

لا يحسنه المتقدم فى علم النحو.... وجوابنا.... هو أن الاعتبار بمعرفه مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات (الاصطلاحية) فإذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول: جاءنى زيد راكباً ، وبين قوله: "جاءنى زيد الراكب " فلم يفده أنه لا يعرف أنه إذا قال : "راكباً " كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا : إنه حال ، وإذا قال " الراكب " أنه صفة جارية على زيدٍ ، وإذا عُرِف فى قوله : " زيد منطق " أن زيدا مخبر عنه؛ ومنطق خبر ، لم يضره ألا يعلم أننا نسمى " زيد " مبتدأ وإذا عرف فى قولنا "ضربه ليتأدب " لم يضره ألا يعلم أنا نسمى التأديب مفعولا له ، ولو كان عدمه العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأوردناه بها ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه ، وألا يفصل فيما يتكلم به بين نفى وإثبات وبين "ما" إذا كان استفهاما ، وبينه إذا كان بمعنى الذى ، وإذا كان بمعنى المجازاة لأنه لم يسمع عباراتنا فى الفرق بين هذه المعانى . أترى الأعرابى حين سمع المؤذن يقول أشهد أن محمدًا رسول الله بالنصب ، فأنكر وقال : صنع ماذا : أنكر عن غير علم أن النصب يخرجه عن أن يكون خبراً ، ويجعله والأول فى حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأول فى حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً ، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة إن كان لم يعلم ، فلماذا قال: "صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعله خبراً " [1] .

وحين نمعن النظر فى الكلام السابق يتبين لنا أن المراد من المعانى النحوية كان من مراد المتكلمين وقصدهم ، وأن هذه المعانى اشتملت على الحال والصفة والمبتدأ والخبر والمفعول له ، واشتملت كذلك على أغراض المتكلمين من نفى وإثبات واستفهام ومجازة (أى شرط) وهى كلها أساليب إنشائية .

1- عبد القاهر الجرجانى ، دلائل الإعجاز : ص 148 وما بعدها.

ومن ثم كان لابد من تفاعل المعنى النحوى مع الدلالة ، وقد أطلق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف على تفاعل المعنى النحوى الأولَى ، والدلالة الأولَوية للمفردات فى السياق الملائم الذى يعطى الفرد معنى جديداً خاصاً فى إطار الجملة "المعنى النحوى الدلالى" وقد يرد مختصراً "المعنى النحوى" وهو -أى المعنى النحوى - بهذا الفهم يختلف عما هو معروف بالمعانى النحوية المأثورة عند عبد القاهر الجرجانى (1).

إن الحديث عن المعنى النحوى الدلالى هنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما أسماه إمام العربية سيبويه " استقامة الكلام وإحالته " (2) حيث ترجع استقامة الكلام إن كان مستقيماً ، وإحالته إن كان محالاً إلى مراعاة الأمرين جميعاً جانب الوظيفة النحوية للكلمة من ناحية ، وجانبى المعنى الوضعى لمفرداتها Vocabualaryمن ناحية أخرى ، أما المعنى النحوى الأولَى فيقصد به الدكتور حماسة الوظائف النحوية المختلفة التى تنهض بها المفردات . والمستقيم الحسن – كما يقول ياقوت- هو الذى تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركيب والدلالة (3) .

والذى بدا لى أن العلاقات الدلالية المتفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة تمثل فى نظر الدكتورين ياقوت وحماسة المعنى النحوى الدلالى وهذا يشبه – إلى حد ما – باصطلاح بايك Pike فيما يتعلق بمفهوم التأجيم (الوَحْدة النحوية) فقد رأى أنه عبارة عن "العلاقات المتبادلة بين الوظيفة النحوية ، والألفاظ أو الصيغ التى تشغلها ، أو هى- بعبارة أخرى-

1- د : محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة : ص 55.

2- سيبويه ، الكتاب : ج1 ص 26 " باب الاستقامة من الكلام والإحالة " .

3- محمود ياقوت التراكيب غير الصحيحة نحوياً : ص 41.

وحدة مركبة من الوظيفة النحوية والألفاظ أو الصيغ ، بمعنى أنها علاقة متبادلة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والوظيفة فى إطار التركيب" [1] والذى أراه أن المتكلمين باللغة يختبرون معانى الجمل ، ويعلمون متى تكون صحيحة نحوياً ، أو غير صحيحة نحوياً ، ومع ذلك فإنهم ليسوا قادرين على شرح النظام المعقد للعلامات النحوية التى جلبت المؤثرات فى المعنى" [2].

والإعراب قد لا يتيسر ظهوره فى كل الحالات كما فى الأسماء المقصورة والمبنيات من نحو أسماء الإشارة وبعض الموصولات ، يقول ابن جنى: "فإن قلت فقد تقول " ضرب يحيى بشرى" فلا تجده إعراباً فاصلاً "، وكذلك نحوه ، قيل إذا اتُفق ما هذه سبيله مما يخفى فى اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو : " أكل كمثرى يحيى" لك أن تقدم وأن تأخر كيف شئت ، وكذلك "ضربتْ هَذِه هذه" وكذلك إن وضح الغرض بالتنبيه والجمع جاز لك التصرف نحو قولك "أكرم اليحييان البشريين " و " ضرب البشريين اليحيون " وكذلك لو أوْمَأت إلى رجل وفرس ، فقلت "كلم هذا " فلم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لابد فى الحال بياناً لما تعنى، وكذلك قولك "ولدتْ هذه هذه " من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير متكررة ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع [3] جاز لك التصرف لما تلحق من البيان نحو: "ضرب

1- انظر مفهوم التأجيم عند بايك لواندوفسكى، ص 961.
Th. Lewandowski. Linguistiches worterbuch, I I I S. 96.
2- Culler, Jonatham, structuralist Poetics .P 68 .
3- الإتباع : وسيلة من وسائل اللغة إلى الإنسجام والمماثلة مالت إليها اللغة لإبراز الرنين الموسيقى فى جملها ، وهى أكثر وضوحاً فى بنية الكلمة ، وهى كما يقول ابن فارس: " أن تتبعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويها إشــباعاً وتأكيــداً ... وذلــك قــولهم :

يحيى نفسه بشرى" و " كلم يحيى العاقل مُعَلَّىً " أو كلم هذا زيداً يحيى" ومن أجاز " قام وزيد عمرو " لم يُجِزْ ذلك فى نحو " كلم هذا وزيداً يحيى " وهو يريد "كلم هذا يحيى وزيداً " كما يجيز ضَرَبَ زيداً جعفرُ " فهذا طرف من القول أدى إلى ذكر الإعراب [1]

ويمكننا أن نستنتج من كلام العلامة ابن جنى ما يلى :

1- الإعراب هو الملمح الأساسى فى الكشف عن المعانى النحوية ، وهو بذلك ينتهى إلى ما يعرف فى علم اللغة الحديث بالملامح الفارقة التى لا يجوز حذفها أو الاستغناء عنها ، لأنه من نوع disticitive features وليس من نوع الملامح أو القرائن الفائضة redundant ويعد الملمح فائضا إذا أمكن فهم المعنى بدونه، ومن ثم يفقد صفته التمييزية [2] .

2- يكشف الإعراب عن المعنى النحوى بألفاظ العلامات الإعرابية كالألف والواو فى المثالين اللذين ذكرهما ، وكالضمة والفتحة والكسرة وغير ذلك من العلامات الأصلية أو الفرعية ، ولما كانت بعض حالات الإعراب تقتضى حذف الحركة " كما فى المضارع المجزوم الصحيح الآخر" أو "تقصيرها " كما فى جزم المضارع المعتل الآخر " أو حذف الحرف الذى هو علامة الإعراب " كما فى جزم الأفعال الخمسة "فإن

ساغبٌ لاغبٌ ، انظر الصاحبى : ص 458 ، وهى عبارة عن تأكيد الكلمة بضم= =كلمة أخرى إليها لا معنى لها فى ذاتها غير أنها تساويها فى الصيغة والقافية بغرض الزينة اللفظية وتأكيد المعنى ، والكلمة الثانية تسمى كلمة الإتباع مثل : هنيئاً مريئاً، وشيطان ليطان.

1- ابن جنى الخصائص : ج1 ص36 وما بعدها

2- انظر فى التفرقة بين النوعين عند تشومسكى ، و د: تمام حسان، مقالات فى اللغة والأدب: ص 74 و د : عبد الفتاح البركاوى ، دلالة السياق : ص 254.

ابن يعيش قد أدخل تعديلاً يسيراً على عبارة ابن جنى التى يقـول فيهـ "الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ " [1]ليجعل الإعـراب شـاملاً لكل هذه الحالات عندما قال: " الإعراب هو الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم " [2]

وقبل بحثنا فى صرف المرفوع أو المنصوب أو المخفـوض نحـاول التعرف على كيفية تكوين الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) لما لها من أثر مهم فى أحكام الممنوع من الصرف من ناحية الجر بالفتحة والمنـع من التنوين . فالحركة كما يقول عبقرى العربية ابن جنى : "عبـارة عـن تحريك العضو الذى هو الشفتان عند النطق بالصوت الذى هـو الحـرف ، والحرف عبارة عن جزء من الصوت " [3] .

ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحـرك حقيقـة ، لأن الحرف الذى هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء [4] فالقدماء – على هذا النحو– عَدُّوا هذه الحركات من الأصوات الصائتة vowels التى تحدث عندما ينطلق الهواء معها انطلاقاً تاماً بحيث لا يعوقه عـائق فـى أى منطقة من مناطق النطق ، كما عَدُّوها أيضًا أبعاض حـروف المـد، يقـول عبقرى العربية : "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين"[5].

لكن ، لماذا سميت الحركات القصيرة بهذا الاسم ؟

1- ابن جنى الخصائص : ج1 ص36

2- انظر ، شرح المفصل : ج ص 73 ، وقارن بما ورد فى ابن عقيل ، شرح التسهيل : ج1 ص 19.

3- ابن جنى ، سرح صناعة الإعراب : ج1 ص 6.

4- السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص 67.

5- ابن جنى ، سر صناعة الإعراب : ج1 ص 19.

للإجابة على هذا السؤال يقول ابن جنى: " إنها سُميت بذلك لأنها تقلق الحرف وتحركه عن موضعه الذى تقترن به ، وتجتذبه نحو الحروف التـــى هى أبعاضها ، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف ، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة تجذبه نحو الواو [1] فإذا ثبت ذلك فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف ، فيحدث عن ذلك صوت خفى مقارن للحـــرف ، وإن امتد كان واواً ، وإن قصر كان ضمة ، وصورتها عند حُـذّاق الكُتّـــاب صورة واو صغيرة ، لأنها بعض الواو ، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف [2] وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة أو نصبة ، وإن امتدت كانت ألفاً ، وإن قصرت فهى بعض ألف ، وصورتها كصورة ألـــف صغيرة ، وكذلك القول فى الكسرة والياء أن إحـــداهما بعــض الأخـــرى ، وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسرة مع مقارنة الحرف [3] .

ومعنى هذا أن الحركة تلى الحرف الصامت فـــى النطـــق لا تـــسبقه ولا تزامنه فى تكوينه ، ومعنى هذا أيضا : أنك إذا أشبعت ومطلت الحركـــة أنشأت بعدها حرفا من جنسها ، وذلك قولك فى إشباع حركات " ضُـــرِبَ " نحو : "ضوريبا"[4] .

وما ذكره عبقرى العربية ابن جنى يتفق مـــع وجهـــة نظـــر علمـــاء اللغة المحدثين ، يقول الدكتور كمال بشر " فالحركات إنمـــا ســـميت كـــذلك

1- المصدر السابق : الصفحة نفسها.

2- قد تطورت الفتحة فى فترات وضعها من نقطة فوق الحرف لما اصطلح عليهـــا أبـــو الأسود الدؤلى إلى ألف مسطوحة فوق الحرف أيضا كما وضعها الخليل بن أحمـــد، وهو الشكل الذى ما زلنا نستعمله فى وقتنا الحاضر

3- السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص 67.

4- ابن جنى ، سر الصناعة : ج1 ص 30.

– على رأيهم – لأنها تحرك الحرف وتقلقه ، أو كما قال بعضهم ، لأنها تجذبه نحو (الحروف) التى هى أجزاؤها ، فالفتحة تجذبه نحو الألف ، والكسرة تجذبه نحو الياء ، والضمة نحو الواو ، وهذا التفسير أقرب إلى أن يكون تعليلا لتسميتها بالحركات من كونه بياناً وتوضيحاً لخواصها [1] .

فقولنا إذن : فتح وضم وكسر وسكون ، هو من صفة العضو ، وإذا سميناها رفعاً ونصباً وخفضا وجزماً ، فهى من صفة الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما [2] .

ومعنى هذا أن حركات الاسم فى " نصب ورفع وجر " ويدخل تحت كل حركة من هذه الحركات معان وظيفيةُ كثيرةُ ، فالنصب يدخل تحته المفعولات بأنواعها والمستثنى والتمييز والحال ، والرفع يدخل تحته المبتدا والخبر والفاعل ونائبه.

ونستنتج ما سبق أن حركة الإعراب هى الرفع والنصب والجر والجزم، إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب ، كما أن هذه الصفات التى تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما يكون بسبب ، وهو تحريك العضو، فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعنى بالسبب العامل[3].

1– د: كمال بشر ، علم اللغة العام (القسم الثانى) الأصوات : ص 77.

2– السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص 67.

3– السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو: ص 68.

والذى بد لى أن هذه الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) هى التى تجذب الحرف نحو الألف والواو والياء عند إطالة الصوت ، وهذا يفسر على أن فيه شعوراً وإدراكاً من نوع ما لخواص هذه الحركات ، وذلك بسبب ربطها بحروف المد (الألف والواو والياء) وَعُدها أبعاض منها.

هذا ، وقد برهن العلامة ابن جنى بأدلة كثيرة بَيَّنَ أن الحركات القصار أبعاض حروف المد ، أهمها : " أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه ، وذلك نحو فتحة عين (عمرو) فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف ، فقلت (عامر) وكذلك كسرة عين (عنب) إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة ، وذلك قولك (عينب) وكذلك ضمة عين (عمرو) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة ، وذلك قولك (عومر) فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها ، ولا كانت تابعة لها [1] .

والذى نفهمه من كلامه هذا أن أصوات اللين طويلة وقصيرة ، فالطويلة تتمثل فى " الألف والواو والياء " والقصيرة هى " الفتحة والضمة والكسرة " فألف المد ما هى إلا فتحة طويلة ، وواو المد ما هى إلا ضمة طويلة ، وياء المد ما هى إلا كسرة طويلة ، وهى دون حركات قصيرة ، والفرق بينهما فرق واضح يتمثل فى كمية الهواء الخارج مع الصوت ، وفى الوقت الذى يستغرقه النطق بكل منها .

وبناء على ما سبق نستخلص ما يلى :

1- أن الفتحة حركة قصيرة (a) هى نصف ألف المد الذى هو حركة طويلة (aa) فليست ألف المد إلا إشباعاً للنطق بالفتحة.

1- ابن جنى ، سر الصناعة : ص 20.

2- أن الضمة حركة قصيرة (o) هى نصف واو المد الذى هو حركة طويلة (oo) فليست واو المد إلا إشباعا للنطق بالضمة.

3- أن الكسرة حركة قصيرة (i) هى نصف الياء الذى هو حركة طويلة (ii) فليست الياء إلا إشباعاً للنطق بالكسرة.

ويمكننا تفسير علامات الإعراب بأنها رموز لغوية تنطبق عليها ما ينطبق على سائر الرموز أو الوحدات اللغوية من قبولها لمبدأى الترادف والاشتراك ، وكلاهما من السمات المميزة للغات الشرقية ، فكما أن هناك اشتراكاً فى الألفاظ أو الوحدات المعجمية ، واشتركا فى المورفيمات أو الوحدات الصرفية فإن علامات الإعراب (وهى وحدات صرفية أصلاً) مما يقبل الاشتراك أيضاً ، وما ينطبق على قبول الوحدات الصرفية للترادف ينطبق أيضاً على علامات الإعراب [1] .

إن هذه الحقيقة المتمثلة فى قبول مبدأى الاشتراك والترادف فى العلامات الإعرابية لا تنفرد بها اللغة العربية ، وإنما تشاركها فى ذلك كل اللغات التى تنتمى إلى الفصيلة المتطورة من اللغات البشرية ، ونعنى بها الفصيلة التصريفية[2].

لكن ، كيف تتكون هذه الحركات القصار Vowels ؟

أجاب علماء اللغة المحدثون بجواب فلسفى لطيف ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " إنها من الأصوات المهجورة التى يحدث فى تكوينها

1- د: عبد الفتاح البركاوى ، دلالة السياق : ص 265.

2- الفصائل وخصائصها النحوية ، فى " أسس علم اللغة " لماريوباى : ص 56 ، وقارن بما ذكر يانس.

H.Janssen, Handbuch der linguistic S: 431 .

أن يندفع الهواء فى مجرى مستمر ، خلال الحلق والفم ، وخلال الألف معهما أحياناً دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضييق مجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً (1).

ثم وضحوا لنا حال وضع اللسان معهما أثناء خروجها من مخرجها ، يقول: " وتتحدد أنواع الحركات بحركة مقدمة اللسان نحو الحنك ، أو حركة مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك كذلك ، فإن كان اللسان مستوياً فى قاع الفم مع انحراف قليل فى أقصاه نحو أقصى الحنك ، وتركت الهواء ينطق من الرئتين ، ويهز الأوتار الصوتية وهو مار بها نتج عن ذلك صوت الفتحة (a) فإذا تركت مقدمة اللسان تتصعد نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء دون أن يحدث فى مروره بهذا الوضع أى نوع من الاحتكاك والحفيف ، وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك نتج صوت الكسرة الخالصة (i) ولو صعدت مقدمة اللسان أكثر من ذلك نحو وسط الحنك ، بحيث يحدث احتكاك الهواء المار بهذا الوضع ، نتج عن ذلك صوت الياء ، ولذلك يعد علماء الأصوات الياء صوتاً شبيهاً بالحركة Semi-vowel وذلك لأن وضع اللسان مع " الياء " أقرب إلى سقف الحنك من وضعها مع الكسرة ، والفراغ بينهما أقل ، بحيث يسمح للهواء المار بالاحتكاك فيحدث الحفيف الذى يسمع مع صوت " الياء " ولا يسمع مع صوت الكسرة (2) .

لكن ، ما الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف ؟

أقول: إن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة ومعربة بعلامة أصلية يتغير شكل آخرها بتغيير موقعها فى الجملة ، والأصل فيها كذلك أن يكون

1- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى: ص 91.

2- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى : ص92 وقارن بما ورد فى اللهجات العربية: ص64 وما بعدها.

فى آخرها التنوين تتوارد عليها معان كثيرة ، لا تتميز إلا بـــالإعراب . يتغير علامة آخرها بتغيير العوامل الداخلة عليها ، يقول الزَّجَّاج : "ومعنـــى ينصرف ، ومعنى التمام : أن يدخله مع الرفع والنـــصب والخفـــض ومـــع الحركات التنوين" [1].

ومعنى هذا أن حق الأسماء الإعراب والتنوين ، يقول الزبيدى: " اعلم أن حق الأسماء أن تكون معربة بالرفع والنصب والخفـــض ، وأن يلحقهـــا التنوين علامة لها [2] ويقول الزَّجَّاجى : " الاسم الذى ينصرف هو الذى ينون ويخفض"[3] .

والإعراب إنما دخل الكلام دليلا على المعانى فوجب أن تكون تابعـــة للأسماء لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها [4] .

وهذه الحركات عبارة عن تحريك العضو الذى هو الشفتان عند النطق بالصوت الذى هو الحرف ، والحرف عبارة عن جُـــزء مـــن الـــصوت [5] وتظهر على أواخر الكلمات وتتغير بتغيير العوامل الداخلة عليه ، وتدل على موقعها من التركيب التى هى فيه ، فنحن إذا قلنا: "جاء محمدٌ " وجدنا ضمة الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة فى موقع رفعٍ ، وإذا قلنا : "رأيـــت محمداً" وجدنا فتحة الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة فى موقع نصب ، وإذا قلنا : " سلمت على محمدٍ " وجدنا كسرة الدال حركة إعراب ، دلت على أن الكلمة فى موقع جر .

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 3.

2- الزبيدى ، الواضح فى علم العربية : ص 149.

3- الزَّجَّاجى ، الجمل فى النحو : ص 218.

4- الزَّجَّاجى ، الإيضاح فى علل النحو : ص 76.

5- ابن جنى ، سر الصناعة : ج1 ص 6.

ومما يعضد كلامها هذا ويقويه قول عبقرى العربية ابن جنى : "المنصرف دخله الحركات الثلاث– الضمة والفتحة والكسرة – والتنوين ويكون آخره فى الرفع مضموماً ، وفى النصب مفتوحاً ، وفى الجر مكسوراً، تقول فى الرفع : قام زيدٌ يا فتى ، وفى النصب : رأيت زيدا يا فتى ، وفى الجر : مررت بزيدٍ يا فتى، فضمة الدال علامة الرفع ، وفتحها علامة النصب ، وكسرتها علامة الجر ، ودخل التنوين على الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم [1].

وهذا التنوين يدخل فى الكلام لثلاثة معانٍ ، أحدها الفرق بين المتمكن الخفيف من الأسماء وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن ، يقول إمام العربية سيبويه: "والتنوين علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون [2].

ونفهم من هذا الكلام أن التنوين هو الذى يفرق بين المنصرف من الأسماء وغير المنصرف ، وأنه يلزم المنصرف لخفته وسهولته حين النطق به.

وخلاصة ما سبق أن الاسم المعرب المنصرف هو الذى يدخله التنوين فى آخره ، وأن هذا التنوين علامة للاسم المعرب المنصرف الذى يتغير حركة آخره باختلاف موقعه فى الجملة ، وأنه خفيف حين النطق به.

فالصرف إذن عبارة عن التنوين وحده ، أما الجر بالكسرة فتابع له ، فسقوطه بتبعيته التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما، إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، بمعنى أن الاسم إذا صرف دخله التنوين فى آخره رفعاً أو نصباً أو جراً حسب السياق ، وإذا منع الصرف لا ينون ، يقول ابن

1- ابن جنى ، اللمع فى العربية : ص 12.

2- سيبويه ، الكتاب : ج1 ص7.

الخشاب : " فإن أمن دخول التنوين عليه ، ولحاقه الاسم عاد الجر، وجر عامله على أصله فى تأثيره الخاص به ، لأن الجر أنحذف تبعا للتنوين ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة ، فثبت الجر فيهما ، ولم يحذف ، تقول مع الألف واللام : مررت بالفرسِ الأشقرِ ، ونظرت إلى الرجل الأسمرِ ، ومع الإضافة " عجبت من حمرائكم وأحمرِكم ، وشقرائكم وأشقركم ، وكنت قائلاً قبل لحاق الألف واللام والإضافة : " عجبت من فرس أشقرَ ، ونظرت إلى حمراءَ وأحمرَ [1] .

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه قائلاً : فإن الجر يدخله أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام [2] .

ونستنتج من هذا الكلام أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا أضيف أو دخلته أل ، بمعنى أن الكسر يسقط فيه فى حالة الجر ، فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، يقول ابن الناظم [3] .

وَجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف ∴ ما لم يُضَفْ أو يك بعد أل ردف

وبناء على هذا فإن الممنوع من الصرف يصرف إذا عرف بـ أل أو بالإضافة ، ويمنع من الصرف إذا كان نكرة ، حيث تنوب الفتحة عن الكسرة ، ومن هنا يظهر الإعراب الفرعى ، ومن ثم نلجأ إلى هذا الإعراب الفرعى هروباً من الثقل الذى تحدثه الحركات فى الحروف ، ولجوءاً إلى التخفيف ، من أجل ذلك كانت حركة الفتح نائبة عن حركة الكسر فى الممنوع من الصرف والتنوين .

1- ابن الخشاب ، المرتجل : ص 71.

2- سيبويه ، الكتاب : ج1 ص 22 وما بعدها ، وج3 ص 221.

3- ابن الناظم ، شرح الألفية : ص 51 وما بعدها.

والذى بدا لى أن العرب – أعنى الناطقين باللغة – تميل إلــى النطــق بالفتح أو التسكين لما هو ثقيل ، يقول العلامة ابــن جنــى: " ألا تــرى أن مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء منها " أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه " ، نحو قولك فى جمع (فُعْلة) و(فِعْلة) (فُعُلاَت) بضم العــين ، نحو غُرُفَات ، وفِعْلات بكسرها نحو : كِسِرات ، ثم يستثقلون توالى الضمتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقــول غُرَفــات وكِــسَرات ، وأخرى إلى السكون فتقول : غُرْفات وكِسْرات ، أفلا تراهم كيف سووا بــين الفتحة والسكون فى العدول عن الضمة والكسرة إليهما [1].

ونستنتج من هذا الكلام أن النطق بالفتح أخف من النطق بالضمة ، وأن الفتح أقرب إلى الكسرة ، يقول الزَّجَّاج : " والمفتوح إلى المخفوض أقــرب منه إلى المرفوع ، لأن الضمة أثقل الحركات والفتحة أخفهــا ، فهــى إلــى الكسرة أقرب ، ومن ثم جعلوا التحريك معاقباً للإســكان ليعتــدل الكــلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم علــى متحــرك وســاكن ، ومتحــركين وســاكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يُبْطِئُون ، وفى كثرة الحــروف المتحركة يَسْتَعْجِلون ، وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركــة عقــب الإسكان [2] .

وعلى هذا الأساس يكون هدف بناء الكلمات مــن حــروف متحركــة وساكنة تحقيق الانساجم الصوتى بين الحــروف Vowl Harmony الــذى بدوره يؤدى إلى سهولة النطق وخفته ويمنع التنافر بين حروفها الذى يــؤدى إلى صعوبة النطق .

1- ابن جنى ، الخصائص : ج1 ص 59.

2- الزّجَّاجى ، الإيضاح فى علل النحو : ص 70 وما بعدها.

وبناء على هذا تؤدى الحركات دوراً مهّما فى تحديد معانى الكلمات ، وهذا يتطلب منا أن نعيد النظر فيما يتعلق بوظيفة هذه الحركات ، إذ – غالباً – ما نجدها بين مادتين أو ثلاث متفقات فى جميع الصوامت والحركات عدا حركة واحدة ، وهذا يترتب عليه اختلاف دلالة المعنى المعجمى Lexical meaning للمادة الواحدة.

ويؤيد هذا قول أستاذنا الدكتور طاهر حمودة: " وبما أن اختلاف ضبط حركة واحدة فى الكلمة الواحدة يؤدى إلى اختلاف أصلها ودلالتها المعجمية ، فإن الكلمات فى اللغة تعد بمثابة رموز تدل على المعانى ، فهذه الأصوات المؤلفة بطرق مخصوصة ترمز لأشياء أو أفكار فى العالم الخارج عن اللغة، واللغة بهذا الاعتبار ، أى من حيث كونها مجموعة من العلامات أو الرموز الصوتية تشترك مع طائفة من النظم يصدق عليها ما يصدق على اللغة من أنها تتكون من علامات اصطلاحية يستعان بها على توصيل دلالات اصطلاحية [1] .

والسؤال الذى نود أن نطرحه هنا ، أليست الفتحة فى جر الممنوع من الصرف تعد أصلا ؟

بلى، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: " الفتحة فى جر الممنوع من الصرف تعد أصلا ، لأنها من الحركات الخفيفة ، أو هى من الفروع " [2] .

وبناء على هذا فإن جر الممنوع من الصرف بالفتحة يعد أصلا ، لأنه هو الأخف حين النطق به ، الذى عن طريقه نحقق الغرض المطلوب ،

1- د طاهر حمودة ، دراسة المعنى عند الأصوليين : ص 171.

2- د : محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية فى الجملة : ص 153.

وهو خفة النطق وتيسره ، الــذى بــدوره يــؤدى إلــى تحقيــق الانــسجام الصوتىVowel Harmony .

بيد أن اعتبار الأصلية والفرعية يرجع عند النحاة إلى الشيوع فى الاستعمال ، فلما كانت الأسماء المصروفة هى الأشيع والأكثر بين الأسماء عُدَّ المنصرف أصلاً ، وعُدَّ الممنوع من الصرف فرعاً ، وبالتالى فإن العلامة الأصلية للمنصرف هى الأشيع والأكثر وروداً فى اللغة وهى الكسرة فى حالة الجر ، أما الفتحة علامة للجر فهى الأقل ، وهى علامة جر الممنوع من الصرف ، ومن ثم فهى الفرع.

ومن البديهى أن الكلام – كما هو معروف – يفتقر إلى علامات تــدل على المعانى ، وتفرق بينها ، ولذلك كان الإعراب لابد منه للتعــرف علــى المعانى وصحة النطق ، فهو ليس غاية فى ذاته ، بل هــو وســيلة لــصحة النطق ، فإن لم يصحح نطقاً لم تكن إليه حاجة.

ويبدو أن تحصيل المعنى ليس مقــصورا علــى الإعــراب وحــده ، فالإعراب عنصر لفظى من عناصر المعنى ليس مقصورا علــى الإعــراب وحده ، وللمعنى عناصر أخرى كثيرة لفظية ومقاميــة ، فاللفظيــة تتــصل بالجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلاليــة ، والمقاميــة تتصل بعناصر المقام المتنوعة من معرفــة بــالمتكلم والمخاطــب وشــهود الخطاب ، وزمن النص وجميع الملابسات المتصلة به... [1] .

وأيا كان الأمر فإن الكلمة مركبة من حروف أصلية ، ولهذا وجب أن تكون العلامة المميزة للمعنى غير الحرف الأصلى ، ويكون هذا التمايز عن طريق الحركات ، فإذا غابت كانت الحروف نائبة عنها ، وهذا يــؤدى إلــى القول بأن الحركة فى الإعراب أصل ، والحرف فرع عنها.

1- د : طاهر حمودة ، أسس الإعراب ومشكلاته : ص 2.

هذا وقد وقع خلاف بين النحاة فى صرف الاسم الممنوع من الصرف، فالمحققون يذهبون إلى أنه التنوين وحده، وقال آخرون هو الجر مع التنوين ، وينبنى على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته أل ، فعلي الأول هو باق على منع صرفه ، وإنما يجر بالكسرة فقط ، وعلى الثانى هو منصرف (1) .

وقد فصل القول فى هذا ابن يعيش يقول: " قال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعةً واحدةً ، وليس أحدهما تابعاً للآخر ، إذا كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين ، وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق : " إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة ، وهو التنوين وحده لثقل ما ينصرف لمشابهة الفعل ، ثم تبع الجر التنوين فى الزوال ، لأن التنوين خاصة للاسم ، والجر خاصة له أيضا ، فتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا دخل للجر فيه ، وإنما يذهب منه التنوين لا غير"(2).

وقال عبقرى اللغة العربية ابن جنى: " ... إلا ترى أن ضربا منها شابه الفعل من وجهين فمنع ما لا يدخله الفعل من التنوين والجر" (3) .

ويعضد هذا الكلام ويقويه قول الزَّجَّاجى : "وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ويكون فى موضع الخفض مفتوحا " (4).

1- السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج2 ص 191.

2- شرح المفصل : ج1 ص 58 ، والأشباه والنظائر فى النحو : ج2 ص 191.

3- ابن جنى ، اللمع فى العربية : ص 150.

4- الزَّجَّاجى ، الجمل فى النحو : ص 218.

لكن، ما السبب فى جر الاسم غير المنصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة ؟

السبب فى ذلك يرجع إلى أنه يشبه الفعل ، فمنع الجر بالكسرة والتنوين، يقول ابن الخشاب: " أما ما لا ينصرف فحكمه فى حمل الجر على النصب عكس حكم التثنية والجمع ، وذلك أن الاسم الذى لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين ، أو من وجهٍ قَوِى لازمٍ قائمٍ مقامٍ وجهين جذبه الفعل إلى حيزه فثقل لشبه بالفعل بمنع العلامة الدالة على الخفض والتمكن – وهى التنوين – فحذف، ثم تبعته حركة الجر فى الحدث ، لأنهما خاصتان للاسم به، فتبعت إحداهما الأخرى فى الحذف كما صحبتها فى الاختصاص" (1) ومن نماذج ذلك قولنا: "مررت بأحمدَ ، وجاءنى أحمدُ ، ورأيت أحمدَ ".

والسؤال الذى نود أن نطرحه هو لم كانت الكسرة علامة للجر والنصب ولم تكن الفتحة علامة لهما ؟

للجواب على ذلك يقول الزَّجَّاج : " فأما الجر وهو الخفض ، فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع فى الأسماء ، كما أن الأفعال فرع عن الأسماء لأن الاسم قبل الفعل ، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل ، فلا يكون فى أنحائه إعراب ما لا يدخل الفعل ، فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحا ، فالفتح فيه بناء إذا لم يكن أن يدخله إعراب لا يدخل فى الفعل مثله ، فأبدل من الكسر بناء الفتح (2) .

1- ابن الخشاب ، المرتجل : ص 72.

2- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 4.

ويقول ابن الناظم: " الاسم إذا شابه الفعل ثقل فلم يدخله التنوين ، لأنه علامة للأخف عليهم ، والأمكن عندهم ، ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء وتعاقبهما على معنى واحد .. فلما لم يجروه بالكسرة عوضوه عليها بالفتحة [1] .

ويقول الصبان : "إن الفتحة لما كانت علامة نصب المفرد الذى هو أصل، أرادوا أن يخالفوا الجمع ، فلم يكن ثَمَّ علامة غير الكسرة التى هى للجر، فكان حمل النصب على الجر فى استحقاق علامته ، كما حمل النصب على الجر فى أصله جمع المذكر السالم" [2] .

ويقول ابن جنى : "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بالٍ ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف فى التثنية والجمع الذى على حدة ، فأعطوا الرفع فى التثنية الألف ، والرفع فى الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقى النصب ولا حرف له فيماز به ، فجذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك إلى جمع التأنيث ، حملوا النصب أيضا على الجر ، فقالوا : "ضربت الهندات" كما قالوا : "مررت بالهندات " ولا ضرورة هنا ، لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : " رأيت الهندات " فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التى عارضت فى المذكر عنه [3] .

1- ابن الناظم ، شرح الألفية : ص 51 وما بعدها.

2- الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية : ج1 ص 93.

3 - ابن جنى ، الخصائص : ج1ص111 .

ويقول المبرد : " حمل النصب على الجر،كا استوفى فى مسلمين" [1] .

ويقول السيوطى : " حمل الجر فيه على النصب فجر بالفتحة ، كما ينصب بها لاشتراكهما فى الفضلة بخلاف الرفع فإنه عمدة" [2] .

ويقول ابن يعيش : "لما منع الجر، ولابد للجر من عمل وتأثير شارك النصب فى حركته لتآخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه فى مثل لم يفعلا ، ولن يفعلا وأخواتهما ، على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه إذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك"[3].

هذا ولقد أورد النحاة علل جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة دون جره بالكسرة ، ورفعه بالضمة الواحدة دون تنوينه ، بمعنى أنه لا يدخله جر ولا تنوين ، فرفعه رفع بلا تنوين ، ونصبه وجره نصب بلا تنوين ، نذكرهما على الوجه الآتى :

أولهما : أنه إذا اقترن بأل أو أضيف أمن فيه التنوين ، لأن أل والإضافة لا يجمعان التنوين ، وقد كان سقوط الجر تابعاً لسقوط التنوين ، فلما أمن فيه التنوين عاد الجر ، وهذا تعليل سيبويه [4] .

ثانيهما : أنه إذا أمن دخول التنوين ، ولحاقه الاسم عاد الجر ، وجرى عامله على أصله فى تأثيره الخاص به ، لأن الجر انحذف تبعاً للتنوين ، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة فثبت الجر فيهما ولم يحذف

---

1 - المبرد ، المقتضب : ج3 هامش ص331 .

2 - السيوطى ، همع الهوامع : ج1ص76 وما بعدها .

3 - ابن يعيش ، شرح المفصل : ج1 ص58 .

4 - سيبويه ، الكتاب : ج1ص22 وما بعدها وانظر كذلك ج3ص221 .

وهذا تعليل ابن الخشاب[1] ومن نماذج ذلك أنك تقول فى الجـر – مـثلاً – مررت بأحمدَ وعمرَ، وتقول مع الإضافة : عجبت من أحمـدِكم وعمـرِكم ، وتقول مع الألف واللام : عجبت من الفرسِ الأشقرِ ، ونظرت إلـى الرجـلِ الأسمرِ[2] .

ثالثهما : أنه بالألف واللام والإضافة بَعُدَ عن شبه الفعل فدخله الجـر فى موضع الجر لأنه صار بمنزلة ما فيه علة واحدة وهذا تعليل المبرد [3].

والذى بدا لى أن تعليل المبرد أنكره ابن عصفور قائلاً : " إنه يقتضى أن يجر الاسم الذى لا ينصرف إذا صُغِّرَ أو نُعِتَ لبعده حينئذ عن شبه الفعل، لكون ذلك من خصائص الأسماء ، والواقع غير ذلك" [4] .

رابعهما : أن الألف واللام والإضافة كل واحدة منهمـا تقـوم مقـام التنوين، ولو كان التنوين فيه لجاز الجر ، فكذلك الأمر مع مـا قـام مقـام التنوين ، وهذا تعليل ابن عصفور والجرجانى [5] .

وقال العلامة ابن جنى : " ما كانت فيه اللام والإضافة نحو : الرجـل وغلامك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ، ولا مما يجوز للتنوين دخوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غيـر

---

1 – ابن الخشاب ، المرتجل : ص72 .

2 – ابن جنى ، اللمع فى العربية، ص12 ، وقارن بما ورد فى المرتجل لابن الخشاب : ص71 .

3 – المبرد ، المقتضب : ج3ص313 .

4 – ابن عصفور ، شرح جمل الزَّجَّاجى : ج2ص222 .

5 – المصدر السابق الصفحة نفسها ، والجرجانى ، المقتصد فـى شـرح الإيـضاح : ج2ص971

منصرف كأحمد وعمر ، كذلك التثنية والجمع على حدها ليس شئ من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف معرفة كانت أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها [1] .

هذا وقد ذهب شيخنا أبو على الفارسى وتلميذه النابه ابن جنى والسيوطى إلى هذا ، قال أبو على : " ما دخله اللام والإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ، ولا أقول إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه ، وهو شبه الفعل ، وليس اللام والإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ، ولا أقول إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين فيه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين" [2].

وحين نمعن النظر فى هذا الكلام نلحظ أن توقف أبى على الفارسى وابن جنى فى عَدِّ المضاف والمجرد من أل من قبيل المنصرف توقف لا مبرر له ، لأن دخول الكسر فيهما بعد أن كان ممتنعاً دليل على تحولهما عن حالة منع الصرف، وعلى زوال شبهة الفعل الذى من أجله امتنع الكسر ، وامتناع التنوين فيهما سببه أنه لا يجامع " أل والإضافة " فى كل اسم سواء كان من قبيل ما ينصرف أم من قبيل ما لا ينصرف .

---

1 – ابن جنى ، الخصائص : ج1ص357 ، وما بعدها .

2 – السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج1ص294 .

أما توقف ابن جنى فى المثنى وجمع السالم فهو مردود بما تقرر عند النحاة من أن النون فيهما عوض من دخول التنوين فى المفرد " [1] .

وخلاصة كل ما سبق أن الممنوع من الصرف هو الذى يتغير شكل آخره حسب موقعه فى الجملة ، بيد أنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ولا يدخله التنوين ، لأنه ثقيل يشبه الفعل ، وحكمه الإعرابى أنه يرفع بالضمة الواحدة نحو قولنا : جاء أحمدُ ، وينصب بالفتحة الواحدة نحو : رأيت أحمدَ ، ويجر بالفتحة أيضاً نحو : مررت بأحمدَ ، فنابت الفتحة عن الكسرة ، أما إذا عُرِّف بأل أو الإضافة ، فإنه يصرف ولا يمنع من الصرف ، ومعنى هذا أن جميع ما لا ينصرف يُؤْمَنُ فيه التنوين إذا أضيف ، أو أدخلت عليه الألف فى غير الفواصل والقوافى فإنه لا يؤمن مع الألف واللام .

ومعنى هذا أن الأسماء الممنوعة من الصرف إذا لم تضف ، ولم يدخلها "أل" تجر بالفتحة بدلاً من الكسرة ، فالفتحة فى حالة الجر علامة فرعية [2] .

وعلى هذا الأساس فإن الأسماء الممنوعة من الصرف يُعْدَل فيها عن هذا الأصل إلى حركة أخرى هى الفتحة ، فتصير تلك العلامة فى هذه الحالة علامة فرعية ، يقول الموصلى : " واعلم أن غير المنصرف ما يدخله الرفع والنصب ، ولا يدخله تنوين ولا يجر ، ويكون فى موضع الجر مفتوحاً . أما امتناع التنوين فلكونه دالاً على خفة الاسم وعدم مشابهته للفعل من وجهين ، وأما الجر فلِمَا فيه من مشاكلة أخرى المعرب المبنى نحو " هؤلاء "

---

1 – الأشمونى " شرح الأشمونى " منهج السالك" :ج1ص91، وابن الأنبارى وأسرار العربية : ص54، والشيخ خالد الأزهرى ، التصريح بمضمون التوضيح: ج1ص23، وابن الناظم ، شرح الألفية ص4.

2 – د : طاهر حمودة، أسس الإعراب : ص25 .

وحُمِلَ على النصب لما بينهما من المناسبة فى كونهما إعراباً للفضلات ، ولأن هذه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة نحو : إسحاق وإبراهيم [1] .

وبناء على هذا فإن علة جر الاسم الذى لا ينصرف بالفتحة علة معادلة حملاً على النصب ، ثم عادلوا بينهما – أعنى الكسر والفتح – فحملوا النصب على الجر فى جمع المؤنث السالم ، يقول السيوطى : " حُمِلَ نصب جمع المؤنث السالم على جره لئلا يكون الفرع أوسع مجالاً من الأصل " [2].

ويقول الصبان : " ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل [3] وقد نبه على هذا من قبل جمهرة من اللغويين والنحاة أمثال سيبويه [4] وابن السراج [5] وأبو حيان الأندلسى [6] والمحلى [7] .

ويمكننا تقسيم علامات إعراب الاسم الممنوع من الصرف على النحو الآتى :

العلامة الإعرابية	الحالة الإعرابية للاسم الممنوع من الصرف
الضمة الواحدة	فى حالة رفع الفاعل المفرد نحو: جاء أحمدُ .
الضمة الواحدة	فى حالة رفع الفاعل إذا كان صيغة منتهى الجموع نحو : أضاءت المصابيحُ .
الفتحة الواحدة	فى حالة نصب المفعول به المفرد نحو : رأيتُ أحمدَ
الفتحة الواحدة	فى حالة نصب المفعول به إذا كان صيغة منتهى الجموع

1 – الموصلى ، شرح ألفية ابن معطى : ج1 ص258 وما بعدها .
2 – السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج1ص314 .
3 – حاشية الصبان : ج3 ص228 .
4 – الكتاب : ج1 ص18 وص40 .
5 – الأصول فى النحو : ج1ص47 .
6 – ارتشاف الضرب : ج1 ص312 .
7 – مفتاح الإعراب : ص261 .

	نحو : رأيتُ مصابيحَ مضاءةً
الفتحة الواحدة	فى حالة جر الاسم المفرد نحو : سلمت على أحمدَ .
الفتحة الواحدة	فى حالة جر الاسم إذا كان صيغة منتهى الجموع غير معرفاً بـــ أل ولا مضافاً نحو : صليت فى مساجدَ عظيمة .

ومن البديهى أنه إذا اجتمع فى الاسم غير المنصرف أكثر من علتـــين توجبان المنع ، فالمشهور أنه يبقى على إعرابه ، ومنعه من الصرف ، وذلك نحو " أَذَرْبِيْجَان " علماً على بلد ، منع الصرف لأن فيه التعريف والعجمـــة والتركيب المزجي ، قال المحلى : " إن بعض النحويين ذهب إلى أن الاســـم الذى اجتمع فيه سببان ، فمنع الصرف إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنـــع مـــن الإعراب أصلاً ، حيث يرى فساد ذلك المذهب ، لأن سبب البناء فى الاســـم ليس طريقه حديث الصرف أو تركه ، وإنما سببه مشابهة الحرف لا غير"[1].

لكن يجوز ترك صرف ما لا ينصرف فى ضـــرورة الـــشعر كقـــول الشاعر[2] :

ومَمن ولدوا عامـــ ∴ رَ ذو الطُّول وذو العَرْضِ

الشاهد فيه : ترك صرف " عامر " للضرورة الشعرية ، وهـــو اســـم منصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقـــال " ذو الطُّـــول وذو العَـــرْضِ " ولو أراد القبيلة لقال " ذات الطُّول وذات العَرْضِ " وهذا محل جدل من النحاة واللغويين .

---

1 – المحلى ، مفتاح الإعراب : ص161 .

2 – البيت من بحر الهزج ، وقائله ذو الأصبع العدوانى ، وقد ورد فى الـــسيرافى ، مـــا يحتمل الشعر من الضرورة : ص48 ، والأصبهانى ، الأغانى : ج3ص92 ، واللسان مادة : عمر، وشرح ابن عقيل : ج2 ص338 ، ابن الانبارى ، الإنصاف فى مـــسائل الخلاف : ج2ص501 .

قال السيرافى : " وأما عامر ذو الطُّول وذو العَرْضِ فإن عامراً أبو القبيلة فيجوز أن يعنى بلفظه القبيلة فلا يصرف ، ثم يرد الكلام إلى لفظه فيصرف كما قال الله عز وجل " أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ " [1] فصرف الأول ، وترك الثانى على قراءة أكثر القراء ، فصرف الأول على لفظ أبى القبيلة وترك صرف الثانى لأنه أريد بلفظ القبيلة نفسها " [2] .

ومعنى هذا أن الشاعر لم يصرف " عامرَ " رغم أنه منصرفا ، ولم يجعله قبيلة ، لأنه وصفه ، فقال " ذو الطُّول ، وذو العَرْضِ ، ولو كان قبيلة لقال: ذات الطُّول وذات العَرْضِ . قالوا: ترك صرف "عامر" وهو منصرف، فدل على جوازه وقد رد البصريون هذا الشاهد مؤولين له بأن الشاعر لم يصرف "عامر" لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ولذلك قالوا : " إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال " [3].

والذى بدا لى أن الكلام المخالف لقواعد النحو لم يصدر عن فرد أو أفراد قلائل ، وإنما هو لغة قبيلة معروفة من قبائل العرب ، فلا يجوز تأويله عند جمهور النحويين واللغويين ، وعلى الرغم من ذلك كان بعض النحاة متطرفين فى أقيستهم يحاولون إخضاع كل مسموع مخالف للقاعدة بالتأويل ، متجاهلين أنه لغة قوم من العرب فيؤولون الشاهد والمثال ؛ لا يراعون هذا الاعتبار كأبى على الفارسى – مثلاً – الذى رد النحاةُ تأويله " ليس الطيب

---

1 – سورة هود : من الآية68 .

2 – السيرافى ، ما يحتمل الشعر من الضرورة : ص49، وشرح كتاب سيبويه : ج2ص105، وابن مجاهد ، كتاب السبعة فى القراءات : ص337 ، وابن زنجله ، حجة القراءات : ص344 وما بعدها.

3 – السيوطى ، الاقتراح فى علم أصول النحو : ص28 .

إلا المسك " على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو بن العلاء نقل أن ذلك لغة تميم" [1] .

ومن ثم لجأ النحويون البصريون إلى حمل الـشاهد الـشعرى علـى الضرورة إذا وجدوا أنه لا يقبل تأويلاً أو تقـديراً ، وأعيـتهم الحيـل فـى توجيهه، فالضرورة عندهم وسيلة من وسائل الـتخلص ممـا جـاء مخالفـاً لضوابطهم وأقيستهم من الشواهد الشعرية [2] .

وأياً كان الأمر فإنه يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية ، وهذا جائز فى الشعر، أما فى النثر فيجوز أيضاً صرفه للتناسب.

---

1 – ثعلب ، مجالس العلماء: ص4، والسيوطى ، الاقتراح فى علم أصول النحو: ص28، والمزهر: ج1 ص153 وما بعدها.

2 – انظر الفصل الخاص بالضرورة الشعرية .

الفصل الثالث

ظاهرة التنوين فى اللهجة وأنواعه

التنوين لغةً واصطلاحاً :

" التنوين فى اللغة مصدر نَوَّنَ ، أى ألحق نوناً بالاسم " [1] وبناءً عليه يكون التنوين فى اللغة : " إلحاق النون بالاسم ، وهو بهذا المعنى اللغوى أعم من أنواع التنوين الستة الاصطلاحية التى هى تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة ، لأنه يشملها ويشمل غيرها من كل عمل اشتقاقى تضيف فيه إلى أصل الكلمة نوناً ساكنة أو متحركة فى أول الكلمة أو وسطها أو آخرها . ويرى الدكتور محمود السعران أن التنوين " مورفيم يدل على أن الكلمة نكرة" [2] .

أما التنوين فى الاصطلاح فله عدة تعريفات ، يقول السيوطى : "التنوين نون تثبت لفظاً، وقال : إنَّ هذا أحسن حدوده وأخصرها ، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطاً " [3] .

ويقول عبد الوصيف محمد فى التحفة السنية :"إن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً ووقفاً" [4] ويقول السيوطى:"اعلم أن هذا التنوين فى حقيقته حرف ذو مخرج ونون ساكنة ، وهو زيادة على كما أن النفل زيادة على الفرض" [5]

1- اللسان ، مادة " نون " .

2- علم اللغة " مقدمة للقارئ العربى " : ص238 .

3- السيوطى ، همع الهوامع : ج2ص79 .

4- شرح الثمرات الجنية فى الأسئلة النحوية : ص 13 .

5- الأشباه والنظائر : ج 2 ص 104 .

ويقول شارح المفصل : " التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة " [1] .

ويقول السهيلى : " التنوين إلحاق الاسم نوناً ساكنة ، لأن التنوين مصدر " نونت الحرف " أى : " ألحقته نوناً " ، كما أن التنغيل مصدر " نعلت الرجل : إذا جعلت له نعلاً ، وليس التنعيل هو النعل ، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها " [2] .

وسُمِّى تنويناً لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتنعيل من أبنية الأحداث[3] وقيل وسُمِّى تنويئاً للتفرقة بينه وبين النون الزائدة المتحركة التى تكون فى التثنية والجمع "[4] .

وخلاصة ما سبق أن التنوين علامة للصرف ، وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً ووقفاً ، ويكون لغير التوكيد ، فهو عنصر صوتى ذو دلالة خاصة ، ويراد به الأنواع الأربعة الخاصة بالأسماء وغيرها " [5] وعلة ذلك أنه أولى من غيره ، لأنه خفيف حين النطق ، يقول ابن الأنبارى: "إن أولى ما يزاد حروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياءً فى الجر لانكسار ما قبلها ، وكذلك حكم الياء والألف

1- ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 9 ص 29، وابن الناظم ، شرح الألفية : ص 4 .
2- السهيلى ، نتائج الأفكار فى النحو : هامش ص 66 .
3- السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج 2 ص 104 .
4- المصدر السابق : ج 1 ص 261 .
5- أقصد بذلك تنوين التمكين ، تنوين التنكير، تنوين المقابلة ، تنوين العوض ، وغيرها مثل : تنوين الترنيم ، والتنوين الغالى .

فى الاعتلال والانتقال من حالٍ إلى حالٍ ، وكان التنوين أولى مــن غيــره . لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه غنة فى الخيــشوم ، ولا معتمد له فى الحلق ، فأشبه الألف ، إذ كان حرفاً هوائياً "[1] .

وعلى هذا الأساس يكون التنوين حرفاً ذا مخرج ، وهو نون ساكنة ، وجماعة من الجُهَّال بالعربية لا يعدونه حــرف معنـــى ولا مبنـــى ، لأنهــم لا يجدون له صورة فى الخط ، وإنما سُمّى تنويناً لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل أبنية الأحداث "[2] .

ونخلص مما سبق أن التنوين خفيف حين النطق به ، وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد المعنى ، ولا يراد به الترنم ، وهو علامــة مــن علامات الاسم المعرب المنصرف المجرد من ألـــ والإضــافة ، ويرســم ضمتين فى حالة الرفع كقولنا : "جاء محمد " وفتحتين فى حالة النصب مــع إضافة ألفاً كقولنا : "كافأت محمداً " وكسرتين فى حالة الجر كقولنا: " سلمت على محمدٍ ".

لكن ما الفرق بين التنوين والنون الأصلية ؟

للإجابة على ذلك ، يقول شارح المفصل: " التنوين مصدر غلب حتى صار اسماً لهذه التنوينة ، وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصــليةَ نحو "قَطَنَ و رَسَنَ " والملحقة الجارية مجرى الأصلية نحــو: "رَعْــشَنَ، و فِرْسِنَ " وذلك أن التنوين ليس مثبتاً فى الكلمة ، وإنما تابع للحركات التابعــة بعد تمام الجزء جيء به المعنى، وليس كالنون الأصلية التى من نفس الكلمة،

1 – أسرار العربية : ص35 .

2- السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج2 ص 139 .

أو الملحقة الجارية مجرى الأصل ، ولذلك من إرادة الفرق لـم يثبتـوا لهـا صورة فى الخط [1].

وقال إمام العربية سيبويه : " فيكون فى فعلن فى الـصفة ، قـالوا : رَعْشَنَ وضَيْفَنَ وعلْجَنَ ، ولا نعلمه جاء اسماً [2] وقـال المبـرد : وكـذلك "ضَيْفَنَ " النون زائدة ، لأنه الذى يجيىء مع الضيف ، فتقدر "فَعْلَنَ "[3].

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول شارح التصريح : " فخرج بقيـد السكون ، وبقيد عدم الخط أيضاً النون الأولى مع " ضَـيْفَنَ " وهـو الـذى يجيىء مع الضيف متطفلاً ، والنون الأولى فـى " رَعْـشَنَ " للمـرتعش ، لتحركهما وصلاً وثبوتاً خطاً ، وهاتان النونان المتحركتان زائـدتان فيهمـا للإلحاق بجعفر ، وقيدت السكون بالأصالة ، لئلا يخرج بعض أفراد التنـوين إذا حرك لالتقاء الساكنين [4] فأما ما كانت نونه زائدة وليـست فيهـا ألـف فمنصرف فى المعرفة والنكرة ، لأنه لا يشبه "فعلان " ، " فعلـى" المنقلبـة نونه، من ألفه فمن ذلك " رَعْشَنَ " إنما هـو مـن " الارتعـاش " ، قـال : " من كل رَعْشَاءٍ وناجٍ رَعْشَنَ " [5] .

وكذلك " ضَيْفَنَ " النون زائدة ، لأنه الذى يجيـىء مـع الـضيف ، فتقدره " فَعْلَن" [6] .

---

1 - ابن يعيش، شرح المفصل : ج9 ص29، والأشمونى "منهج السالك" : ج1 ص30.
2- سيبويه ، الكتاب : ج2 ص350 .
3- المقتضب : ج3 ص337 .
4- شرح التصريح على التوضيح : ج1 ص30 وما بعدها .
5- المبرد ، المقتضب : ج3 ص337 .
6- المصدر السابق : الصفحة نفسها.

وهذا سؤال يطرح نفسه علينا ، وهو ما الحكمة فى إلحاق هذه النون الأسماء وسقوطها فى الوقف ، وإبدالها ألفاً فى حالة النصب ، وغير ذلك من أحوالها ؟

أقول إن أكثر مسائل هذا الباب قد تحدث فيه اللغويون والنحاة بحكمة وصواب ، إلا أشياء أغفلوها ، منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف وما لا ينصرف ونُتف فى أبواب أخر ، يقول السهيلى : " التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل ، فلا يدخل فى الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده ، ولذلك يكثر فى النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة . فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام ، لاستغنائها فى أكثره عن زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا يتنون بحال كالمضمر والمبهم ، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى تنوين فى شىء من الكلام ، وهذه علة عدمه فى الوقف ، لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره ، إذ المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض[1] .

ونفهم من هذا الكلام أن التنوين يلحق الأسماء فى حالة الاتصال كقولنا: " جاء محمد مبكراً " ليفرق بين المتصل والمنفصل ، أما فى حالة الوقف فلا يلحق الأسماء نحو قولنا : " جاء محمد " لأنه ليس مضافاً ، وكذلك ما لحقه الألف واللام لا يلحقه التنوين أيضاً نحو : الرجل ، الفتاة ... إلخ .

1- السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص69 .

لكن ، ما الحكمة في اختيار النون الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف؟

الجواب على ذلك يكمن فى أن الأصل فى الدلالة على المعانى الطارئة على الأسماء حروف المد واللين وأبعاضها – وهى الحركات – متى قدر عليها ، فهى أخف من غيرها ، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها ، وأواخر الأسماء المعربة قد لحقها حركات الإعراب ، فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات ، وغير حروف المد واللين ، لأن حروف المد واللين هى أنفس الحركات ، إلا أنها مدت وطُوّل بها الصوت ، فإذا لم يمكن الحركة ، ولا ما هو بعضها من الحروف ، فأشبه الحروف بحروف المد والنون الساكنة لخفائها وسكونها ، وأنها من حروف الزيادة ، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب فى الأمثلة الخمسة ، واختيرت علامة لتمكن الاسم ، وتنبيهاً على انفصاله ، ولذلك لا نجد فعلاً منوناً أبدا لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده [1] .

ونستنتج من كلام السهيلى أن هذه النون الساكنة دليل على تمكن الاسم فى باب الاسمية ، وتنبيهاً على انفصاله . بيد أن الفعل لا ينون لأنه متصل بفاعله دائماً لا ينفصل عنه ولا يستغنى عنه .

هذا ويمكننا تقسيم التنوين مما استخلصناه من كتب علماء اللغة والنحو، قدمائه ومحدثيه ، وهذا يتمثل فى عشرة أنواع ، أشير إليها مجملة فى ضوء ما نص عليه القدماء على أن أُفَصّلَ هذه الأنواع فيما بعد ، وهى كالآتى:

1- السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص70 .

1- تنوين التمكين .
2- تنوين التنكير .
3- تنوين العوض .
4- تنوين المقابلة .
5- تنوين الترنم .
6- التنوين الغالى .
7- تنوين ما لا ينصرف .
8- التنوين الشاذ .
9- تنوين الحكاية .
10- تنوين المنادى المضموم

أولاً تنوين التمكين :

وهو الأكثر شيوعاً فى الاستعمال اللغوى ، فهو يدل على تمكن الأسماء فى الإسمية وعدم مشابهتها للحرف أو الأفعال ، أى أنها معربة مصروفه وذلك نحو التنوين فى الكلمات : زيدٍ ، وخالدٍ ، وقائمةٍ ، وفرسٍ ... إلخ [1] . فهذا التنوين لا يكون إلا فى الأسماء ، فهو من خواصها ، لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء ، فلذلك كان خاصاً بها دليلاً على بقائها على أصلها ، يقول ابن هشام : " تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف ، وذلك كزيدٍ ورجلٍ ورجالٍ [2]وقال الشيخ محمد الأمير : وقوله " تنوين الأمكنية " قيل هو الأولى لأن التمكين الإعراب ، فالممنوع من الصرف متمكن غير أمكن (وقوله تنوين الصرف)من إضافة العام للخاص على التحقيق من أن الصرف التنوين[3] .

---

1 - د : ظاهر حمودة ، أسس الإعراب ومشكلاته : ص12 .

2 - ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2ص23 .

3 - حاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب : ج2 هامش ص23 .

هذا وقد نص الزَّجَّاج على هذا التنوين مستخلصاً رأيه من سيبويه قائلاً: " والأسماء المتمكنة تنقسم إلى متمكن لأمكن وهو المنصرف ، ومتمكن غير أمكن وهو غير المنصرف ، فأَعْلَمَكَ – أى سيبويه – أن التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم وقد يكون متمكن ولا تنوين فيه ، فيترك التنوين فى المتمكن الذى هو ثقيل عندهم ، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون ليفصل بين المستوفى التمكن وبين الناقص التمكن ، فهذه علة التنوين فى جميع ما ينصرف ، وعلة تركه فى جميع ما لا ينصرف [1] .

ونستنتج من كلام الزَّجَّاج أنه يقصد بتنوين التمكين تنوين الصرف ، وهذا واضح فى قوله : " فهذه علة التنوين فى جميع ما ينصرف وعلة تركه فى جميع ما لا ينصرف ، وأن الأسماء المنصرفة لحقها التنوين لخفتها وسهولة نطقها لا لتنكيرها بدليل أن هناك أعلام منصرفة نحو محمدٍ ، عليٍ ، خالدٍ ... إلخ .

أما الأسماء غير المنصرفة فمنعت التنوين لثقلها لا لتعريفها بدليل أن هناك أسماء نكرة ممنوعة من الصرف كصيغ منتهى الجموع ، وأفْعَل فَعْلاَء، وفعلان مذكر فَعْلَى .

وأنت – بقليل من النظر – تلمح أن الأسماء المنصرفة يكثر استعمالها لكثرة جريانها على الألسن وخفتها وسهولة نطقها سواء قلت حروفها أم كثرت، رَقَّ معناها أم غلظ ، أما الأسماء غير المنصرفة منعت التنوين لثقلها وصعوبة نطقها .

---

1 – الزَّجَّاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص1 .

والذى بدا أن مقياس الثقل مرجعه إلى الاستعمال فما كثر استعماله وهو الاسم خَفَّ على الألسن لكثرة ترديدها له ، وما قل استعماله وهو الفعل كانت معالجة اللسان له بطيئة ثقيلة .

ومن قبل الزَّجَّاج نَبَّه على هذا إمام العربية سيبويه قائلاً : "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكناً لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف فى النكرة [1].

وفى موضع آخر ، يقول : "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون ، فما يستثقلونه لا يدخله التنوين[2] وذلك يتضح من قوله : " اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأولى وهى أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها – أى الأفعال – تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنما هى – أى الأفعال – من الأسماء.

والذى بدا لى أن الثقل والخفة يعرفان عن طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، وأن الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه ، والثقيل ما كثر ذلك فيه ، وأن معنى ثقل الفعل أن مدلولاته كثيرة ، فمن مدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والظرف وغير ذلك [3] .

---

1 – سيبويه ، الكتاب : ج1 ص6 وما بعدها .

2 – المصدر السابق : ج1، ص7 ، ولعله يقصد بذلك المصادر التى هى أصل الأفعال .

3 – أبو البقاء العبكرى ، التبيين عن مذاهب النحويين : ص173 وما بعدها، والسيوطى، الأشباه والنظائر : ج1ص145

وهاهو الزَّجَّاج يبين لنا علة ذلك فيقول : " فأما الجر وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع فى الأسماء ، لأن الاسم قبل الفعل ، فقد أشبه ما لا ينصرف ، فلا يكون فى أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل [1] .

ومن ثم يكون الفعل أثقل من الاسم ، والأعجمى أثقل من العربى والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، ولكن هل هذا الثقل حسى أم ثقل عقلى ؟!

للإجابة عن ذلك يقول السهيلى: " فإن أردتم ثِقَلاً يدرك بالحس ، إما بحاسة اللسان ، وإما بحاسة السمع ، فلا شك أن فرزدقاً ، وشَمَرْدَلاً ، ومُسْحَنْكَكاً ، وحَلَكُوكاً ، واشْهَيْبَاباً [2] أثقل من الحاستين من زينب وسعاد وحسناء ، فإن عنيتم ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد فى النفس ، فلا شك أن قولك هَمٌّ وغَمٌّ وسُخْط وجذام وبرص أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء ... إلخ [3] .

والذى أرجحه أن مقياس كل هذا الاستعمال ، فما كثير استعماله يصبح خفيفاً على الألسن لكثرة ترديدها له مثل زينب وسعاد وغيرهما ، ومن ثم يكتسب اللفظ الخفة وسهولة النطق لكثرة جريانه على الألسن سواء قلت حروفه أم كثرت ، رق معناه أم غلظ .

---

1 – الزَّجَّاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص4 .

2 – الشمردل : السريع من الإبل ، المُسْحَنْكَك : اسم مفعول من اسحنكك أى أظلم ، والحلكوك كعصفور: من حَلِك كفرح ، أى أشتد سواده ، والاشهياب : أفعيلال من إشهياب الفرس : خالط بياضه سواد .

3 – السهيلى، الأمالى : ص22 .

يقول ابن يعيش : " ألا ترى أن العجمى إذا تعاطى كلام العرب ثَقُل على لسانه لقلة استعماله له ، وكذلك العربى إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له [1] .

ونستخلص من كل ما سبق أن تنوين التمكين خاص بالأسماء المتمكنة المتصرفة خفيفة النطق ، أما الأفعال فلا يلحقها تنوين لثقلها وصعوبة نطقها ، وبناء على هذا يكون الاسم المنصرف أصلاً لأنه قَبْل الفعل، وما لا ينصرف فرع لأنه يشبه الفعل .

وعلى هذا الأساس يكون ما ينصرف متمكناً وهو الأصل ، وما لا ينصرف غير متمكن ، وهو الفرع الذى يضارع الفعل ، يقول إمام العربية سيبويه: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون[2] ومنعوه ما يكون لما يستخفون[3] فيكون فى موضع الجر مفتوحاً [4] .

والخلاصة أن الأسماء المتمكنة منصرفة ، لأنها خفيفة حين النطق بها ، ومن ثم لحقها تنوين التمكين ، أما الأفعال فليست متمكنة ، فلم يلحقها التنوين لثِقَلها حين النطق بها، ومن ثم ضارعت ما لا ينصرف .

---

1 – ابن يعيش ، شرح المفصل : ج1 ، ص57 .

2 – لعله يقصد بعبارة ما يستثقلون الأفعال .

3 – أى منعوه التنوين الذى جعلوه للألفاظ خفيفة النطق نحو محمد ، على .

4 – سيبويه ، الكتاب : ج1، ص6 .

وبناءً على هذا فإن تنوين التمكين يدل على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ، وهو لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

وعلى هذا الأساس يكون تنوين التمكين لاحقاً للأسماء المعربة دالاً على تمكنها فى باب الإسمية ، ويختص بالأسماء المنصرفة ، ويكثر جريانه على الألسن لسهولة نطقه ، وحركته ليست حركة إعراب ..

ثانياً تنوين التنكير :

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصَهٍ ومَهٍ وإيهٍ ، وفى العلم المختوم بـ " ويه " بقياس نحو : " جاءنى سيبويه وسيبويهٍ آخرُ " [1] بمعنى أن هذا التنوين يلحق الأسماء المبنية أو الممنوعة من الصرف للدلالة على تنكيرها ، أى للفرق بين معرفتها ونكرتها كما إذا قلنا : "مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر" بتنوين اللفظ الثانى فهو يدل على كونه نكرة ، وقولنا : " رأيت نعمان ونعماناً آخر" فاللفظ الثانى نكرة [2] .

والمقصود بالنكرة هى المنون ، فمعنى إيهٍ زدنى من أى حديث كان، وإيهْ بلا تنوين معناه : زدنى من حديث خاص [3] أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه وهو الذى يسميه النحويون الجمل نحو : صَهٍ ومَهٍ وحَاءٍ وعَاءٍ فى الأصوات .

---

1 – ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2 ، ص23 .
2 – د : طاهر حمودة ، أسس الإعراب : ص12 .
3 – الشيخ محمد الأمير ، حاشية على مغنى اللبيب : ج2ص23 .

وحين نمعن النظر فى كتاب " ما ينصرف وما لا ينصرف " نلحظ أن الزَّجَّاج عالج تنوين التنكير دون نص صريح منه عليه فى "باب الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً ، يقول : " ومن هذا الباب الأصوات التى تجعل وما قبلها اسماً واحداً ، نحو عمرويه ، وسيبويه " زعموا أن هذا الأخير أعجمى بنى مع ما قبله فحط درجة عن " خمسة عشرة" فكسر آخره لالتقاء الساكنين ، وهو غير منون ، فإذا أردت النكرة نونته ، فقلت : " هذا عمرويهٍ وعمرويهٍ آخرُ " وهذا " زيلويهٍ يا هذا " لأن زيلويهِ " نكرة وزعم أن هذا كقولهم عاء وحاء فى الرجز ، قال الخليل : كأنك إذا قلت " عاء وحاء " غير منون ، فقد قلت: الإتباع [1] وإذا قلت : عاء وحاء فقد قلت اتباعاً [2] .

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه فى " باب الشيئين اللذين ضُم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس [3]

---

1 – الاتباع : وسيلة من وسائل اللغة إلى الانسجام والمماثلة ، وهى ظاهرة مالت إليها اللغة لإبراز الرنين الموسيقى فى جملها ، وهى أكثر وضوحاً فى بنية الكلمة ، وهى كما يقول ابن فارس : " أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً ... وذلك قولهم : ساغبٌ لاغبٌ ، انظر الصاحبى : ص458 ، وهى عبارة عن تأكيد الكلمة بضم كلمة أخرى إليها لا معنى لها فى ذاتها غير أنها تساويها فى الصيغة والقافية بغرض الزينة اللفظية وتأكيد المعنى والكلمة الثانية تسمى كلمة الاتباع مثل: هنيئاً مريئاً، وشيطان لايطان .

2 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص139 وما بعدها .

3 – العيضموز : العجوز الكبير ، ومنه الناقة العيضموز ، والعنتريس : الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة .

قائلاً: "وأما عمرويه فإنه – أى أبو الخطاب [1] – زعم أنه أعجمى وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية [2] جعلوا ذا بمنزلة الصوت [3] لأنهم رأوه قد جمع بين أمرين[4] فحطوه درجة من إسماعيل وأشباهه وجعلوه فى النكرة بمنزلة "غاقٍ" منونة مكسورة فى كل موضع ، وزعم الخليل أن اللذين يقولون " غَاقٍ وحَاءٍ " فلا ينون فيها ، ولا فى أشباهها ، لأنها معرفة وكأنك قلت فى " عاءٍ وحاءٍ "الإتباع ، وكأنه قال : قال الغراب هذا النحو ، وأن الذين قالوا فى "عاء وحاء وغاق" جعلوه نكرة ، وزعم الخليل أن اللذين قالوا صَه ذاك، أرادوا النكرة قالوا : سكوتاً وكذلك هيهات ، هو بمنزلة ما ذكره عنده ، وهو صوت وكذلك :"أيهِ ، وويهٍ ، وويهاً " إذا وقفت قلت وَيْهَا ، ولا تقول " إيهِ" فى الوقف ، وإيْهاً وأخوته نكرة عندهم ، وهو صوت ، وعمرويه عندهم بمنزلة " حَضْرَمَوْتَ " فى أنه ضم الآخر إلى الأول ، وعمرويه فى المعرفة مكسورة فى حال الجر والرفع والنصب غير منون ، وفى النكرة نقول : هذا عمرويهٍ آخرُ ، ورأيت عمرويهٍ آخرُ [5] .

وحين نمعن النظر فيما أورده سيبويه والزَّجَّاج عن " حضر موت وعمرويه وسيبويه وزيلويه " نجد أن بينهما أوجه اتفاق واختلاف ، فهما متفقان فى أن كل اسم من هذه الأسماء مركب من جزأين ، ضم أحدهما إلى الآخر ، فصار اسماً واحداً وأنه ينصرف إذا كان نكرة ويمنع من

---

1 – المقصود به : الأخفش عبد الحميد بدر عبد الحميد أول الخفافشة المشهورين ، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء ، ولقى الأعراب فأخذ عنهم ، توفى سنة 177هـ.

2 – لعله يقصد بالأسماء الأعجمية عدم التنوين .

3 – أى بمنزلة الأصوات التى هى حكاية للصوت مثل غَاقٍ وحاءٍ .

4 – يقصد بالأمرين : أنه مبنى ، وأنه يشبه الصوت كما فى " ويه " .

5 – سيبويه ، الكتاب : ج2ص52 وما بعدها .

الصرف إذا كان معرفة أما الاختلاف فيتمثل فى أن " حضر موت " معرب " وعمرويه وزيلويهِ وسيبويهِ " من الأسماء المبنية على الكسر وأن " حضرموت " محمول على أسماء الأصوات فأخذ حكمها .

وبناء على هذا فإن الأسماء الأعجمية المختومة بـ (ويه) مثل : "عمرويهِ وسيبويهِ وزيلويهِ " تمنع الصرف لأنها معرفة ، وأسماء الأصوات "عاء وحاء وغاق " تصرف لأنها نكرة مبهمة تدل على شئ مبهم ولا تدل على شئ محدد .

وعلى أية حال فإن تنوين التنكير اللاحق لبعض الأسماء المبنية يكون للتفريق بين معرفتها ونكرتها ، وهو يعد لهجة من لهجات الفصحى ، وليس حركة إعراب .

ثالثاً تنوين العوض :

وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلى أو زائد أو مضاف إليه مفرداً أو جملة [1] يكون عوضاً عن حرف أصلى محذوف نحو قاضٍ وداعٍ أو عوضاً عن حرف زائد نحو جندل فغن تنوينه عوض من ألف جنادل ، أو عوضاً من مضاف إليه مفرداً نحو تنوين كل وبعض إذا قطعتا عن الإضافة نحو " وكلاً ضَرَبْنَا لهُ الأمْثَال" [2] و " فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ " [3] أو عوضاً عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ فى نحو " وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ

1 – ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2 ص23، ود: طاهر حمودة ، أسس الإعراب ، ص12 وما بعدها .

2 – سورة الفرقان : آية/39 .

3 – سورة البقرة : آية/253 .

فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ " [1] والأصل فهى يوم إذا انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليه للعلم بها، وجئ بالتنوين عوضاً عنها [2] .

هذا ولم يفرد الزَّجَّاج تنوين العوض بمبحث خاص به ، بل تناثرت مسائله فى ثنايا كتبه ، يقول : " قال سيبويه : إن التنوين دخل هذا الباب عوضاً من الياء ، يريد حركة الياء فيما أحسب ، وقال محمد بن يزيد : إن التنوين عندى عوض من حركة الياء لا غير، وذلك أن " الياء " يجب أن تكون فى هذا الباب ساكنة غير محذوفة [3] .

ويعالجه فى موضوع آخر قائلاً : " اعلم أن جميع هذا الباب إذا لم ينصرف مثاله من الصحيح ، فذلك المثال من المعتل مصروف فى الرفع والجر، وذلك نحو "قواضٍ " و "دواعٍ" وكذلك "عذارٍ" و "صحارٍ" فإذا كان فى حالة النصب امتنع من الصرف ، فقلت : "رأيت قواضىَ ودواعىَ " وهؤلاء "عذارٍ وصحارٍ" مصروف ورأيت صحارىَ وعذارىَ غير مصروف [4] .

وحين نمعن النظر فى كلام الزَّجَّاج نلمح أنه قد ذهب إلى أن التنوين فى جوارٍ وغواشٍ بدل من الحركة الملقاة عن الياء فى الرفع والجر لثقلهما ولما دخل التنوين عوضاً عن ذلك حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، سكونهما نفسها وسكون التنوين بعدها فى " قواضٍ وحوارٍ ودواعٍ "، ولا يلزم ذلك فى النصب لثبوت الفتحة وخفتها .

---

1 – سورة الحاقة : آية/16 .

2 – مغنى اللبيب ، ج2ص23 وما بعدها ، وأسس الإعراب ، ص12 وما بعدها .

3 – ما ينصرف وما لا ينصرف، ص144 .

4 – المصدر السابق، الصفحة نفسها .

ومعنى هذا أنه لابد من تقدير حركتان فيه هما الضمة فى حالة الرفع والكسرة فى حالة الجر وظهور الفتحة لخفتها فى حالة النصب، كما فى قولنا: حضر القاضى ، ورأيت القاضى ، ومررت بالقاضى ، ويقال عند تقدير كل من الضمة والكسرة : منع من ظهورها الثقل ، لأن ظهور الحركات على الياء ممكن ، ولكنه مستثقل ، أما فى حالة النصب فتظهر الفتحة لخفتها [1] .

أما إذا تجرد من أل ومن الإضافة حذفت ياؤه فى حالتى الرفع والجر، وعوض عنها بتنوين العوض ، ونثبت الياء فى حالة النصب وتظهر عليها الفتحة ، فتقول : هذا قاض ، فكلمة " قاض " خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة ، وتقول : مررت بقاضٍ ، فالكلمة مجرورة وعلامة الجر الكسرة مقدرة على الياء المحذوفة [2] .

وقد علل لذلك سيبويه قائلاً : " واعلم أن كل شئ من بنات الياء والواو كان على هذه فإنه ينصرف فى حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء ، فخف عليهم ، فصار التنوين عوضاً [3] وفى موضع آخر يقول: "سألت الخليل عن رجل يسمى " بجوارٍ " فقال : هو فى حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً فقلت فإن جعلته اسم امرأة ؟ قال اصرفها ، لأن هذا التنوين جعل عوضاً ، فيثبت إذا كان عوضاً كما نثبت التنوينة فى "أذرعاتٍ " إذا صارت كنون مسلمات ، وسألته عن قاضٍ اسم امرأة فقال :

1 – أسس الإعراب ومشكلاته، ص23 .

2 – المرجع السابق : ص23 .

3 – سيبويه ، الكتاب : ج2 ص19 .

مصروفة فى حالة الرفع والجر [1] تصير هاهنا بمنزلتها إذا كانت " مفاعل وفواعل " وكذلك أدْلٍ [2] اسم رجل عنده ، لأن العرب اختارت فى هذا حذفت الياء إذا كانت فى موضع غير تنوين فى الجــر والرفــع ، وكانــت فيمــا لا ينصرف وأن يجعلوا التنوين عوضاً مــن اليــاء والرفــع وكانــت فيمــا لا ينصرف وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها [3].

هذا وقد اختلف النحاة القدامى فى تفسير العوض إلى عدة أقوال :

1- ذهب الزَّجَّاج والأشمونى وابن هشام وابن جنى إلــى أنــه تنــوين عوض عن الياء وفاقاً لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء[4].

2- ذهب المبرد والزَّجَّاج إلى أنه عوض عن حركة الياء، ثــم حــذفت الياء لالتقاء الساكنين [5] .

3- ذهب ابن جنى والأخفش إلى أنه تنوينُ صرفٍ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كَجَنَاحٍ فانصرف [6] .

---

1 – قوله مصروفة فى حالة الرفع والجر، أى منونة ، منع من صرفها العلمية ووزن الفعل .

2 – أدلٍ : فى آخرها واو قبلها ضمة، أبدلت الضمة كسرة والواو ياء ثم حذفت الياء تخفيفاً وأتى بالتنوين عوضاً عنها فصارت أدلٍ .

3 – سيبويه ، الكتاب : ج2 ص19 .

4 – ما ينصرف وما لا ينصرف: ص144، شرح الأشــمونى: ج2ص20 ، مغنــى اللبيب: ج2ص23، الخصائص : ج1ص172 .

5 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص144، شرح الألفية المسمى " منهج السالك : ج2ص520 .

6 – شرح الألفية " منهج السالك " : ج2ص250، والمصنف لابن جنى : ج2ص72 .

4- ذهب الزَّجَّاج إلى أن " جوارىٌ " بضمة وتنوين ، ثم يحذف "التنوين" لأنه لا ينصرف فيبقى " جوارىُ " يا هذا " بضمة " الياء ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فيبقى " جوارى " بإسكان " الياء " ثم تدخل التنوينة عوضاً من الضمة فيصير " جَوَارِيْن " فتحذف " الياء " لسكونها وسكون " التنوين " فيبقى " جوارٍ " [1] .

والذى أراه أن تعليل الزَّجَّاج فى تنوين العوض تعليلاً مقنعاً ، لأن هذا التنوين دخل فى الرفع والجر كقولنا : " جاء جوارٍ " ومررت بجوارٍ " وذلك أن الأصل " جوارى " ، قواضى ، دواعى ، صحارى ، فاستثقلوا الضمة فى الياء الخفيفة التى قبلها كسرة فحذفوها ، فبقيت ساكنة فى الرفع والجر ، وأدخلوا التنوين عوضاً عن الحركة ، فاجتمع ساكنان التنوين والياء فسقطت الياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها ، ونثبت التنوين لأنه عوض من هذه الحركة ، وهذا لا يكون إلا للتخفيف وسهولة النطق ، فراراً من الثقل الذى يحدثه اجتماع الياء والضم والتنوين فى "جوارىٌ " .

وبناء على هذا الكلام الذى ذكرته يتعرض حرف الياء للسقوط قياساً فى الأسماء المنقوصة المجردة من " أل " ومن الإضافة ما لم يكن الحرف محركاً بالفتحة التى تظهر عليه حال النصب لخفتها فتقيه السقوط ، يقال : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ بحذف الياء مع التعويض بتنوين العوض [2] .

---

1 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص145 .

2 - د : طاهر حمودة ، ظاهرة الحذف : ص81 .

وأنت إذا قلت على الاسم المنقوص وكان مرفوعاً أو مجروراً منوناً فلك فيه لغتان : حذف الياء فتقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، أو إثباتها فتقول هذا قاضى ، ومررت بقاضى ، ووجه هذه اللغة أن حذف الياء فى الأصل ، إنما كان التنوين لالتقائهما معاً وقد سقط التنوين فى الوقف ، فرجعت الياء وبه قرآ ابن كثير "وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادى" [1] "وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالى"[2] .

ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين فى الوقف عارض ، والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك[3].

وهذه اللغة هى أرجح اللغات، وبها قال إمام العربية سيبويه ووصفها بأنها الكلام الجيد الأكثر [4] .

ويعضد الكلام السابق ويقويه قول ابن هشام : " لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلامٍ وكلامٍ فصرف مرذود ، لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيراً لم يحرك بحسب العوامل ، وقد وافق على أنه لو سمى بكتف امرأة ، ثم سكن تخفيفاً لم يجز صرفه كما جاز صرف هند ، وإنه إذا قيل فى جَيْأَل [5] علماً لرجل جَيَل بالنقل لم ينصرف انصراف قَدَم علماً لرجل، لأن حركة تاء كَتِف وهمزة جيأل منوية الثبوت، ولهذا لم تقلب ياءَ جَيَل ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها[6].

---

1 – سورة الرعد :آية/7 .

2 – سورة الرعد : آية/11 .

3 – الأشباه والنظائر : ج1 ص260 .

4 – الكتاب : ج2 ص288 .

5 – جيأل : هى الضَبُعُ .

6 – مغنى اللبيب : ج2ص23 .

وأما التنوين اللاحق عوض عن حرف زائد فهو "جندل"[1] فإن تنوينه عوض عن ألف جنادل ، قال ابن مالك والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوارٍ وغواشٍ [2] .

وأما تنوين العوض فإنه يلحق كذلك "كل" و "بعض" عوضاً عن المضاف إليه ، إذا قطعنا عن الإضافة [3] نحو " وكلاً ضرَبْنَا لَهُ الأمْثَال"[4] و"فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ" [5] وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التى كانت تعارضه [6] .

وقد يلحق تنوين العوض (إذ) فى نحو " وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ" [7] والأصل فهى يوم إذا انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجيئ بالتنوين عوضاً عنها ، وكسرت الذال للساكنين ، قال الأخفش: " التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه" [8] .

---

1 – الجندل : مكان فيه حجارة .

2 – المصدر السابق : ج2ص24 .

3 – مغنى اللبيب : ج2 ص24، وأسس الإعراب : ص12 .

4 – سورة الفرقان : آية/39 .

5 – سورة البقرة : آية/235 .

6 – مغنى اللبيب : ج2ص24 .

7 – سورة الحاقة : آية/16 .

8 – مغنى اللبيب : ج2 ص24 .

رابعاً تنوين المقابلة :

أشار إليه الزَّجَّاج دون نص صريح منه قائلاً : " وقوله تعالى "مِنْ عَرَفَاتٍ" [1] القراءة والوجه الكسر والتنوين ، وعرفات اسم لمكان واحد ، ولفظة لفظ الجمع ، والوجه فيه الصرف عند جميع النحويين ، لأنه بمنزلة الزيدين يستوى نصبه وجره ، وليس بمنزلة هاء التأنيث ، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسماً لواحد ، إلا أنه لا يكون إلا مكسوراً وإن أسقط التنوين[2] .

قال امرؤ القيس[3] :

تنورتها من أذرعاتٍ وأهلها ∴ بيثربَ أدنى دارها نظر عالِ

الشاهد فيه : تنوين أذرعات ، وهذا التنوين لا يعارض منع الصرف لأنه للمقابلة .

فهذا أكثر الرواية ، وقد أنشد بغير تنوين ، وأما الفتح فخطأ لأن نصبه الجمع ، وفتحه كسر .

1 – سورة البقرة :جزء من الآية / 198 .
2 – الزَّجَّاج ، معانى القرآن : ج1 ص272 .
3 – ورد هذا البيت فى ديوان امرئ القيس : ص105 وص113، و الزَّجَّاج ، معانى القرآن : ج1ص273 ، وخزانة الأدب : ج1 ص23، وص26، والمقتضب : ج3 ص333 ، وأذرعات : اسم بلد فى أطراف الشام ، انظر معجم البلدان : ج1 ص130 وما بعدها .

ومعنى هذا أن تنوين المقابلة يأتى فى باب جمع المؤنث السالم نحو قولنا " أنتن مسلماتٌ صادقاتٌ " فإنه فى مقابلة النون فى نحو " مسلمين " بمعنى أن تنوين المقابلة يكون بجمع المؤنث بالألف والتاء ، فى مقابل جمع المذكر بالواو والنون أو الياء والنون ، لأنه لو كان للتمكين لحذف عند التسمية به ، لأن الاسم يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث .

وقد أشار إمام العربية سيبويه إلى هذا التنوين عند حديثه عن تنوين العوض قائلاً : " فإن جعلته اسم امرأة قال اصرفها (أى نونها) [1] لأن هذا التنوين جعل عوضاً فيثبت إذا كان عوضاً كما تثبت التنوينة فى " أذرعاتٍ " إذا صارت كنون مسلمين [2] .

وقيل هو تنوين عوض عن الفتحة أيضاً ، ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر ثم الفتحة، فقد عُوِّض عنها الكسرة ، فما هذا العوض الثانى؟ وقيل هو تنوين التمكين ، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ، ولهذا لو سَمَّى بمسلمة أو عرفة زال تنوينها وزعم الزمخشرى أن عرفاتٍ مصروف لأن تاءه ليست للتأنيث وإنما هى الألف للجمع ، قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها ، لأن هذه التاء لاختصاصاتها بجمع المؤنث يأبى ذلك ، قال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفاتٍ فى منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة ، لأنها لتأنيث معه جمعية ، ولأنها علامة لا تتغير فى وصل ولا وقف [3] .

---

1 – ما بين المعقوفين زيادة من عندنا .

2 – سيبويه ، الكتاب : ج2ص57 .

3 – ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2 ص23 .

والخلاصة أن تنوين المقابلة هو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو " مسلماتٍ " ، " أذرعاتٍ " ، فإن تنوينه يقابل النون فى جمع المذكر السالم ، ولهذا لا يجب حذفه ، أى يجوز بقاؤه فى العلم المختوم بالألف والتاء الممنوع من الصرف نحو عرفات اسم مكان ، ولفظه لفظ الجمع ، ومن ثم صرف ونون ، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسماً لواحدٍ ولا يكون إلا مكسوراً حتى ولو أسقط التنوين .

خامساً تنوين الترنم :

لم ينص الزَّجَّاج عليه ، لكن أشار إليه اللغويون والنحاة القدامى ، يقول ابن عصفور :"وتنوين الترنم هو الذى يلحق القوافى المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الإطلاق ، وهذا التنوين فى الاسم والفعل والحرف[1].

وهو بهذا المعنى يلحق القوافى المطلقة، أى المتحركة بدلاً من حروف الإطلاق الألف والواو والياء .

وقد اختلف فى سبب تسميته " بتنوين الترنم " فقد ذكر ابن يعيش أنه تنوين محصل للترنم ، لأن الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أَغَنٌّ ، وأنه يستعمل فى الشعر والقوافى للتطريب معاقباً بما فيه الغنة لحرف المد واللين [2].

---

1 – ابن عصفور ، شرح جمل الزَّجَّاجى : ج1 ص110 .

2 – ابن يعيش ، شرح المفصل : ج29ص33 .

وقد نص سيبويه على أنه لغة أهل الحجاز قائلاً : " وهو عبارة عن حروف المد اللاحقة للقوافى المطلقة ، وهى لغة أهل الحجاز ... إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت[1] . ومن ثم فإن تنوين الترنم يرجع إلى الغنة التى تعمل عمل التنغيم أو التطريب Intonation .

والذى أراه أن هذا التنوين حرف أغن يصحب الغنة أكثر من حرف المد ، وهو بذلك يحدث نغماً موسيقياً محبب للنفس ومريح للإذن ، لذلك جاءوا بالتنوين لقطع الترنم الذى يعمل على مد الصوت واستطالته ، ومن نماذجه قول جرير [2].

أقلى اللوم عَاذِلَ والعِتَابَنْ ∴ وقولى إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ

الشاهد فيه : أنهم جاءوا بالنون الساكنة فى " العتابن " و " أصابن " لقطع الترنم والأصل أن يقول :

أقلى اللوم عَاذِلَ والعِتَابَا ∴ وقولى إنْ أصبتُ لقد أصابَا

ومن ثم لحق تنوين الترنم الاسم المعرف بأل ، والمفروض ألا يدخله تنوين كما لحق الفعل [3] .

---

1 – سيبويه ، الكتاب : ج2ص298 .

2 – البيت من بحر الوافر ، وقد ورد فى ديوان جرير : ص813 ، والكتاب : ج2 ص298 ، وشرح المفصل: ج2 ص29، والخصائص: ج2 ص98 و ج2 ص172، وخزانة الأدب: ج1 ص69.

3 – د . طاهر حمودة ، أسس الإعراب : ص13 .

ونتيجة ذلك أنهم أجروا المنصوب المقرون بالألف واللام مجرى غير المقرون بها فى إثبات الألف لوصل القافية، لأن المنون وغير المنون فى القوافى سواء ، وروى البيت بالتقييد (والعتاب ... لقد أصاب) وذلك لأن النون الخفيفة تشبه التنوين والفتح يشبه النصب وأنت إذا وقفت على المنصوب المنون وقفت بالألف [1] .

وهذه التنوينة لما أدخلوها فيما لا ينون فى الكلام ، ثم أبدلوا منها لزم البدل جميع الوجوه كما لزمته التنوينة وصار فى ذلك كالنون الزائدة فى الوقف والوصل لئلا تختلف القوافى ، ولو لم يبدل لقال "العاتِبَنْ وأصابَنْ" [2].

ومعنى هذا أن تنوين الترنم جاء للتعاقب ، إذ إنه معاقب لحروف الإطلاق " الألف والواو والياء " وقد وصف ابن هشام العلاقة بين التنوين وحروف الإطلاق بأنها علاقة بدل على نحو ما نص أبو نصر على ذلك يقول : " وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق وهو الألف والواو والياء وذلك فى إنشاد بنى تميم [3] ومعنى هذا أنه يعزى تنوين الترنم إلى بنى تميم .

ونستنتج مما سبق أن تنوين الترنم إذا لحق الكلمة فإنه ينسب إلى أهل الحجاز ، أما إذا قطع تنوين الترنم واستبدل بالنون الساكنة فإنه لغة بنى تميم.

---

1 – أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيبويه : هامش ص36 .

2 – أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيبويه : ص36 وما بعدها ، وشرح التصريح : ج1 ص36، والخصائص: ج1 ص172 .

3 – ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2 ص23 وما بعدها .

ويؤدى تنوين الترنم دوراً هاماً فى المعنى النحوى للجملة ، يدلنا على ذلك ما أشار إليه القدماء من أن النابغة كان كثير الإقواء فى شعره لذلك كان يرفع بيتً ويجر آخر ، ومن ثم كانوا يأتون بمغنية تغنى شعره فكان يغير منه ما يتفق مع التنغيم والتطريب [1] .

سادساً التنوين الغالى :

لم ينص الزَّجَّاج عليه ، لكن بعض النحاة واللغويين أشار إليه ، يقول ابن هشام : " وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة ، أى الساكنة الآخر [2] أى التى يكون رويها حرفاً صحيحاً ساكناً ، كقول رؤية بن العجاج:

وقاتم الأعناق خاوى المُخْتَرَقْنْ [3]

وسمى غالياً لتجاوزه حد الوزن ، ويسمى الأخفش الحركة التى قبله غلواً ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل ، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم ، زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن ، قال وإنما سمى المغنى مغنياً لأنه يغنن صوته ، أى يجعل فيه غنة ، والأصل عنده مُغَنَّنٌ بثلاث نونات ، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً ، وأنكر الزَّجَّاج والسيرافى بثبوت هذا التنوين ألبتة ، لأنه يكسر الوزن قالا : لعل الشاعر كان يزيد (أن) فى آخر البيت فَضَعَفَ صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين ، واختار هذا القول ابن مالك ، وزعم أبو الحجاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه

---

1 – محمود ياقوت، معاجم الموضوعات : ص310 بتصرف يسير .

2 – ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2ص24، والخصائص : ج2ص230 .

3 – ورد هذا البيت فى مغنى اللبيب : ج2ص24، وخزانة الأدب : ج1ص38، وأسس الإعراب: ص13، وابن جنى الخصائص : ج2ص230 وص262 وص322 .

فى المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المَدَّة ، وليس بتنوين ، وزعــم ابن مالك فى التحفة أن تسمية اللاحقى للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنويناً مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائدة ، وبهــذا لا يختص بالاســم ، ويجــامع الألف واللام ويثبت فى الوقف [1] .

وعلى أية حال فإنهم قد أجروا الحرف المتحــرك مجــرى الحــرف المشدد وذلك أنه إذا وقع روياً فى الشعور المقيد سكن كما أن الحرف المشدد إذا وقع فى الشعر المقيد خفف [2] لكن كيف يجتمع التنوين الغالى الذى يدخل على الروى الساكن والتنوين الذى هو نون ساكنة ؟!

يقول الشيخ خالد الأزهرى: "المشهور كسر ما قبله كَصَهٍ ، ويومئذٍ ، واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على ما قبل نون التوكيد الخفيفــة ... قــال وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ، ويقول الــساكنين يجتمعــان فــى الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه [3] .

ومثل هذا التنوين – فى رأينا – يعد نوناً زائدة مغايرة للتنوين وذلك لأنه يدخل على الكلمة المعرفة بأل ، ويثبت فى الوقف .

سابعاً تنوين ما لا ينصرف " تنوين الضرورة الشعرية " :

وهذا النوع من التنوين خاص بالضرورة الــشعرية ، ولــم يــنص الزَّجَّاج عليه لكنه أورد أبياتاً من الشعر يندرج تحتها هذا النوع من التنوين[4]

---

1 -مغنى اللبيب : ج2ص14 .
2 – الخصائص : ج2ص322 .
3 -شرح التصريح : ج1ص36 .
4 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص27 وص68 وما بعدها .

يقول فى كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف : قـال العجـاج [1] :

" قَوَاطِنًا مكةَ من وُرْقِ الحِمَى"

الشاهد فيه : تنوين قواطنا للضرورة الشعرية رغم أنه ممنوع مـن الصرف يقول الزَّجَّاج : فاما ترك الصرف فجيـد ، وهـو الوجـه . وأمـا الصرف فعلى جهة الاضطرار [2] .

وقد ذكر ياسين فى حاشيته أن هذا التنوين يدخل فى تنوين التمكين ، لأن الضرورة أباحت الصرف [3] .

لكن الصبان يرد قائلاً : " يجوز صرف غير المنصرف للضرورة ، لأنه منتقد على أنهـم قد يطلقون الصرف ، يريدون بـه ما هو أعـم مـن تنوين الأمكنية [4]

والذى نراه أن هذا التنوين يمكن إدراجه تحت تنـوين الـضرورة الشعرية لأنه لا يكون إلا فى الممنوع من الصرف مـن أجـل البعـد عـن متناقضين وهما التنوين وما لا ينصرف .

---

1 - ورد هذا البيت فى ما ينصرف وما لا ينصرف : ص147 وديـوان العجـاج : ص59 ، والكتاب : ج1ص26، والخصائص : ج2ص475، واللسان مادة حمم ، والإنصاف : ج1ص299، وهو من مشطور الرجز ، وينسب إلى العجاج .

2 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص69 .

3 - حاشية ياسين وما لا ينصرف : ص69 .

4 - حاشية الصبان : ج1ص66 .

ثامناً التنوين الشاذ :

لم ينص عليه الزَّجَّاج ولم يمثل اللغويون والنحاة إلا بمثال واحد وهو قولهم " هؤلاءٍ قومك " بتنوين هؤلاء ، قال الشيخ خالد الأزهرى : " إن تنوين أولاءٍ لغة حكاها قطرب [1] فيقال أولاءٍ ، قال ابن مالك ونسميه هـذا تنويناً مجاز لأنه غير مناسب لواحد من " أقسام التنوين " والجيد أن صاحب اللغـة زاد نوناً بعد هذه الهمزة كنون ضَيْفَنْ فليست بتنوين [2] قـال ابـن هـشام : "وفيما حكاه نظر ، لأن الذى حكاه سماه تنويناً ، فهذا دليل على أنه سمعه فى الوصل دون الوقف ، ونون ضَيْفَنْ ليست كذلك [3] والذى بدا لى أن التنـوين الشاذ لا يفيد إلا تكثير اللفظ .

تاسعاً تنوين الحكاية :

وقد نص الزَّجَّاج عليه قائلاً : " وإذا سميت رجلاً عَاقِلَةً لَبِيْبَةً ، قلت : هذا عاقلةٌ لبيبةُ قد جاء " ولو سميته بـ " عاقلة " وحدها ، قلت : " هذا عاقلةٌ قد جاء " وإنما نونت فى الأول ، لأنك حكيت النكرة وطال الاسم ، ومنعـت التنوين إذا سميته بـ " عاقلة " وحدها ، لأن الاسم ، قُصِدَ وصار معرفـة ، وإن شئت نونته وهو معرفة تقصدُ إلى حكاية نكرته فتقول " هذا عاقلـةٌ قـد جاء " كأنك قلت " هذا اسمه امرأة عاقلة [4] .

---

1 – هو محمد بن المستنير أحمد ، نحوى عالم باللغة والأدب ، من أهل البصرة ، لم يعرف مولده ، وقطرب : لقب دعاه به أستاذه سيبويه ، وتوفى سنة 126هـ، لـه مؤلفات منها : المثلثات، ومعانى القرآن ، انظر ترجمة فى : وفيـات الأعيـان : ج1ص494 .

2 – شرح التصريح : ج1ص75 .

3 – مغنى اللبيب : ج2ص25 .

4 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص161 .

ويعضد هذا الكلام ويقويه قول ابن هشام : " وتنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلاً بعاقلةٍ لبيبةٍ فإنك تحكى اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف ، لأنه الذى كان قبل التسمية حكى بعدها نون الإناث وهى اسم فى نحو النسوة يذهبن خلافاً للمازنى ، وحرف فى نحو يذهبن النسوة فى لغة من قال أكلونى البراغيث [1] .

ونستنتج مما سبق أن هذا التنوين لا يكون إلا للصرف بمعنى أنه تنوين للصرف ، أنه كان قبل التسمية ، ثم حكى بعدها ، فلما جاءت الكلمة محكية به، فإن هذا لا يمنع أن يكون أصله تنوين الصرف ، وإن يسمى بهذا الاسم .

ومما يعضد كلامنا هذا ويقويه قول الدمامينى : " إنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً ، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ، ولا ينافى ذلك كونه فى المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة فى مثل من زيداً بالنصب حكاية لزيدٍ فى قول القائل " رأيت زيداً " حركة حكاية مع أنها فى المحكى حركة إعراب [2] .

لكن حركة الإعراب تحتاج إلى عامل ، فإن لم يوجد العامل أثناء الحكاية جعلنا الحركة سبباً لها ، أما التنوين فليس محتاجاً إلى شئ يقوم به ، فيمكن حينئذٍ أن نسميه بأصله وهو تنوين الصرف حتى لا تتعدد أقسامه دون فائدة .

---

1 – مغنى اللبيب : ج2ص25، وسيبويه ، الكتاب : ج2ص51 .

2 – حاشية الصبان : ج1ص66 .

عاشراً : تنوين المنادى المضموم :

وهو خاص بالمنادى المنون الذى حقه البناء على الضم ، لكنه نـون للضرورة الشعرية ، وحين بحثت عن نماذج له عند الزَّجَّاج وجدت أنه لـم ينص عليه ، بيد أن له نماذج عديدة نص عليها علماؤنا القدامى والمحـدثون بأنها تنوين للمنادى المبنى على الضم ، ومن نماذجه قول الشاعر [1] :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ∴ وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

الشاهد فيه : تنوين الاسم المبنى على الضم " مطر " للنداء إجراء له مجراه قبل النداء .

فالأول – كما يقول ابن هشام – تنوين التمكين لأن الضرورة أباحت الصرف وأن الثانى فليس تنوين تمكين لأن الاسم مبنى على الضم [2] .

وقال إمام العربية سيبويه : " فإنما لاحقته التنوين (مطرٌ) كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم ينصرف ، وليس مثل النكـرة ، لأن التنـوين لازم للنكرة على كل حال والنصب ، وهذا بمنزلة مرفـوع لا ينـصرف ، يلحقه التنوين اضطراراً [3] وقال المبرد : " لأنك أردت فى حال التنوين فـى (مطر) ما أردت حين كان غير منون ، ولو نصبته فى حال التنوين لنـصبته فى غير حال التنوين ، ولكنه اسم اطرد الرفع فى أمثاله فى النداء ، فـصار

---

1 – هذا البيت من بحر الوافر، وهو للأحوص الأنصارى ، وقد ورد فـى ديوانـه ، ص189، والمقتضب : ج4ص214، والكتاب : ج2ص202، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص44، وشرح كتاب سيبويه : ج2ص103 .

2 – مغنى اللبيب : ج2ص25 .

3 –سيبويه ، الكتاب : ج2ص202، وقارن بما ورد فى المقتضب : ج4ص214 .

كأنه يرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه ، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان فى موضع رفع ، لأن (مطرا) وأشباهه فى النداء بمنزلة ما هو فى موضع رفع ،.فكما لا ينتصب ما هو فى موضع رفع لا ينتصب هذا ، وكان عيسى بن عمر يقول (يا مطراً) يشبهه بقوله : يارجلاً يجعله إذا نون ، وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة ... والأعلم يقول : " وكلا المذهبين مسموع من العرب"[1] .

ونستنتج مما سبق أن " مطرًا " الأول منادى منون فى محل نصب وهو تنوين تمكين غير منصرف ، لكن الضرورة الشعرية أباحته فجعلته منوناً منصرفاً، أما "مطر" الثانى فمنادى مبنى على الضم وغير منون لأنه ممنوع من الصرف.

وقال السيرافى : " وينشد بالنصب، فمن نصب ردَّ الكلمة إلى أصلها لأن الأصل فى النداء منصوب، ومن رفع ونون ، زاد التنوين على لفظه ، كما نفعله فى ما لا ينصرف من المرفوع [2] .

حذف التنوين من الاسم الممنوع من الصرف :

يُعَدُّ حذف التنوين من الأسماء الممنوعة من الصرف من الظواهر الخاصة بالعربية ، ونحن نعلم أن الأصل فى الأسماء التنوين ، كما كان الأصل فيها التخفيف ، وعدم التنوين فرع ، والفرع هو الأثقل، كما أن الأصل هو الأخف، فوجود التنوين أصل وعدم وجوده فرع ،

---

1 – المقتضب : ج4، هامش ص214، و سيبويه، الكتاب : ج2ص202 .

2 –شرح كتاب سيبويه : ج2ص103 .

فكان الواجب أن يوجد التنوين لأصالته ، لكنه حذف بسبب الثقل الذى يؤدى إلى صعوبة النطق .

ولقد حاول المرحوم الشيخ إبراهيم مصطفى أن يضع قاعدة لدلالة التنوين ، فقال إنه " علامة للتنكير "[1] وهو فى ذلك معتمد على عبقرى العربية ابن جنى الذى يقول : " إن التنوين دليل التنكير "[2] .

وعلل دخوله على الأعلام بأنها ضاعت النكرات لأن تعريف على معنوى لا لفظى[3] .

وناقش الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة فى مسألة حذف التنوين معتمداً ذلك على الأبيات التى أوردها ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف فى مسائل الخلاف ، والتى لم تنون فيها الأعلام ، تلك التى عدها الكوفيون ضرورة شعرية، ومنعها البصريون مطلقاً [4]ومن ذلك قول حسان بن ثابت[5]:

نصروا نبيهم وشدوا أزره ∴ بحنينَ يومِ تواكلَ الأبطالُ

فقد صرف الكوفيون (بحنينٍ) بالتنوين ، قال الله تعالى : " وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ " [6] ومنع صرفها البصريون فقالوا (بحنينَ) بعدم التنوين.

---

1 -إحياء النحو : ص174 .

2 -الخصائص : ج3ص243 .

3 - المصدر السابق : الصفحة نفسها .

4 -ابن الأنبارى، الإنصاف : ج2ص495 .

5 -ديوان حسان بن ثابت : ص393، وابن الأنبارى، الإنصاف : ج2ص494 .

6 - سورة التوبة، آية/25 .

قال ابن الأنبارى : " فتَرَك صرف " حنين " وهو منصرف ، ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه [1] .

وهناك العديد من الشواهد التى ذهب فيها الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن هذه الأعلام وأمثالها لم تنون ، لأن الأصل فى العلم ألا ينون ، ولك فى كل علم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير [2] .

وما ذهب إليه هذا الباحث يسوده الخلط والاضطراب، لأنه يحاول أن يفرض قاعدة نحوية خاصة بتنوين الاسم النكرة بأنه يجوز تنوينه، ولكن لست أدرى ماذا يقول فى مثل قول الشاعر [3] :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ∴ وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

الشاهد فيه : تنوين الاسم المبنى للنداء أجراء له مجراه قبل النداء .

قال سيبويه : " فأنما لحقته التنوين (مطرٌ) كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم ينصرف ، وليس مثل النكرة ، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً، لأنك أردت فى حال التنوين فى " مطر " ما أردت حين كان غير

---

1 - ابن الأنبارى، الإنصاف : ج2ص495 .

2 - إحياء النحو : ص174 .

3 - هذا البيت من بحر الوافر، وهو للأحوص الأنصارى، وقد ورد فى ديوانه، ص189،وخزانة الأدب : ج1ص194، وأمالى الشجرى : ج1ص341، ومجالس ثعلب : ص92 و ص194، والكتاب : ج2ص202، وهمع الهوامع : ج2ص80، وشرح التصريح : ج2ص171، وحاشية الأمير على مغنى اللبيب : ج2ص25

منون ، ولو نصبته فى حال التنوين لنصبته فى حال غير التنوين ، ولكنه اسم اطرد الرفع فى أمثاله فى النداء ، فصار كأنه يرفع من الأفعال والابتداء فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان فى موضع رفع لأن "مطراً" وأشباهه فى النداء بمنزلة ما هو فى موضع رفع، كما لا ينتصب ما هو فى موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا [1] .

وكان عيسى بن عمر يقول : " يا مطرا " يشبه بقوله يا رجلا (يجعله إذا نون وطال كالنكرة) ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة [2] .

وقال ابن الشجرى : " يروى يا مطرٌ بالرفع ، والتنوين يُشَبَّهُ بالمرفوع الذى لا ينصرف، فينونه على لفظه اضطراراً [3] .

لكن هل (مطرٌ) الأولى فيه معنى التنكير مع علميته ومناداته ؟ وهل هو غير الثانى الذى لم ينون ؟ وماذا يقول شيخنا إبراهيم مصطفى فى عدم تنوين قول الله تبارك وتعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ) [4] أو قوله تعالى: (وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [5] .

قال ابن جنى : " حدثنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ (وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) فقلت

---

1 – الكتاب : ج2ص202، والمبرد، المقتضب : ج4 هامش ص214 .
2 – المصدران السابقان : الصفحتان أنفسهما .
3 – الأمالى : ج1ص341 ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : هامش ص44 .
4 – سورةالإخلاص، آية/1، 2 .
5 – سورة ياسين، آية/40 .

له ما تريد ؟ قال : أردتُ : سابقٌ النهار، فقلت له فَهَلاً قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن [1] .

لكن ما الذى يدعو إلى حذف التنوين من الأسماء بصفة عامة، ومن الممنوع من الصرف بصفة خاصة ؟

يقول إمام العربية سيبويه في باب " ما يُذْهِبُ التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ، ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه ، وذلك كل اسم غالب وصف بـــ (ابن) ، ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أم ، وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمروُ ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث يكثر فى كلامهم ، لأن التنوين حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى الساكنان ، وذلك قولك : اضرب ابنُ زيدٍ، وأنت تريد الخفيفة ، وقولهم : لَدُ الصلاة من لدن الصلاة ، حيث كثر كلامهم[2] .

والذى بدا لى أن هذه التراكيب يعدها النحاة كالكلمة الواحدة لوجود نوع من الترابط بين كلماتها ، فأدى هذا إلى الثقل الذى أدى بدوره إلى الحذف تخفيفاً ، يقول ابن يعيش : " كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً " [3] .

وبناءً على هذا يحذف التنوين لالتقائه بساكن ، وعلة ذلك كما ذكر إمام العربية سيبويه هى كثرة ورود ذلك على ألسنتهم ك فليس حذف التنوين هنا ، لأنه قد التقى ساكنان فقط، لأن حد التقاء الساكنين أن يحرك أولهما ،

---

1 – الخصائص : ج1ص250 .

2 – الكتاب : ج2ص147 .

3 – شرح المفصل : ج2ص5 .

يقول سيبويه : " وسائر تنوين الأسماء – أى بعدما نكر – يحرك إذا كان بعده ألف موصولة ، لأنها ساكنان يلتقيان ، فيحرك الأول كما يحرك الساكن فى الأمر والنهى"[1] وذلك قولك : هذه هندُ امرأةُ زيدٍ، وهذا زيدٌ امرؤُ عمروٍ، وهذا عمروُ الطويل، إلا أن الأول [2] حذف منه التنوين لما ذكرت لك [3] .

وعلى أية حال – بقليل من النظر – نلحظ أن حذف التنوين لا يكون إلا للتخفيف حين النطق بالكلمة فراراً من الثقل ، وأنه يحذف باطرادٍ حذفاً قياسياً من العلم الموصوف بـــ(ابن) مضافاً إلى علم آخر.

وبناء على الاستنتاج يكون التنوين للوقوف وانقطاع الكلمة عما بعدها. ثم إن النحاة واللغويين يجيزون طرح التنوين من الأسماء فى غير ضرورة لورود ذلك فى القرآن الكريم ، وإذا كان السيرافى يقول : " إن التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وسقوطه يوقع اللبس"(4) فليس اللبس الذى يعنيه لبساً واقعاً فى المعنى الدلالى ، لكنه يقصد اللبس فى قواعد النحاة التى تفرق بين نوعين من الأسماء هما المصروف وغيره ، وإلا فإن السيرافى نفسه هو الذى يقول : " إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز فى الكلام وفى الشعر ، فامـــا فى الكلام فقد قراء (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ) [5] قـــال : " وحدثنى غير واحد من أصحابنا عن أبى العباس محمد بن يزيد أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ : (وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ

---

1 – لعله أراد بالأمر قولك : ذاكر الدرس، وبالنهى قولك : لا تشهد زوراً .

2 – أراد بقوله الأول : الموضع الذى ذكره ويحذف فيه التنوين .

3 – سيبويه، الكتاب : ج2ص147 .

4 – شرح السيرافى : ج1ص205 .

5 – سورة الإخلاص، آية/1، 2 .

النَّهَار) [1] فقلتُ له : لو قلت : سابقُ النهار، لكان أوزن ، يعنى أثقل [2]
قال ابن جنى : " فقوله أوزن ، أى أقوى وأمكن فى النفس" [3] .

وأيا كان الأمر فإن الحذف - كما يقول - أستاذنا الدكتور طاهر حمودة - يكمن - وراءه التخفيف ، فكثرة الاستعمال يجيء معها الرغبة فى التخفيف لصعوبة النطق [4] وحذف التنوين لالتقائه بساكن فى وصل الكلام ليس بالظاهرة التى يمكن أن نمر عليها دون دراسة لها ، وذلك أن بعض المحدثين طعن فى صحة ما أثبته النحاة من رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف، إذ ادُعِىَ أن معظم ذلك اختلاق ، فلا مدلول فى زعمهم للحركات الإعرابية ، بل أنَّ جُلَّ ما قالوه فى هذا المجال افتــراء حرصت مملكة النحاة على إحكامه للسيطرة به على نتاج الفكر العربى . يقــول أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس : " نرى من كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء ثم فرضوها فى آخر الأمر على أصحاب القراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان ؟ لا ندرى إلا أن نقول إن تلك القواعد الإعرابية رغم وجود أساس لها فى لغة العرب قد نسقها النحاة تنسيقاً جديداً فيه من قياسهم وابتكارهم قدرٌ غير قليل، وإن تلك الأصول الإعرابية قد بدت للناس فى صورة علم جديد أو اختراع حديث ، فمن أتقنها منهم نال الحظوة عند أولئك النقاد العتاة أصحاب النحو، وارتفع بنفسه عن مستوى العامة إلى مستوى الخاصة من الناس ، وهكذا أصبح الإعراب شعار أيام الرشيد

---

1 - سورة ياسين، آية/40 .

2 - شرح السيرافى : ج1ص223، والخصائص : ج1ص250 .

3 - الخصائص : ج2ص250 .

4 - ظاهرة الحذف : ص99 وقارن بما ورد فى ص33 .

والمأمون ، وفى تلك العصور الإسلامية الزاهرة ، ومرت الأيام على تلك الأصول الإعرابية ، فازدادت رسوخاً وأصبحت تحل من نفوس المتعلمين مكان التقديس والعبادة"[1].

ونحن نعلم أنه لا يمكن البدء بساكن فى العربية فإذا التقى ساكنان فلا بد من أن يُحَرَّكَ أولهما ولا يحذف، فنحن نقول – مثلاً – " قام محمدٌ " فنحرك أول الساكنين ولا نحذفه، بعكس الإنجليزية التى يستطيع ناطقوها، أن يبدأوا بساكن نحو Street شارع فهم ينطقونها كما تعودوا عليها ، ومعنى هذا أنها عادة نطقية انطبعت عليهم . أما العربى إذا أراد نطقها فيضيف إلى بدايتها حرف (e) المتحرك .

فإذا ما وجدنا فى العربية أن نون التنوين تحذف أحياناً لالتقاء الساكنين وتقوم الحركة الإعرابية فيها بوظيفة الانتقال إلى الساكن الثانى من غير علة صوتية تستدعى حذف النون الساكنة ، فإن معنى ذلك أن الحركة الإعرابية منشأها وأنواعها ليست نتاج قانون صوتى وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وإنما هدفه التخفيف وسهولة النطق لتحقيق الانسجام الصوتى .

إن المستشرق الألمانى نولدكه يقرر أن العربية كانت قبل ميلاد المسيح وبعده بقليل خالية من التنوين ، فهى ترمز لحالة الرفع فى المسى بالاسم المنصرف بالضمة (u أو o) ولحالة الجر بالكسرة وكذلك أيضاً لحالة النصب بالفتحة (a) تماماً كما فى العربية ، ولكن بدون إضافة تنوين (n) إلى ذلك ، كما أناه تترك عموما نفس الأعلام الممنوعة من الصرف فى العربية بلا نهايات إعرابية"[2] .

---

1 – من أسرار اللغة : ص209 .

2 – اللغات السامية : ص37، ترجمة د : رمضان عبد التواب .

وإذا كان ما يقررن نولدكه صحيحاً فإن ذلك يعنى أن العربية قد خَطَتْ فيما بعد خطوة أخرى، فنونت الاسم المنصرف ، وأعطت الاسم الممنوع من الصرف علامة إعرابية دون تنوين على حد قول الدكتور محمد حماسة [1] .

والذى نرجحه أن الحركات الثلاث القصار كانت فى الأصل السامى اثنتين لا ثلاثاً ، يقول برجشتراسر : " وأما الحركات القصيرة فيظهر أنها كانت فى الأصل السامى اثنين لا ثلاثا يعنى حركة كاملة وهى الفتحة وحركة ناقصة أحياناً تشبه الكسرة وأحياناً تشبه الضمة ونحن نشاهد فى العربية أثاراً كثيرة تدل على أن الكسرة والضمة لا فرق بينهما فى الأصل معنى ووظيفة منها أن كثيراً من الأفعال ماضيها إما فَعِلَ أو فَعُلَ وقد يوجد فرق بين الصيغتين لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين فَعَلَ وفَعِلَ أو بين فَعِل وفَعُلَ"[2] .

لكن، ما الحكمة فى حذف التنوين من الأسماء الممنوعة من الصرف؟

أقول : إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال فلا يمنع الذى لا ينصرف فى الفعل نظيره وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف .

وبناءً على هذا الكلام أقول : إن الحذف هنا للتخفيف وسهولة النطق وتحقيق الانسجام الصوتى Vowel Harmony فإذ ثقل الاسم حُذف التنوين تفرقة بين الاسم الخفيف والاسم الثقيل، كما ترى فى الاسم الممنوع

---

1 – د : محمد حماسة عبد اللطيف : الضرورة الشعرية : ص409 :

2 – برجشتراسر، التطور النحوى : ص54 .

من الصرف حيث يجتمع فيه علتان فرعيتان إحداهما لفظية، والأخرى معنوية – غالباً – أو علة واحدة تقوم مقام العلتين فيثقل بها الاسم ، فينتج عن ذلك حذف التنوين كقولنا " صليت فى مساجدَ كبيرة " وحذف التنوين هنا من كلمة مساجد وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف يكون سبب الثقل، لذلك تجر الكلمة بالفتحة بدلاً من الكسرة، نظراً لخفة الفتحة من غيرها من الحركات ، فكان فى إعراب الممنوع من الصرف نوعاً من تخفيف الثقل الموجود فى الكلمة .

الفصل الرابع

من لهجات العرب فى الممنوع من الصــرف

لقد اهتم علماء اللغة القدامى بهذه الظاهرة ، وأفردوها بالتأليف وأول عالم عربى ألَّف فى هذه الظاهرة هو ابن جنى ، حيث عقد فى خصائصه فصلاً لها سماه: " اختلاف اللغات وكلها حجة، وهو يقصد باللغات اللهجات العربية المختلفة، ونص على جواز الاحتجاج بهما جميعاً، يقول : " ... إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه ، وكذلك أن يقول: " على قياس من لغته كذا كذا ، ويقول : على مذهب من قال كذا كذا ، وكيف تصرفت الحال ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان ما جاء به خيراً منه " (1)

وواضح فى هذا النص أنه لا يفرق بين اللغة واللهجة ، فاللغة هى اللهجة واللهجة هى اللغة .

وربما تتباعد اللهجات أو تتقارب بعضها من بعض ، على قدر اشتمالها على الصفات الخاصة – أعنى بها العادات الكلامية التى جُبل عليها الناطقون باللغة ، فتأثروا بها وأثرت فيهم – وعلى قدر شيوع تلك الصفات فيها ، ومن الصعب أن يضع حداً أدنى للفرق بين لهجات اللغة الواحدة ، لأن عملية النطق ليست إلا نشاطاً عضوياً يقوم به الإنسان . ويختلف أداؤه باختلاف أفراد بيئته اللغوية .

فعلماء الأصوات اللغوية يرون أنه لا يكاد يوجد شخصان فى بيئة واحدة ينطقان نطقاً متماثلاً تمام التماثل ، بل لابد أن تلحظ الأذن المدربة بعض الفروق الصوتية الدقيقة ، بل إن من العلماء من يؤكد أن المرء نفسه

1- ابن جنى ، الخصائص : ج1 ، ص 411.

يختلف نطقه بعض الاختلاف فى كل مرة يتكلم فيها ، وذلك لأن أعضاء النطق لا تؤدى عملها بنفس الصورة فى كل مرة [1].

ودليلنا على ذلك أن أعرابياً قراء بالحرم على أبى حاتم السجستانى: "طُيبى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ" [2] فقال له : طوبى ، فقال : طيبى ، فعاد أبو حاتم يصلحها له مرة أخرى قائلاً : طوبى ، فقال الأعرابى : طيبى ، فأصر أبو حاتم على إصلاحها بالواو ، والإعرابى يمتنع عن نطقها فى القرآن ، ويستمر على لحنه "طيبى" فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين"[3].

والذى بدا لى أن الأعرابى قد نطق بلهجته التى جُبل عليها ، رغم تلقينه وتمرينه ، لأنه تعود عليها ، وقد حكى العلامة ابن جنى عن أبى العباس عن عمارة أنه قرأ قوله تعالى :" ولا الليل سابقٌ النهارَ "[4] بنصب النهار ، فقال له أبو العباس: ما أردت ؟ فقال : أردتُ سابقٌ النهارَ، فعجب أبو العباس لِمَ لَمْ يقرأه عمارة على ما أراده ، فقال له : فهلا قلته ؟ فقال عمارة : لو قلته لكان أوزن .أى أقوى ! فهم يتكلمون بما غيره ، عندهم أقوى منه ، وذلك لاستخفافهم الأضعف ، إذ لو لا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى " [5].

1- د : إبراهيم أنيس ، فى اللهجات العربية : ص 20

2- سورة الرعد : آية / 29

3- ابن جنى ، الخصائص : ج1 ، ص 377 وما بعدها

4- سورة يسين : آية / 40

5- ابن جنى ، الخصائص ، ج1 ص 377 وما بعدها

ولما كانت اللغة تتفاعل مع المجتمع فإن اللهجة تشكل جانباً بـــالغ الأهمية فى مسألة الممنوع من الصرف ، ومن ثَمَّ حاولت فى هذا الفصل معرفة اللهجات الواردة فى الممنوع من الصرف وعزوها إلى أصــحابها وقائليها ، وهاهى بعض النماذج.

1- سينـــاء

يقول الزَّجَّاج : " وقوله تعالى "وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَــيْنَاءَ " [1] يقرأ " مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ" بفتح السين ، وكسر السين ، والطور الجبل ، وقيل إن سَيْنَاءَ حجارة ، وهو – والله أعلم– اسم لمكان فمن قال ســيناء ، فهــو على وصف صحراء ، لا ينصرف ، ومن قال سِيْنَاءَ – بكــسر الــسين – فليس فى الكلام على وزن فِعْلاء على أن الألف للتأنيث ، لأنه لــيس فـــى الكلام ما فيه ألف التأنيث على وزن فِعْلاء فى الكلام ، نحــو " عِلْبـــاء " منصرف ، إلا أن سيناء هاهنا اسم للبقعة فلا ينصرف [2] .

ومما يعضد كلام الزَّجَّـــاج ويقويـــه أن الحـــسن البـــصرى قــرأ "مِنْ طُورِ سِيْنَاءَ " بكسر السين مع المد ، وهو لفظ سريانى اختلفــت بـــه لغات العرب "[3] .

وكسر السين لغة كنانة فيمتنع الصرف للتأنيث اللازم عند الكوفيين ، لأن همزة (فِعْلاء) عندهم للتأنيث ، وعليه المنع عند البــصريين للعلميـــة والعجمة ، لأن ألف (فِعْلاء) عندهم لا تكون للتأنيث بل للإلحاق "[4].

1- سورة المؤمنون : آية20 .

2- معانى القرآن : ج4 ص10.

3- أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص490.

4- البحر المحيط : ج6 ص393.

ونستنتج مما سبق أن (سِيْنَاءَ) – بكسر السين – منع من الصرف عند الكوفيين لأن ألفه لازمة للتأنيث ، وهى لغة كنانة.

أما " سِيْنَاءَ " – بكسر السين أيضا – منع من الصرف عند البصريين لأن ألفه للإلحاق لا للتأنيث.

وأياً كان الأمر فإن سيناء ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث سواء أكانت ألفه للتأنيث أم للإلحاق.

2- ثمانى:

وامتداداً لما سبق يقول الزَّجَّاج : " وقد يشبه الشاعر " ثمانى " بـ جَوَارٍ فلم يصرفه [1] قال الشاعر[2] :

يَحْدُو ثَمَانِى مُوَلَعًا بِلقَاحِها ∴ حتى هَمَمْنَ بزَيْغَة الإرْتَاج

الشاهد فيه : " ثمانى" اسم منقوص ممنوع من الصرف ، بقيت ياؤه ، وظهرت الفتحة لخفتها فى حالة النصب .

ويعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول ابن قتيبة : " وتكتبُ لثمانٍ خلَون " فإن أضفت الثمانى إلى الليالى كتبت بالياء ، فتقول " لثمانى ليالٍ خلون " فتلحق الياء مع الإضافة " [3] .

---

1 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص65 .

2 – هذا البيت لابن ميادة يصف ناقته ، وقد ورد فى ما ينصرف وما لا ينصرف : ص65 ، واللسان : مادة "ثمن"، وخزانة الأدب : ج1ص183 .

3 – أدب الكاتب : ص208 .

ونفهم من هذا الكلام أن الاسم المنقوص المعتل الآخر بالياء – أعنى صيغة منتهى الجموع التى على وزن مفاعل – تثبت ياؤه عند الإضافة كما فى لفظ "ثمانى".

ومما يؤيد هذا الكلام ويقويه قول الحريرى : " يقولون عندى ثمانُ نسوةٍ ، وثمانُ عشرة جاريةً ، وثمانمائة درهم ، فيحذفون الياء من ثمانٍ فى هذه المواطن الثلاثة، والأصل إثباتها فيها ، فيقال : " ثمانى نسوةٍ ، وثمانى عشرة جارية ، وثمانى مائة درهم " لأن الياء فى ثمانٍ ياء المنقوص ، وياء المنقوص تثبت فى حال الإضافة ، وحال النصب كالياء فى قاضٍ [1] .

وعلى هذا فالوجهان جائزان فى اللغة ، وكلاهما لهجة ، ولكن الذى أرجحه الوجه الأول وهو حذف الياء من ثَمَان فى حالتى الرفع والجر إذا كان نكرة وإبقاء التنوين طلباً للخفة وسهولة النطق .

3- رفرف :

يقول الزَّجَّاج : " وقوله (متكئين عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍ حِسَانٍ) [2] وقرئت (على رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ) والقراءة هى الأولى ، وهذه القراءة لا مخرج لها فى العربية ، لأن الجمع الذى بعد ألفه حرفان نحو مساجد ومفاتيح لا يكون فيه مَثَلُ ، لأن ما جاوز الثلاثة لا يجمع بياء النسب ، لو جمعت " عبقرى" لكان جمعه عباقرة كما أنك لو جمعت " مُهَلَّبِى" كان جمعه " مَهَالِبة " ولم يقل "مَهَالِبِىّ" فإن قال قائل : فمن أين جاز عبقرى حسان "وعبقرى" واحد ، "وحِسَان" جمع ، فالأصل

---

1 – الحريرى ، درة الغواص : ص448 .

2 – سورة الرحمن : آية/76 .

أن واحدة عبقرية ، والجمع عبقرى ، كما تقول تَمْرَة وتَمْر ، ولوزة ولوز، ويكون أيضاً عبقرى اسما للجنس ، فالقراءة هى الأُولى [1] .

ونفهم من كلام الزَّجَّاج أن القراءة الصحيحة (مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍ حِسَانٍ) أما القراءة التى لا مخرج لها فى العربية فهى (على رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ).

والذى بدا لى أن هذه القراءة الثانية تعد من القراءات الشاذة ، فقد قرأ ابن محيصن قوله تعالى (متكئين عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقَرِيِ حِسَان) قرأ رَفَارِف بفتح الفاء وألف بعدها ، وكسر الراء الثانية على زنة وساوس مع فتح الفاء الثانية بلا تنوين جمع رفرف [2] .

ولهذا منعوا " رَفَارِفَ " من الصرف لكونها على زنة فَعَائِل ، أى على زنة منتهى الجموع ، أما " عَبَاقِرِيٍّ " فقد قُرِئ بفتح الباء ومدها وكسر القاف والراء ، وفتح الياء وتشديدها بلا تنوين ، جمع عبقرى ، ومنع "عَبَاقِرِيٍّ" من الصرف لمجاورته ما لا ينصرف لقصد المشاكلة [3].

وقد اعترض البعض على هذه القراءة ، قال العلامة ابن جنى: قال أبو حاتم لو قالوا "عَبَاقِرِيٍّ" فكسروا القاف وصرفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى المدائن مَدَائِنِيَّ [4] وقال الزمخشرى : " وروى أبو حاتم " وعَبَاقِرِيٍّ " بفتح القاف ومنع الصرف ، وهذا لا وجه لصحته [5].

---

1 – معانى القرآن : ج 5 ص104 وما بعدها .

2 – البحر المحيط : ج 8 ص199، والقراءات الشاذة : ص87 ، وإتحاف فضلاء البشر: ج 2 ص513 .

3 – المحتسب : ص305 ، وإتحاف فضلاء البشر : ج2ص513 .

4 – المحتسب : ص306 .

5 – الكشاف : ج4ص50 .

لقد رأى العلامة ابن جنى أن منع صرف " عَبَاقِرِيٍّ " الصرف شاذ فى القياس مع استمراره فى الاستعمال ، يقول : " وأما ترك صرف " عَبَاقِرِيٍّ " فشاذ فى القياس ولا يستنكر شذوذه فى القياس مع استمراره فى الاستعمال ، كما جاء عن الجماعة (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) وهو شاذ فى القياس مع استمراره فى الاستعمال، نعم ، وإذا كان قد جاء عنهم عنكبوت وَعَنَكَبِيْت ، تَخْرَبون وتَخَارَبِيْت ، كان عبقرى أسهل منه ، من حيث كان فيه حرف مشدد يكاد يجرى مجرى الحرف الواحد ، ومع ذلك أنه فى آخر الكلمة "كَيَائِيّ وبَخَاتِيّ وزَرَابِيّ"وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بقبولها والاعتراف بها [1].

والذى بدا لى أن جمع عبقرى عباقرة ، فهى مثل " مُهَلَّبِى ومَهَالبة " وأما "عَبَاقِرِىّ" فالياء المشددة فيه للنسب ، ومن ثم فهى تكاد تجرى مجرى الواحد ، أى تعامل معاملة المفرد ، وأما ياء" كَيَائِيّ وبَخَاتِيّ وزَرَابِيّ " فهى ليست للنسب ، ولكنها من أصل بنية الكلمة لوجودها فى المفرد ، فمفرد كيائى كَيْئية ، وزرابى زَرْبِيَة ، وبخاتى بَخْتِيَة ، ومن ثم تمنع هذه الكلمات الثلاث من الصرف ، لأن ياءها ليست للنسب ، وإنما هى أصلية فى الكلمة .

ومما يؤيد هذا الكلام ويقويه قول المبرد : " فأما سَرَارِيّ وبَخَاتِيّ وكَرَاسِيّ " فغير مصروف فى معرفة ولا نكرة ، لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هى الياء التى كانت فى الواحد فى بختيه وكرسى[2] .

ومن ثم فإن " عَبَاقِرِيًّا : منصرف منون ، لأن ياءه للنسب ، فهى ليست مركبة من جزءين ضم أحدهما إلى الآخر .

---

1 – المحتسب : ص306 .

2 – المقتضب : ج3ص328 .

أما الذين منعوه الصرف فيقصدون التناسب والمشاكلة لمجاورتها لـ "رَفَارِف" وقد نص على هذا أبو حيان قائلاً : " وقد يقال لما مَنَع ما لا ينصرف فى " رَفَارِف " شاكلة فى "عَبَاقِرى " كما قد يُنَونُ ما لا ينصرف للمشاكلة يُمْنَعُ من الصرف للمشاكلة [1] ومن ثم وجد التناسب بين الجمع وصفته " رَفَارِف وخُضْرٍ" و "عَبَاقِرِىّ وحِسَان ".

أما الجمهور فقد قرأ (متكئين عَلَى رَفْرِفَ خُضْرٍ وَعَبْقَرِىٍ حِسَانٍ) بالإفراد فى رفرف وعبقرى [2] وهذا هو المشهور والجيد المتعارف عليه.

أما الذين يقرأون (متكئين عَلَى رَفَارِف خُضْرٍ وَعَبْقَارِىٍ حِسَانٍ) فهى من القراءات الشاذة ، وهى أيضاً لهجة من لهجات الفصحى .

4- الأيكة:

ويقول الزجاج : " قوله عز وجل : "كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ " [3] وأكثر القراء على إثبات الألف واللام فى الأيكة ، وكذلك يقرأ أبو عمرو وأكثر القراء ، وقرأ أهل المدينة "أصحابُ لَيْكَةَ" مفتوحة اللام ، فإذا وقفت على أصحاب، قال: "ليكة المرسلين" وكذلك هى فى هذه السورة بغير ألف فى المصحف، وكذلك أيضاً فى سورة (ص) فى قوله عز وجل : "وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ" [4] بغير ألف وفى سائر القرآن بألف، قال الله عز وجل :" وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ" [5] وقال عز وجل :" وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ

---

1 – البحر المحيط : ج8ص400 .

2 – إتحاف فضلاء البشر : ج2ص513 ، والبحر المحيط : ج8ص199 .

3 – سورة الشعراء : آية/176 .

4 – سورة ص : أية/13 .

5 – سورة الحجر : آية/78 .

فَحَقَّ وَعِيدِ" [1] ويجوز وهو حسن جداً " كذب أصحاب ليكة المرسلين بغير ألف فى الخط على الكسر ، وعلى أن الأصل الأيكة ، فألقيت الهمز فقيل لَيْكَة ، والعرب تقول الأحمر جاءنى ، وتقول إذا أَلْقيتَ الهمزة " لَحمر جاءنى " بفتح اللام وإثبات ألفُ الوصل ، ويقولون أيضاً: " لأحمر جاءنى" يريدون الأحمر ، وإثبات الألف واللام فيهما فى سائر القرآن يدل على أن حذف الهمزة منها التى هى ألف الوصل بمنزلة قولهم " لاَحْمر "[2] .

ونفهم من كلام الزَّجَّاج السابق أن القراء قرؤها بإثبات الألف واللام، نعم هذا صحيح ، ففى الإتحاف قرئ " الأيكة " بهمزة وصل وسكون اللام بعدها همزة مفتوحة ، وبكسر التاء فيهما [3] .

وعلى هذا تكون " الأيكة " مصروفة حيث قرأها خلف فى الآيات الأربع بهمزة وصل بعدها لام ساكنة، بعدها همزة مفتوحة، وبكسر التاء"[4] .

أما نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر فقد قرؤا " لَيْكَةَ " بلام مفتوحة بلا ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها ، وفتح تاء التأنيث" [5] .

وعلى هذه القراءة تكون " لَيْكَة " غير منصرفة للعلمية والتأنيث كطلحة ، وجاء رسم المصحف مؤيداً لهذه القراءة ، ففى الإتحاف "واتفقو

---

1 – سورة ق : آية/14 .

2 – معانى القرآن : ج4ص97 وما بعدها .

3 – الإتحاف : ج2ص319 .

4 – النشر : ج2ص336 .

5 – النشر : ج2ص336 ، والإتحاف : ج2ص319 وما بعدها .

على رسم "ليكة" هنا و "ص" باللام فقط [1] وذكر فى البحر المحيط أنها فى الأمام مصحف عثمان وجميع مصاحف الأمصار على ذلك" [2] .

وطعن فى هذه القراءة المبرد ، وابن قتيبة ، والزَّجَّاج ، وأبو علـــى الفارسى ، وتبعهم الزمخشرى ، وذكروا أن مادة (ليك) مهملـــة ووهمـــوا القراءة وزعموا أنها أخذت من أفواه الرجال " [3] ولا سند لهم ســـوى أن هذه المادة ليست فى العربية .

ويرد عليهم أبو حيان بأنه إن صح ذلك كانـــت الكلمـــة أعجميـــة ، ومواد كلام العجم مخالفة فى كثير مواد العرب ، فيكون قد اجتمـــع علـــى منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث " [4] ويقول الزَّجَّـــاج : " أعنـــى أن القراءة بجر لَيْكَة ، وأنت تريد الأيكة ، واللام أجود من أن تجعلها لَيْكـــةَ ، وأنت لا تقدر الألف واللام ، وتفتحهـــا لأنهـــا لا تتـــصرف ، لأن ليكـــة لا تعرف ، وإنما هى أيكة للواحد ، وأَيْكٌ للجمع ، فـــأجود القـــراءة فيهـــا الكسر، وإسقاط الهمزة لموافقة المصحف ، وأهل المدينة يفتحون على مـــا جاء فى التفسير أن اسم المدينة التى كانت للذين أرسل إليهم شعيب عليـــه السلام " ليكة " وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يختار قراءة أهـــل المدينـــة والفتح ، لأن " ليكة " لا تتصرف ، وذكر انه اختار ذلك لموافقتها الكتـــاب مع ما جاء فى التفسير ، كأنها تسمى المدينة الأيكة ، وتسمى الغيضة التى تضم هذا الشجر الأيكة، والكسر جيد على ما وصفنا ، ولا أعلمه إلا قـــد قرئ به" [5].

---

1 – الإتحاف : ج2ص322 .

2 – البحر المحيط : ج7ص37 .

3 – الإتحاف : ج2ص319 ، والكشاف : ج3ص232 ، والبحر المحيط : ج7ص37.

4 – البحر المحيط : ج7ص38 .

5 – معانى القرآن : ج4 ص9 .

من خلال ما سبق نستنتج أن " ليكة " قرأها أهل المدينة مفتوحة التاء بغير ألف ، وبإسقاط الهمزة على نحو ما جاء مرسوماً في المصحف الشريف مؤيداً لهذه القراءة ، فمنعت الصرف للعلمية والتأنيث والعجمة ، وعلى هذا فسرت على أنها تعني المدينة ذات الأيك ، أي الشجر الكثيف ، وحذفت الهمزة منها التي هي ألف الوصل فأضحت " ليكة " وهي لهجة أهل المدينة ، بمنزلة قولهم " لَحْمَر " .

وعلى الطرف الآخر عرفت " الأيكة " بـ أل ، وجاءت مكسورة على نحو ما ورد في القرآن الكريم ، وهي قراءة جيدة ، قرأها طلحة ونافع .

5- سراويل:

ويقول الزَّجَّاج : " فأما سراويل " فاسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف ، وإنما هو بالفارسية : " سَرْوَال " فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها ، فإذا صغرت صرفتها إلا أن تكون اسم رجل" [1].

ومن قبله نبه هلى هذا إمام العربية سيبوه قائلاً :"فأما سراويل" فاسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف ، وإنما هي بالفارسية " شَرْوال " فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها ، فإذا صغرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل" [2] .

وقد نص على عجمية هذا اللفظ كذلك جمهرة من اللغويين ، يقول الجواليقي: " والسراويل " أعجمي معرب [3] وقال صاحب اللسان:

---

1 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص64 .

2 – الكتاب : ج2ص16 .

3 – معرب الجواليقي : ص196 .

" قال الليث : السراويل أعجمية ، أعربت وأنثت....[1] وقال آدى شير " السربال " لباس معروف ، معرب شِرْوال ، وأصله سربال ، مركب من " سَرَ" أى فوق ، ومن " بال " أى القامة ، وفيه بالعربية لغات : سِرْوال ، وسروِيل ، وسراويين ، وسراويل، وشروال ، وبنوا منه أفعالاً منها : "سَرْوَل ، وتسرول ، وسربل ، وتسربل " [2] وقال الصبان :" السراويل فارسية معربة ، والسراوين بالنون ، والشروال بالشين ، أى المعجمة لغة"[3] وقال الأشمونى : " والسراويل " اسم مفرد أعجمى [4] .

والتفسير الصوتى لتعريب هذا اللفظ من الفارسية إلى العربية يرجع إلى أنهم استبدلوا بصوت الشين الساكن فى " شروال " صوت السين فقالوا " سروال وسراويل " وأصلها بالأعجمية " شروال " وتعليل ذلك الإبدال أن صوت السين قريب من صوت الشين فى الهمس .

والسراويل والسراوين لغتان ، أى لهجتان ، ذلك أنهم أبدلوا اللام نوناً فى السراويل فقالوا "السراوين " لأنهما متقاربتان مخرجاً ، تخرج اللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى " [5] واللام صوت جانبى مجهور ، ينطق بأن يتصل طرف اللسان باللثة ، ويرتفع الطبق فيسد المجرى الأنفى عن طريق اتصاله بالجدار الخلفى للحلق، هذا مع حدوث ذبذبة فى الأوتار الصوتية "[6] .

---

1 – اللسان : مادة "سرول" : ج4ص355 .

2 – معجم الألفاظ الفارسية : ص8 .

3– حاشية الصبان : ج3ص394 .

4 – شرح الأشمونى "منهج السالك" : ج2ص521 ، وتشويق الخلان :ص78 .

5 – سر صناعة الإعراب : ج1ص52 ، والتطور النحوى : ص12 .

6 – المدخل إلى علم اللغة : ص47 .

أما النون فتخرج من طرف اللسان بينه وبين ما فريق الثنايا [1] أسفل اللام قليلاً ، وكلاهما مجهور ، متوسط ، مستقل ، منفتح ، فلا فرق بينهما إلا أن اللام صوت متحرك ، غير أنهما من الحروف المتوسطة ، أي ليست شديدة ، لا يسمع معها انفجار ، وليست رخوة ، فلا يكاد يسمع لها ذلك الحفيف الذى تتميز به الأصوات الرخوة " [2] .

ونظراً للعلاقة المخرجية والوصفية بينهما فقد وقع الإبدال بينهما كثيراً ، كما فى المثال السابق " سراويل " و " سراوين " .

والتفسير الصوتى لإبدال اللام نوناً فى هذا المثال وغيره ، يرجع إلى قانون المماثلة الصوتية والسهولة والتيسير فى النطق ، حيث يميل المتحدث دائماً إلى السهولة فى النطق بالأصوات ، فيقلب اللام نوناً كما فى إسماعيل وإسماعين وإسرائيل وإسرائين ، وجبريل وجبرين ، وهى لهجة عربية فصيحة نطقت بها العرب .

أما منع " سراويل " من الصرف فقد نبَّه إليه شيخنا الزَّجَّاج وإمام العربية سيبويه سابقاً وقالا : إن العرب بنتها على ما لا ينصرف من كلامها ثم تبعها جمهرة من اللغوين والنحويين ، يقول المبرد : " وعلى هذا لم يصرفوا " سراويل " وإن كانت قد أعربت ، لأنها وقعت فى كلام العرب على مثال مالا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ... وكان أبو الحسن الأخفش يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المنع ، وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون فى مدائن وبابه أنه مصروف فى المعرفة والنكرة"[3].

---

1 – سر الصناعة : ج1ص53 ، والتطور النحوى : ص12 .

2 – د : إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية : ص64 .

3 – المقتضب : ج 3 ص 345 ، حاشية الصبان : ج 3 ص 394 .

وفى موضع آخر يقول : " فأما "سراويل " فكان يقول فيها العرب يجعلها بعضهم واحداً ، فهى عنده مصرفة فى النكرة على هذا المذهب ، ومن العرب من يراها جمعاً ، واحدها سروالة [1] وينشدون [2] :

عليه من اللؤم سِرْوالة ∴ فليس يَرِقّ لمُستعطِفِ

وقد نص الأشمونى والمبرد على أن هذا البيت مصنوع لا حجة فيه[3] وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة [4] قال السيرافى : " وينبغى على مذهب الأخفش أن ينصرف إذا لم يكن جمعاً ، وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه ، ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة فيكون جمعاً لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس"[5].

فمن رآها جمعاً يقال له : إنما هى اسم لشئ واحد ، فيقول جعلوه أجزاءً كما نقول : دَخَاريص القميص ، والواحد دخرصة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة قناديل ، لأنها جمع لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سمى بها صرفتها فى النكرة " [6] .

---

1 – المقتضب : ج 3 ص 346 .
2 – ورد هذا البيت فى اللسان مادة "سرول " : ج 14 ص 355 ، وخزانة الأدب : ج 1 ص 113 ، والمقتضب : ج 3 ص 346 ، وشرح الأشمونى : ج 2 ص 522 ، وحاشية الصبان : ج 3 ص 394 ، وقيل البيت مصنوع ، وقيل قائله مجهول .
3– شرح الأشمونى"منهج السالك ": ج 2 ص 522، والمقتضب: ج3 هامش ص346.
4– شرح الأشمونى " منهج السالك" : ج 2 ص 522 .
5– الكتاب : ج 2 هامش ص 16 .
6 – المقتضب : ج 3 ص 346 .

ويرد هذا القول أمران: أحدهما أن سروالة لغة في سراويل، لأنها بمعناه، فليس جمعاً لها ..... والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما ثبت في الأعلام" [1] وقال السرافي : "والذي عندي أن سروالة لغة في سراويل" [2] ويقول الرضي: "واختلف في تعليله، فعند سيبويه وتبعه أبو علي أنه اسم أعجمي مفرد عُرِبَّ كما عُرِبَّ الآجر، لكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو : قناديل ، فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف ، ولم يمنع مخففاً ، لأن جمع موازنه ليس ممنوعاً من الصرف" [3].

وعلى هذا الأساس فإن سروالة لغة في سراويل ، ومن ثم تكون سراويل مؤنثة ممنوعة من الصرف فإذا سمي بها مذكر ثم صغرت صرفت ، يقول الأشموني : "وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ، فلو سمي به مذكر ، ثم صغر لقيل فيه "سُرَيِّيل" غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف "شراحيل " إذا صغر فقيل " شُرَيْحيل " لزوال صيغة منتهى التكسير"[4] وقال عباس حسن : "ولولا التأنيث لصرف شراحيل إذا صغر ، فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير" [5] .

1- شرح الأشموني "منهج السالك " : ج 2 ص 522 ، وقارن بما ورد في شرح الكافية: ج1 ص 57 ، حاشية الصبان : ج3 هامش ص 394 ، وشرح التصريح: ج 2 ص 212.

2 - الكتاب : ج 2 هامش ص 16 ، واللسان مادة : " سرول" .

3 - شرح الكافية : ج1 ص 57

4 - شرح الأشموني"منهج السالك": ج 2 ص 522، والأصول في النحو:ج 2 ص65.

5 - النحو الوافي : ج 4 ص 164 .

وفى اللسان : " وأما سراويل فليس بعربى صحيح ، والسراويل فارسى معرب يذكر ولا يؤنث ، ولم يعرف الأصمعى فيها إلا التأنيث . قال الليث "السراويل " أعجمية أعربت وأنثت ، والجمع " سَرَاوِيْلات " ، قال سيبويه ولا يكسر ، لأنه لو كسر لم يرجع إلا فى اللفظ الواحد فترك ، وقد قيل سراويل جمع سروالة ... وسَرْوَلَهُ فتسرول : " ألبسه إياها فلبسها" ... الجوهرى ، قال سيبويه: وسروال واحدة ، وهى أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة . فهى مصروفة فى النكرة ، قال ابن برى قوله فهى مصروفة فى النكرة ليس من كلام سيبويه [1] وقال الصبان: "زاد الفارضى فى تعريفه لكلمة "سروايل" بالإضافة إلى أنها اسم مفرد أعجمى أضاف أنها نكرة مؤنثة [2].

و"سراويل " اسم مفرد أعجمى جاء على مثال مفاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ... وقد ألغز العلامة الحريرى رحمه الله تعالى فى مقاماته هذا اللفظ فقال فى شرحه ، قال بعضهم هو واحد ، وجمعه سَرَوَايْلات ، فعلى هذا القول هو فرد ، وكنى عن ضمه الخصر بأنه حازم ، وقال آخرون : بل هو جمع واحده سِرْوَال مثل شِمْلَال وشماليل ، وسربال وسرابيل ، فهو على هذا القول جمع [3].

إذاً فإن جانب التأنيث فى "سراويل" يؤكد كما قلنا منعه من الصرف حتى ولو صغر وزالت صيغة منتهى الجموع عنه ، فإن التأنيث مع العلمية عند التسمية به كفيلان بمنعه .

1- اللسان مادة : " سرول " : ج14 ، ص 355.

2- حاشية الصبان : ج3 ، ص 394 .

3- تشويق الخلان : ص 78.

والرأى الآخر أنه يمنع الصرف للعلمية والعجمة ، يقول الأشمونى " اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ، ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر، ولما وجد فى مفرد أعجمى ، وهو سراويل – لم يكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه [1] .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن :

1- سراويل ممنوع من الصرف لأنه أعجمى ويشبه صيغ منتهى الجموع فهو بمنزلة دخاريص ، مفرد دخرصة ، فيكون بمنزلة قناديل.

2- سروالة لغة فى سراويل لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، ومن ثم تكون سراويل مفردة مؤنثة ، ولذلك منعت الصرف للتأنيث والعجمة.

3- سراويل منصرف إذا صغر فيكون عندئذٍ بمنزلة شراحيل لزوال صيغة منتهى التكسير منه.

6- إلياسين :

ويقول الزجاج : "وقوله عز وجل "سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ" [2] قرئت إلْيَاس فمن قرأ بالوصل فموضع "الياسين" جمع ، هو وأُمَّته المؤمنون ،

1- منهج السالك : ج2 ، ص 521.

2- سورة الصافات : آية 130

وكذلك يجمع ما يُنسب إلى الشئ بلفظ الشئ ، تقول: رأيت السَامِعَة والمَهَالبِةَ ، تريد بنى المَهَلَّب وبنى مسْمَع ، وكذلك رأيت المَهَلِبين والمِسْمَعين. وفيها وجه آخر تكون فيه لغتان إلياس وإلياسين ، كما قال مِيكَال ومِيكَائيل [1]

ولم ينص الزَّجَّاج على منع "إلياس" أو "إلْيَاسِيْن" من الصرف ، رغم أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، غير أنه أسار إلى أن فيها لغتان "إلياس" و إلْيَاسِين" يقول العلامة ابن جني: "إن العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية تلاعباً، فإلياس وإلياسين واحد " [2] وقد نص الفراء على أن " إلياس " لغة بنى أسد [3].

قال بعض اللغويين : إن "إلياسين" جمع إلياس باعتبار أصحابه كالمهالبة والسعديين ، فى المهلب وقومه ، وسعد وقومه ، كما قال الشاعر: [4] .

أنا ابن سيد السعدينا

ويحتج أصحاب هذا الرأى بأن إمام العربية سيبويه رأى صحة ذلك فى النسب فى الجمع ، وردّوا على ذلك بأن الجمع يجعل الأسماء مُنَكَّرة ،

1- معانى القرآن : ج4 ، ص 312.

2- المحتسب : ج2 ، ص 224.

3- الفراء ، معانى القرآن : ج2، ص 392.

4- البيت من الرجز ،وقائله رؤبة ، وقد ورد فى الكتاب : ج1 ، ص 289 ، ويريد بـ " أسعد السعدينا " سعد بن زياد ، ومناة بن تميم ، وفيهم الشرف والعدد ، والأمثلة على ضم الواحد إلى الواحد أو الأكثر كثيرة ، انظر معانى القرآن للفراء : ج2 ، ص 392.

فلماذا لم تُعَرَّف " إلياسين " فتجئ " الإلياسين " فلما لم يقرأ أحد بذلك لم يصح قول من قال بأنها على الجمع ، أو على النسب فى الجمع [1] .

ونفهم من هذا الكلام أن "إلْيَاسِين" ليست جمعاً ، ولم تنسب إلى الجمع . والذى أراه أن الذين ذهبوا إلى جعل " إلياسين " جمعاً كانوا يحاولون التوفيق بين قراءة " إلياسين " وقراءة " آل ياسين " لدلالة الثانية على الجمع.

والذى بدا لى أن " إلياس " لغة " وإلْيَاسِين " لغة فهما ، مثل: " إدريس وإدْرَاسين " وقد ورد هذا فى مصحف ابن مسعود " وإن إدريس لمن المرسلين" ثم قال : " سلام على إدْرَاسِين " [2]

وبناءً على هذا فإن إلياس لغة واحدة قيل لبنى أسد كما نبه آنفاً الفراء . أما العلامة ابن جنى فقد نبه على أن "إلياس وإلياسين" واحد . ولقد نص بعض القراء على أن "إلياسين " لها قراءة أخرى هى "آلَ ياسَين"[3] وتوجيهها يؤيد ذلك حيث إن "إلْيَاسِيْن" مقصود به اسم النبى ، أى: علم أعجمى للنبى المسمى بهذا الاسم ، وذلك لأن الله سبحانه لم يُسَلِّم على غير أنبيائه فى هذه السورة ، فالأولى أن يكون السلام على نبيه لا على آله [4] .

1- المحتسب : ج2 ، ص 224 ، وتفسير القرطبى : ج15 ، ص 114 .

2- المحتسب : ج2 ، ص 224 ومعانى القرآن للفراء : ج2 ، ص 392 ، وتفسير القرطبى : ج15 ، ص 114 وما بعدها ، وأبو على الفارسى ، الحجة للقراء السبعة: ج2 ، ص 58 .

3- البحر المحيط : ج7 ، ص 373 ، والحجة لأبى على الفارسى : ج6 ، ص 59 وما بعدها ، وإعراب النحاس: ج2 ، ص 765.

4- تفسير القرطبى : ج23 ، ص 96.

وخلاصة كل ما سبق أن "إلياس" لغة لبنى أسد فى "إلْيَاسِين" وقد منع من الصرف للعلمية والعجمية.

7- حذام وقطام ورقاش :

وأما ما عُدل للتسمية حَذَام وقَطَان ورَقَاش ، يقول الزَّجَّاج فى باب ما جاء معدولاً على وزن فَعَالِ " فإذا سميت امرأة بـ " حذام " أو " قطام " أو " رقاش " فإنها مبنية على الكسر فى لغة أهل الحجاز . نقول: هذه قطام قد جاءت وحَذَام ، فأما مذهب سيبويه : " فإنك سميتها بالاسم الذى كان فى موضع الأمر ، فتركتها مبنية على الكسر . وهذه الأسماء أعنى قولك : " نزال ودراك " التى للأمر عنده مؤنثات ، قال : الدليل على ذلك قول زهير: [1]

ولأنت أشْجَعُ من أسامةَ إذ ∴ دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فى الذُّعْر

فقال : " دُعيت " لأن نزال عنده مؤنث ، فإذا سمى امرأة بـ "قَطَام" فهو عنده بمنزلة أسماء الأمر ، تقول "هذه قطام" ورأيت قَطَام [2] .

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه قائلاً: " ألا ترى أن بنى تميم يقولون: "هذه قَطَام ، وهذه حَذَام" لأن هذه معدولة عن حاذمة ، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة " [3] .

ونفهم من كلامهما أنه " حذام وقطام ورقاش " مبنى على الكسر إجراءً له مجرى فَعَال نحو " نزال ودراك" فى الأمر ، أى الواقع موقع الأمر لشبهه به فى الوزن والعدل ، والتعريف ، وهى لغة أهل الحجاز ،

1- ورد هذا البيت فى ما لا ينصرف : ص 100.

2- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 99 وما بعدها.

3- الكتاب : ج1 ، ص 40.

يقول سيبويه : " وأم أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه ، لأن البناء واحد ، وهو هاهنا اسم للمؤنث ، كما كان ثَمَّ اسماً للمؤنث ، وهو هاهنا معرفة كما كان ثَمَّ [1].

وقال السيوطى: "وأم الحجازيون فإن باب حذام عندهم مبنى على الكسر إجراءً له مجرى" فَعَال" الواقع موقع الأمر كنزال لشبهه به فى الوزن والعدل والتعريف ، وقيل لتضمنه معنى الحرف ، وهو علامة التأنيث فى المعدول عنه"[2].

وقال المبرد : " فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبلُ ، لأنه مؤنث معدول ، وإنما أصله " حاذمة وراقشة وقاطمة " فَفَعَال فى المؤنث نظير " فُعَل" فى المذكر . ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسَقُ، يا لُكَعُ ، وللمرأة : يا فَسَاقُ ، يا لَكَاعُ ، فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عُدِل إلى ما لا ينصرف [3] فَفَعَال فى المؤنث نظير "فُعَل فى المذكر.

بيد أن "حَذَام" وبابه إذا سمى به مذكر يكون معرباً ممنوعاً من الصرف لا مبنياً، ويجوز صرفه لزوال وعدله بزوال تأنيثه ، يقول الأشمونى: "حَذَام" وبابه لو سمى به مذكر لم يُبْن ، و هو كذلك ، بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والنقل عن المؤنث لغيره ، ويجوز صرفه لأنه إذا كان مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله [4] .

1- المصدر السابق : الصفحة نفسها .

2- همع الهوامع : ج1 ، ص 29.

3- المقتضب : ج3 ، ص 373 وما بعدها.

4- الأشمونى منهج السالك : ج2 ، ص 538.

وقال الشيخ خالد الأزهرى : "ومن المعدول علماً للمؤنث حَذَام وقَطَام فى لغة بنى تميم ... فإنهم يمنعون صرفه ، واختلف فى علة ذلك ، فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ، ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة "[1] وقال الصبان :" فَعَال على مذهب التميميين ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، وهذا رأى سيبويه [2].

ونستنتج من كل ما سبق أن "حَذَام وقَطَام ورَقَاش " ممنوعة من الصرف للعلمية ، والعدل عن فاعلة ، أى حازمة وقاطمة وراقشة ، لأنها أعلام لمؤنث ، وهذا مذهب سيبويه والزجاج. ومن شواهد ذلك قول الشاعر[3]:

إذا قالت حَذَامِ فصدقوها ∴ فإن القول ما قالت حَذَامِ

الشاهد فيه: "حَذَام" ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فهو علم على امرأة معدول عن حاذمة ، وهو مبنى على الكسر فى الموضوعين على لغة أهل الحجاز .

وقال آخر [4] :

أتاركةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ ∴ وضنًا بالتحية والسلام

1- شرح التصريح على التوضيح : ج2 ص 225.

2- حاشية الصبان : ج3 ، ص 269.

3- ينسب هذا البيت لجيم بن صعب وقيل لدسيم بن طارق، وهو من بحر الوافر، وقد ورد فى " ما ينصرف : ص 100 ، واللسان مادة "حَذَام" ومجمع الأمثال للميدانى: ج1 ، ص 106، وأمالى ابن الشجرى : ج2 ، ص 115 ، وشرح المفصل : ج4 ، ص 64 ، وشرح الأشمونى : ج2 ، ص 537.

4- البيت للنابغة الزبيانى ، وقد ورد فى ديوانه : ص 185 ، وأمالى ابن الشجرى : ج2 ، ص 115 ، واللسان مادة "رقش" وهو من بحر الوافر.

الشاهد فيه : "قَطَام" ممنوع من الصرف للعلمية مع التأنيث ، فهو علم معدول عن قاطمة وهو مبنى على الكسر تشبيهاً له بَنَزالِ ، وهو مذهب أهل الحجاز.

أما الشيخ خالد الأزهرى فقد ذهب إلى أن المانع من الصرف فى "حَذَام وقَطَام ورَقَاش" العلمية والتأنيث المعنوى كزينب ، ويرجحه أنهم لا يُعدون العدل فى نحو طوى [1] وقال الصبان: "ذهب المبرد إلى العلمية والتأنيث المعنوى ، وهو أقوى لأن التأنيث يتحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل ، لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره ، وأجاب الدمامينى بأن العلمية على الأعلام النقل ، فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة كما تقدم فى عمر، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة [2] .

ونفهم مما سبق أنهم يمنعونها من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب وسعاد ونحوهما ولا عدل فيها ، وقد اختار أبو حيان وغيره مذهب سيبويه ، لأن هذه الأعلام على رأى المبرد تكون مرتجلة ، لا أصل لها فى النكرات ، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة ، وهى التى لها أصل فى النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاماً ، فيقدر عدول فَعَال عن فاعل علماً وفاءً بما تستحقه الأعلام[3] .

1- شرح التصريح على التوضيح : ج2 ، ص 255.

2- حاشية الصبان: ج3 ، ص 269.

3- أبو حيان : ارتشاف الضرب : ج1 ص 436 ، وابن مالك ، المساعد على شرح التسهيل: ج3 ، ص 3.

والذى بدا لى أن المبرد يمنع" حذام وقطام ورقاش الصرف لثلاث علل ، هى التعريف والتأنيث والعدل، يقول السيوطى: " قال المبرد لتوالى علل منع الصرف عليه ، وهى التعريف والتأنيث والعدل" [1].

بيد أن شيخنا الزجاج نص على فساد مذهب المبرد الذى يرى توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء وعدم الإعراب ، يقول : "وكان لأبى العباس مذهب فى هذا ، كان يزعم أنك لو سميت امرأة بـ" حاذمة " كنت لا تصرفها ، فلما عَدَلْتَ " حَذَام " عن "حاذمة " بنيته ، لا مرتبة فى حط الإعراب بعد ترك الصرف إلا البناء . وهذا مذهب يفسده عندى: أنى أرى ما لا ينصرف من الأسماء، إذا زادت علته على اثنتين لم يُبَلَّغْ به أكثر من ترك الصرف . والدليل على ذلك أنك إذا سميت رجلاً بـ " وَرَقَاءَ " يا هذا" قلت "جاءنى وَرَقَاءُ يا هذا " فقد زاد بتسميتى علة التعريف ، فصار فيه ثلاث علل : أنه فيه ألف التأنيث ، وأن ألف التأنيث صيغة مع الاسم ، وأنه معرفة ، فلم يزده "التعريف " على منع الصرف"[2]

ومما يعضد كلام شيخنا الزجاج ويقويه قول العلامة ابن جنى: " فأما قول من قال: إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فُمنِعَهُ إذا انضم إلى ذلك ثالثٌ امتنع من الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من أوجهٍ: أحدهما أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف، وترك الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير ، وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَام وقَطَام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولاً عن حاذمة وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعدم منع الصرف إلا ترك الإعراب ألبتة ،فلا حق فى الفساد بما قبله ، لأنه منه،

1- همع الهوامع : ج1 ، ص 29.

2- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 100 وما بعدها.

وعليه حذاه، وذلك أن علة منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب" دَرَاك ونَزَال " ثم شبهت "حَذَام وقَطَام ورَقَاش" بالمثال ، والتعريف، والتأنيث بباب دراك ونزال على ما بيناه هناك ، فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا " (1).

وخلاصة كل ما تقدم أن "حَذَام وقَطَام ورَقَاش" أعلام مبنية ممنوعة من الصرف لما يأتى: (2)

1- شبهه بنزال وزناً وتعريفاً وعدلاً وتأنيثاً ، وهذا قول الحجازيين.

2- تضمنه معنى هاء التأنيث وإليه ذهب الربعى.

3- توالى العلل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، وإليه ذهب المبرد.

والذى أرجحه الرأى الأول ، وهو تشبيه "حَذَام وقَطَام ورَقَاش" بنزال فى الوزن والعدل والتأنيث ، لأنه هو المشهور الذى نص عليه جمهور اللغويين والنحاة.

بيد أن "حَذَام وقَطَام ورَقَاش" من الأسماء التى يتركون تنوينها لأنها محببة إلى النفس ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ومن ثم بنوها على الكسر أشعاراً بالإضافة إلى النفس ، يقول السهيلى: "على أن الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين ، وهى فى قولهم "حَذَام ورَقَاش" وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس ، مضافاً إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التى هى أخت الياء ، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه،

1- الخصائص : ج1 ، ص 180 وما بعدها.

2- شرح الأشمونى "منهج السالك " : ج1 ص 537 ، والتبصرة والتذكرة : ج2 ص 565 ، والكامل : ج1 ص 280.

وهذا موجود فى زماننا لأن البدويات يُسَمِّيْن "شَكَل" و"شَمْس" ونحو ذلك، والحضريات " أُمْنِيَة وعزيزة " ، يكسرون أواخر هذه الأسماء ، كما فعلت العرب فى "حَذَام وقَطَام ورَقَاش" إشَعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء، لأنهم لا يريدون الإضافة المحضة ، وإنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها ، وخصوا بهذا البناء فَعَال ، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث ، نحو: " زَرَانِ وحَصَانِ وثَقَالِ " ، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين ، بنى على الكسر، أو لم يُبْنَ [1]

وخلاصة كل ما سبق أن بناء "حَذَام وقَطَام ورَقَاش" على الكسر لهجة أهل الحجاز على نحو ما نبه عليه اللغويون ، وقد منع من الصرف لعلتين هما العدل والتأنيث .

8- خمسة عشر :

وامتداداً لما سبق يقول الزَّجَّاج: " فأما خَمْسَةَ عَشَرَ " فهى فى موضع الرفع والنصب والخفض مفتوحة الوسط والآخر ، تقول : " هذه خَمْسَةَ عَشَرَ " و "رأيتُ خمسةَ عَشَرَ " ومررتُ بخمسةَ عَشَرَ " تقول "رأيتُ خمسة عَشَرَك" ، وهذه خمسة عَشَرَك" وهذه الخمسة عَشَرَ" ورغم أن بعض العرب يقول : "هذه خمسة عَشَرُكَ " فيرفع الآخر لما أضاف . قال سيبويه: " إنما بنيت ، لأنها تقع على كل شىء ، وأنهما اسمان جعلا اسماً واحداً، فشُبِهْت بـ "هؤلاء" قال إسحاق : وحقيقة شرح هذا الباب أن خمسةَ عَشَرَ أصلها "خمسةُ وعَشْرَةٌ" فحذفت الواو فصار فى الاسم معنى الواو ، وهو معنى حرف ، وما كان فى معنى الحروف فغير معرب ، ففتح

1- أمالى السهيلى : ص 32 وما بعدها.

الفصل بين الاسمين اللذين يبنيان ، وهما اسم واحد ، وبين ما بنى وهو اسم واحد وليس من شيئين [1] .

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول ابن يعيش : "وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد ، وثانياً له، لأن البسيط قبل المركب ، وهو على وجهين أحدهما:

أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر، فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف، وذلك نحو : "خمسة عشر" وبابه ، ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر ، فقلت خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنى كما بنى كيف وأين ، لما تضمنا معنى همزة الاستفهام ، وكما بنى "مَنْ" لما تضمن معنى الحرف الجزاء ومنه إنْ. [2] وقال الأشمونى : " وأم تركيب العدد نحو" خَمسةَ عَشَرَ" فمتحتم البناء عند البصريين ، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه ... فإن سمى به ففيه ثلاثة أوجه : أن يقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وأن يضاف صدرهُ إلى عجزه [3] .

والذى أرجحه أنه متحتم البناء ، أى يجب بناؤه ، لأن معناه خمسة وعشرة فلما رُكبا معاً وضم كلاهما إلى الآخر ، وأسقطت الواو لزم البناء لتضمنهما معنى حرف الواو ، يقول الزَّجَّاجى فى مجلس أبى يوسف يعقوب بن الدقاق مع أبى عبد الله محمد بن زياد الأعرابى: "وسألته عن

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 136.

2- شرح المفصل : ج1 ، ص 65.

3- شرح الأشمونى "منهج السالك " : ج2 ، ص 524.

"خمسةَ عَشَرَ" قال: " إنما وجب فيه البناء ، لأن معناه خمسةُ وعَشْرَةَ ، فلما ضُمَا وأسقطت الواو تضمن جمعهما معنى الحرف ، يعنى الواو ، فضارعا حروف المعانى بما تضمنا من معنى الواو ، ويلحق بهذا ما كان مثله فيجعله إذا أمكنه فيه ، هذا على هذا محمول ، وإذا لم يمكنه جعله مضارعاً لهذا الذى يتضمن معنى الحرف يعنى الواو [1].

وعلى هذا الأساس فإن "خمسة عشر" أصله "خمسة وعشر" فلما حذف الواو وضم خمسة إلى عشر" فأضحى مركبين تركيباً مزجياً وجب البناء لتضمنه معنى الواو هذا على رأى البصريين ، واختير الفتح لأنه أخف الحركات على الرغم من أن الأجزاء التى تألفت منها تلك العداد معربة فى الأصل وسبب هذا البناء الطريقة التى تركبت بها تلك الأعداد .

وبناءً الجزء الثانى من "خمسة عشر" يرجع إلى أنك لما جعلت الاسمين اسماً واحداً حذفت واو العطف مُغَيِّراً له من جهته فألزمته البناء.[2]

أما الكوفيون فيجيزون فى الشعر إعراب العدد المركب إعراب المتضايفين دون إضافته إلى مستحق المعدود نحو: هذه خمسةَ عَشَرِ ، ورأيت خمسة عَشَرِ ، ومررت بخمسة عَشَرِ ، بجر عَشَرِ فى الأحوال الثلاثة وإعراب خمسة بحسب العوامل[3] واستدل الفراء على ذلك بقول العُكَلى أبو ثروان [4]:

1- الزجاجى ، مجالس العلماء : ص 171.

2- المبرد ، المقتضب : ج4 ، ص 29.

3- الفراء ، معانى القرآن : ج2 ، ص 33

4- ورد هذا البيت فى معانى القرآن للفراء : ج2 ، ص 33

كُلِّفَ من عَنَائِه وشِقوتِه ∴ بنتَ ثمانى عشرةٍ من حِجَّتِهِ

الشاهد فيه : عشرة ، مجرورة منونة بإضافة ثمانى إليها.

ويمكننا تقسيم خمسة عشر إلى مورفيمين حريين ، بالإضافة إلى مورفيم الصفر المتمثل فى حرف العطف المحذوف على النحو الآتى :

خمسة وعشر مورفيم حرمورفيم الصفر المحذوف مورفيم حر

ومورفيم الصفرZero morpheme كما يقول الدكتور حلمى خليل مورفيم يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف: أو مستتر أو مقدر ، مثل الضمائر المستترة والصيغ فى المشتقات ، والإسناد فى الجملة ، وحركات الإعراب المقدر وغير ذلك [1].

وخلاصة كل ما سبق أن "خمسة عشر" متحتم البناء عند البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون إضافة صدره إلى عجزه ، وفى هذه الحالة يعربونه إعراب ما لا ينصرف ، وتارة أخرى يقرونه على حاله ، أى يجعلونه مبنياً .

9- مثنى وثلاث ورباع :

وهى من الألفاظ المعدولة التى تعنى تحويل الاسم من هيئة إلى أخرى تحقيقا أو تقديراً مع بقاء المعنى الأصلى. يقول الزَّجَّاج: "هذا باب ما جاء معدولاً من العدد " وذلك نحو: "مَثْنى وثُلاثَ ورُبَاَع وأُحَاد " ويقال: "ثُنَاء" فى معنى "مثنى" ويقال موحد ... اعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف فى النكرة ، وإنما ترك صرفه ، لأنه عُدِلَ به

1- د : حلمى هليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة : ص 91.

عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، وأربعةٍ أربعةٍ ، فاجتمع فيه: أنه معدول عن هذا المعنى، وأنه صفة ، لا يستعمل معدولاً إلا صفة [1] .

وفى معانى القرآن ، يقول : " وقوله عز وجل: "وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ " [2] وقوله عز وجل [مثنى وثلاث ورباع] بدل من " مما طاب لكم" ومعناه اثنين اثنين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وأربعاً أربعاً إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما ، وهى أنه اجتمع فيه علتان ، أنه معدول عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاث ، وأنه عدل عن تأنيث. قال أصحابنا إنه اجتمع فيه علتان أنه عُدل عن تأنيث ، وأنه نكرة ، والنكرة أصل للأسماء ، بهذا كان ينبغى أن نخففه ، لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعاً ، وقال غيرهم هو معرفة ، وهذا محال لأنه صفة للنكرة ، قال الله عز وجل "جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ " [3] فهذا محال أن يكون أولى أجنحة الثلاثة والأربعة ، وإنما معناه أولى أجنحة ثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة " [4].

ويعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه جمهرة من اللغويين والنحويين ، منهم ابن جنى [5] والرضى [6] والصبان [7] وابن عقيل [8]

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 59.

2- سورة النساء آية /3.

3 - سورة فاطر : آية/1

4 - معانى القرآن وإعرابه : ج2، ص9، وانظر كذلك : ج4 ، ص261 .

5 - اللمع : ص214 .

6 - شرح الكافية : ج1 ، ص41 .

7 - حاشية الصبان : ج3، ص238 .

8 - شرح ابن عقيل : ج3 ، ص326 .

كُلِّفَ من عَنَائِه وشِقوتِه ∴ بنتَ ثمانى عشرةٍ من حِجَّتْهِ

الشاهد فيه : عشرة ، مجرورة منونة بإضافة ثمانى إليها.

ويمكننا تقسيم خمسة عشر إلى مورفيمين حريين ، بالإضافة إلى مورفيم الصفر المتمثل فى حرف العطف المحذوف على النحو الآتى :

خمسة وعشر مورفيم حرمورفيم الصفر المحذوف مورفيم حر

ومورفيم الصفر Zero morpheme كما يقول الدكتور حلمى خليل مورفيم يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف: أو مستتر أو مقدر ، مثل الضمائر المستترة والصيغ فى المشتقات ، والإسناد فى الجملة ، وحركات الإعراب المقدر وغير ذلك [1].

وخلاصة كل ما سبق أن "خمسة عشر" متحتم البناء عند البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون إضافة صدره إلى عجزه ، وفى هذه الحالة يعربونه إعراب ما لا ينصرف ، وتارة أخرى يقرونه على حاله ، أى يجعلونه مبنياً .

9- مثنى وثلاث ورباع :

وهى من الألفاظ المعدولة التى تعنى تحويل الاسم من هيئة إلى أخرى تحقيقا أو تقديراً مع بقاء المعنى الأصلى. يقول الزَّجَّاج: "هذا باب ما جاء معدولاً من العدد " وذلك نحو: "مَثْنى وثُلاثَ ورُبَاع وأُحَاد " ويقال: "ثُنَاء" فى معنى "مثنى" ويقال موحد ... اعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف فى النكرة ، وإنما ترك صرفه ، لأنه عُدلَ به

1- د : حلمى هليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة : ص 91.

وأما فى المعنى فلأن العدد يراد به الدلالة على قدر المعدود ، فإذا قلت : جاءنى اثنان أو ثلاثة أردتُ قدر ما جاءك، وإذا قلت : جاءنى مثنى وثلاث لم يجز حتى يتقدم قبله جمعٌ لتدل بذكر العدد على الترتيب ، فتقول : جاءنى القوم مثنى وثلاث فكان عدلاً [1] قال الشاعر ساعدة بن جؤبة الهذلى[2]:

وَلكنَّما أهلى بوادٍ أنيسُهُ ∴ ذئابٌ تَبَغَّى الناس مَثْنَى ومَوْحَدا

الشاهد فيه : "مثنى وموحد " معدولان عن واحد واحد ، واثنين اثنين، وهما صفة لذئاب ، ومعناه : أن الذى يعظم مصابى أن أهلى بوادٍ لا أنيس به إلا السباع ، وقال عمرو ذو الكلب [3] :

مَنَتْ لك أن تُلاقِينى المنايا ∴ أُحَادَ أُحَادَ فى شهر حلال

الشاهد فيه :" أحاد أحاد "من الألفاظ المعدولة عن العدد المكرر ، أى "واحداً واحداً ، ومن ثم منع الصرف للوصفية والعدل، لأنهما على وزن " مَفْعل وفُعَال ".

ونستنتج من كل ما سبق أن العرب عَدَّلت بهذه الألفاظ إلى هذه الصيغ –على نحو ما ذهب إليه الحريرى – لتستغنى بها عن تكرير الاسم،

---

1 – أسرار العربية : ص316، وهمع الهوامع : ج1ص86 .

2 – البيت من بحر الطويل ، وقد ورد فى ما ينصرف : ص59 ، ومعانى القرآن : ج2ص10 ، والأصول:ج2ص86 ، والمقتضب : ج3 ، ص381 ، وشرح الفصل : ج1 ، ص62، والمخصص: ج17 ، ص121.

3 – البيت من الرجز، وقد ورد فى اللسان، مادة " منى " ، والمقتضب: ج3 ص381، والمخصص : ج17ص124 ، وشرح المفصل : ج1ص62 ، وهمع الهوامع : ج1 ص26 .

ويدل معناها على ما يدل مجموع الاسمين عليه ، ولهذا امتنعوا أن يقولوا للواحد : هذا آحاد ، للاثنين

هما مثنى ، ولم يمتنعوا من ذلك إلا لزيادة معنى في أُحاد على واحد، وفى ثُناء على اثنين " [1] .

أما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتاً نحو قوله تعالى: " أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ " وإما حالاً نحو قوله تعالى: " فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ " وإما خبراً نحو : " صلاة الليل مَثْنى مَثْنى ".

ولكن ، ما السبب فى تكرار اللفظ هنا ؟

يقول الأشمونى:"وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير، ولا تدخلها أل"[2]

وبناءً على ما سبق فإن كل اسم من هذه الأسماء ممنوع من الصرف، لأنه معدول عن لفظه الأصلى إلى لفظ آخر ، كما أن تكرار لفظه المعدول غرضه التوكيد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى منع الصرف على أساس أنه موصوف بنكرة ، وذلك عندما يقع نعتاً أو حالاً أو خبراً.

والذى بدا لى أن هذه الألفاظ أخذت سماعاً عن العرب الفصحاء على وزنين هما " فُعَال ومَفْعَل " نحو : أُحاد ومَوحد ، ثُناء ومَثنى ، ثُلاث

---

1 – درة الغواص : ص532 .

2 – شرح الأشمونى "منهج السالك" : ج2 ، ص514 ، وشرح التصريح : ج2 ص214 ، وحاشية الصبان : ج3 ، ص238 .

ومَثلث... حتى عُشَار ومَعْشر، وأقل هـذه النمـاذج اسـتعمالاً " سُـداس ومسدس ، وسُباع ومَسبع ، وثُمان ومَثمن ، وتُساع ومَتسع " .

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قـول الـسيوطى : " ألفـاظ العـدد المعدولة على وزن "فُعَال ومَفْعَل : المسموع من ذلك : " أُحَاد ومَوْحَـد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربـع ، وخُمـاس ومخمـس ، وعشار ومعشر " (1) .

هذا وقد وقع خلاب بين علماء البصرة والكوفة حول هذه الألفـاظ ، هل هى قياسية ، أم سماعية ؟!

ذهب شيخنا الزَّجَّاج إلى قياسية هذه الألفاظ من أُحاد إلـى عُـشَار قائلاً: "وإنْ عُدِلَتْ أسماءُ العددِ إلى العشرة كلها على هـذا قياسـاً نحـو: "عُشَار وتُساع وخُماس وسُدَاس" ، ولكن "مثنى ومَوْحَد" لم يجىءْ فى مثـل "مَعْشَر" تريد به "عُشَار" وكذلك "متسع" يراد به تُسَاع ، وإنما استعمل مـن هذا ما استعملت العربُ" (2) .

ونفهم من كلام الزَّجَّاج أن المأخوذ سماعاً عـن العـرب " عُـشَار ومَعْشر ، وخُماس ومحمس ، ورباع ومربع ، وثُـلاث ومثلـث ، وثنـاء ومثنى ، وأُحاد وموحد " أما القياسى منها "سـداس ومـسدس ، وسـباع ومسبع، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ".

ويؤيده فى هذا السيوطى قائلاً : " ألفاظ العدد المعدولة علـى وزن فُعَال ومَفْعل ، والمسموع من ذلـك : أحـاد وموحـد ، وثنـاء ومثنـى،

---

1 – المطالع السعيدة : ص107 ، وحاشية الخضرى : ج2 هامش ص100 .

2 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص59 وما بعدها .

وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وخماس ومخمس ، وعُشار ومَعشر[1] واختلف هل يقاس عليه : سُدَاس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع ، فذهب البصريون إلى المنع لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب . والكوفيون والزَّجَّاج إلى الجواز لوضوح طريق القياس فيه وهو المختار ، على أن بعضهم حكى أن هذه المراتب الأربعة مسموعة أيضاً، وصحيحة أبو حيان فقال فى شرح التسهيل: " الصحيح أن البناء من مسموعات من واحد إلى عشرة ، فقد حكى أبو عمرو : إسحاق بن مرار الشيبانى مَوْحَد إلى معشر ، وحكى أبو حاتم فى كتاب الإبل ، ويعقوب بن السكيت : أحاد إلى عشار ، قال :" ولا التفات إلى قول أبى عبيدة فى المجاز : لا نعلمهم قالوا فوق رُبَاع ، فمن علِمَ حجة عليه ، فلو سمى بهذا القسم فهو باقٍ على منع صرفه" [2] .

ونفهم مما سبق أن اللغويين والنحويين يختلفون بشأن القياس على سداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثُمَان ومثمن ، وتُساعو متسع" :

1- البصريون والفراء يمنعون القياس عليهما ، وحجتهم فى هذا أنها لم تسمع عن العرب .

2- الكوفيون والزَّجَّاج يجيزون القياس عليهما ، وحجتهم فى هذا وضوح طريق القياس فيهما .

3- البعض الآخر ذهب إلى السماع فى هذه الألفاظ،فإذا سمعت جاز القياس عليها.

---

1 - المطالع السعيدة : ص107 .

2 - المصدر السابق : ص107 وما بعدها، وهمع الهوامع : ج1ص26 .

والذى أرجحه هنا ما ذهب إليه الزَّجَّاج والكوفيون من أنه يجوز القياس على هذه الألفاظ ، لأن كثير من اللغويين والنحويين صرحوا بذلك ونبهوا عليه كابن السكيت والفراء وابن سيده وغيرهم ، يقول ابن سيده : " وقد ذكر الزَّجَّاج أن القياس لا يُمنع أن يُبنى منه إلى العشرة على هذين البناءين ، فيقال خماس ومخمس ، وسداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، وعشار ومعشر ، وقد صح به كثير من اللغويين منهم ابن السكيت والفراء وبعض النحويين"[1]

وفى موضع آخر يقول : " قال الفراء أنه لا قياس فيما بعد رُباع ، والعرب لا تجاوز رُبَاع ، غير أن الكميت قد قال[2] :

فلم يَستَرِيثُوكَ حتى رَمَيْـ ∴ ـتَ فوق الرجالِ خِصَالاً عُشَارا

الشاهد فيه : قوله "عُشار" جاء على وزن فُعَال ، وهو من العشرة مما لا يقاس عليه . قال ابن سيده :"فجعل "عُشَار" على مخرج " ثُلاث " وهذا مما لا يقاس" [3] .

وذهب ابن يعيش إلى أنه غير مسموع حيث يقول : " وأما وراء رُبَاع إلى عُشَار فغير مسموع ، والقياس لا يمنعه على أنه قد جاء فى شعر الكميت " [4] .

---

1 – المخصص : ج17ص120 .

2 – البيت من المتقارب، وقد ورد فى المخصص : ج17ص125، وشرح المفصل : ج1ص62، واللسان مادة "عشر" .

3 – المخصص : ج17ص125 .

4 – شرح المفصل : ج1ص62 .

والنتيجة التى يمكننا التوصل إليها والذى نخلص إليه أن كل ما كان على وزن فُعَال من واحد إلى عشرة نحو أُحَاد وثُنَاء ... حتى عُشَار هو الذى يجب القياس عليه لوروده فى كلام العرب ولسهولته ، وعدم احتياجه إلى تكلف أو بُعْدٍ عن الواقع اللغوى ، لأن اللغة لا تقف جامدة ، ولكنها تحتاج إلى القياس الذى يساعد على إيجاد ألفاظٍ لم تتكلم بها العرب .

أما " مَفْعل " فلم يأت إلا سماعاً ، وقد صرح بذلك شيخنا الزَّجَّاج قائلاً : "وإن عُدِلَتْ أسماءُ العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو "عشار ، وتساع ، وخماس ، وسداس ، ولكن "مَثنى ، وموحد" ، لم يجىء فى مثل " معشر" تريد به " عُشَار " وكذلك " متسع " يراد به " تساع " إنما استُعمل من هذا ما استعملت العربُ " (1) .

ومما يعضد كلامه ويقويه قول العلامة ابن جنى : " ألا ترى أن فعالاً أيضاً مثال قد يؤلف العدد نحو : أُحَاد وثُنَاء ورُبَاع وكذلك إلى عُشَار" (2) .

وعلى هذا الأساس فإن ما جاء من العدد على وزن " مَفْعل " يكون سماعياً لقلته . فإذا سمع جاز القياس عليه عند الكوفيين والزَّجَّاج ، وحجتهم فى هذا طريق القياس فيها ، أما البصريون والفراء فيمنعون القياس ، لأنها – على رأيهم– لم تسمع عن العرب .

أما ما يجىء على وزن " فُعَال " فيكون قياساً لكثرة مجيئه فى كلام العرب واستعماله . ومن هنا كثرة استعماله يمنعه من الصرف للوصفية مع العدل .

---

1 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص59 وما بعدها .

2 – الخصائص : ج3 ص181 ، وشرح المفصل : ج1 ، ص62 .

10- سكران :

يقول الزَّجَّاج في باب ما لحقته الألف والنون زائدتين: " وذلك نحو: "سَكْرَان " الذى أُنثاه "سَكْرى" فهذا لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو: "غضبان" و "عطشان" و "رَيَّان" قال سيبويه : إنما لم تصرف "فَعْلاَن" هاهنا ، لأنه أشبه " حمراءَ " فى عدة الحروف والتحرك والسكون ، وأن لـ "فَعْلاَنَ " مؤنثاً على حدة كما أن لـ " حمراءَ " مذكراً على حدة ، فأشبهَ " فَعْلاَءَ " هذا الشبه " (1) .

وفى باب ما زيدتْ فيه الألف والنون مما ليست له فَعْلى يقول : " فجميع هذا الباب ينصرف فى النكرة ولا ينصرف فى المعرفة ، وإنما انصرف فى النكرة لأنه أشْبه: " سَكْران " فى الزيادتين ، وانحط عن باب " سكران " لأنه ليس مثله فى الحركة والسكون ، وأنه ليس له مؤنث على حدة نحو عُريان وإنسان " (2) .

ويؤكد هذا الكلام ويقويه قول ابن قتيبة : " كل اسم على " فَعْلان" مؤنثة "فَعْلى" فإنه لا ينصرف فى معرفة ولا فى نكرة ، وكذلك مؤنثه ، نحو: "عطشان ، ورَيَّان ، وغضبان" (3) .

لكن ، ما العلة فى منع كل ما هو على وزن " فَعْلان " من الصرف؟

للجواب على ذلك يقول العلامة ابن جنى : " كل وصف كان على وزن " فَعْلان " ومؤنثه "فَعْلى " فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو " سكران وغضبان وعطشان " لقولك فى مؤنثه " سَكرى وغَضْبى

---

1 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص46

2 – المصدر السابق : ص47 .

3 – أدب الكاتب : ص223 .

وعَطْشى " وذلك لأن هاتين الألف والنون ضارعتا ألفى التأنيث فى نحو : " حمراءَ وصفراءَ " لأنهما زائدتان مثلهما ، ولأن مؤنثهما مخالف لبنائهما، كمخالفة مذكر حمراء وصفراء لهما" [1] .

وبناءً على هذا فإن " فَعْلان " اعنى سكران وغضبان وعطشان أشبه بحمراء فى أن " فَعْلان " فيها الألف والنون زائدتان ، وفعلاء فيها ألفا التأنيث زائدتان ، يقول إمام العربية سيبويه :" إنما لم تُصْرَف " فَعْلان " ها هنا لأنه أشبه " حمراءَ " فى عدد الحروف والتحرك والسكون ، وأن "لفَعْلان " مؤنثاً على حدة ، كما أن لحمراء مذكراً على حدة ، فأشبه " فَعْلاء " هذا الشبه" [2] وقال المبرد : " أما ما كان من ذلك على " فَعْلان " الذى له " فَعْلى " فإنه غير مصروف فى معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث فى قولك : " حمراء وصفراء " الدليل على ذلك أن الوزن واحد فى السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة . وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها " [3] وقد نبه على ذلك ابن يعيش" [4] وابن السراج ، يقول الأخير : " ويمتنع صرفه " حال كونه نكرة ومعرفة ، وهو ما وضع صفة ، وهو مزيد فى آخره ألف ونون... " لأن مؤنثه فَعْلى" بألف التأنيث المقصورة "كسكران وغضبان وعطشانٍ" فإن مؤنثاتها "سكرى وغضبى وعطشى " فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهم

---

1 – اللمع فى العربية : ص215 .

2 – الكتاب : ج3ص215 وما بعدها .

3 – المقتضب : ج3ص335 .

4 – شرح المفصل : ج1ص67 .

ضارعوا التأنيث ، وكذلك كل اسم معرفة فى أخره ألف ونون زيدا معاً ، فهو غير مصروف "[1] .

لكن كيف نتعرف على ألفى التأنيث ، الزائدة التى قلبت همـزة ، والأخرى التى تشبه ألف سكرى وعطشى؟ يقول ابن جنى فـى "حمـراء وبابها " الألفين للتأنيث، وإنما صَاحبةَ التأنيث منهما الأخيرة التـى قلبـت همزة لا الأولى ، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التى هى كـألف " سكرى وعطشى " فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قلبت همزة ، ويـدل على أن الثانية للتأنيث ، وأن الأولى ليست له ، أنك لو اعتزمـت إزالـة العلامة للتأنيث فى هذا الضرب من الأسماء غيَّرت الثانية وحدها ، ولـم تعرض للأولى ، وذلك قولهم حمراوان ..." [2] .

وعلى هذا الأساس فإن الألف والنـون الزائـدتين فـى " سـكران وغضبان " وغيرهما تضارع ألفى التأنيث فى " حمراء " فى عدد الحروف والحركة والسكون ، وأن كليهما ممنوع من الصرف.

غير أن بعض الناس زعموا أن كلام سيبويه فيه تناقض حين قال : جعلوا النون حيث كانت بعد ألف كألف حمراء " [3] وقال المبرد : " النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها " [4] قال أبو نصر : " وحجته أنه قال : قال سيبويه فى باب ما يجرى وما لا يجرى : " جعلوها – يعنى النون – حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها على حالها فـى عـدد الحروف والتحرك والسكون ، ولذلك امتنع غضبان من الصرف فى النكرة

---

1 – الأصول فى النحو : ج2ص84 وما بعدها .

2 – الخصائص : ج1ص202 .

3 – الكتاب : ج2ص216 ط هارون ، ج2 ص10 ط بولاق.

4 – المقتضب : ج3ص335 ، ولعله يقصد بالألف الهمزة .

ثم قال : وهو يدل على أنها ليست تبدل من همزة – مع أن الهمزة لم تكن معهودة هناك ولا متوهمة فتكون النون بدلاً منها . وإنما دعا هذا الـزاعم إلى أن ألزم سيبويه التناقض" [1] قال سيبويه : " إن النون تكون بدلاً مـن الهمزة فى "فعلان فَعْلى" [2] قال أبونصر: "وقد أساء فى التأويل ، وإنمـا أراد سيبويه – رحمه الله – بقوله " جعلوها كألف حمراء " أنها حين أبدلت من ألف التأنيث جعلوها بمنزلتها فى أنه لا ينصرف الاسم الذى هى فيـه فى معرفة ولا نكرة ، فإنما يعنى أنها ، وإن كانت نوناً مبدلة من همزة فى مثال لا تكون إلا للتأنيث فهى تجرى مجرى الهمزة التى هى بـدل منهـا لأنها فى موضعها ، والاسم معها على مثاله مع ما هى بدل منه ، ولـولا ذلك لانصرف فى النكرة ، والهمزة وإن لم تكن معهودة هناك فلا يبطل أن تكون متوهمة ، ولا يبطل البدل ، كما أن " ليس " بدل مـن " لاس" ولـم يتكلم بـ "لاسَ " كما لم يتكلم بالهمزة التى النون بدل منها ، وكما قـالوا : يَدَعَهُ تركه واحدة ، فجعلوه بدلاً من وَدْعَه واحدة ، ولم يتكلم به ..." [3] .

ونستنتج مما سبق أن النون فى " فعلان " ليست بدل من الهمزة فى "فعلاء" وإنما جعلوها كألف حمراء فى ما لا ينصرف سواء أكان معرفة أم نكرة ، لأن النون فى " فعلان " لما أبدلت من ألف التأنيث الممدودة جعلت بمنزلتها فى أن الاسم معها لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، فهى تجرى مجرى الهمزة التى هى بدل منها ، ولولا ذلك لانـصرف الاسـم معهـا فى النكرة .

---

1 – شرح عيون كتاب سيبويه : ص200 وما بعدها .

2 – الكتاب : ج2ص314، ج4ص240 .

3 – شرح عيون كتاب سيبويه : ص201 .

لكن ، كيف جرت الألف والنون فى " سكران وغضبان " مجـرى " الهمزة " فى " حمراء " وبابه ، رغم بعد مخرج الهمـزة عـن النـون ، فمنعتها الصرف للوصفية وزيادتهما ؟

للإجابة عن هذا السؤال يقول الرضى :" اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير، وتَشَابُهَهَا أيضاً بوجوهٍ أُخَرَ لا يضر فواتها نحو :

- تساوى الصدرين وزناً فى " سكر " من سكران كـ "حمرّ" من حمراء.
- وكون الزائدتين فى نحو "سكران " مختصين بالمذكر ، كما أن الزائدتين فى " حمراء " مختصتين بالمؤنث .
- وكون المؤنث فى نحو " سكران " صيغة أخرى مخالفة للمذكر ، كمـا أن المذكر فى نحو حمراء كذلك . وهذه الأوجه الثلاثة موجـودة فـى "فعلان " "فَعْلَى" غير حاصلة فى عِمْرَان وعُثْمان وغَطَفان ونحوهما .

وتشابهها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتنـاع مـن التاء وهما:

- زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدى حمراء معاً .
- كون الزائد الأول فى الموضوعين ألفاً فأنه اجتمع الوجهان فى نَـدْمان وعُرْيان مع انصرافهما فالأصل على هـذا هـو الامتنـاع مـن تـاء التأنيث"[1] .

1- شرح الكافيه : ج1ص60 .

وعلى هذا الأساس فإن علة منع صرف " سكران وغضبان " هي مضارعتها لألف التأنيث الممدودة في " حمراء وصفراء " في هذه الوجوه التي ذكرها الرضي وامتناع دخول تاء التأنيث عليه .

بيد أنه قد سُمع عن العرب أربع عشرة صفة جاءت على " فعلان " ومؤنثها " فعلانة " ، جَمَعَ ابن مالك " اثنتي عشرة" منها في قوله "[1] :

أجِـزْ فَعْلى لفَعْلانا ∴ إذا استثنيت حَبْلانا
ودَخْنَاناً وسَخْنَانا ∴ وسَيْفَناً وصَحْيَانا
وصَوْجَاناً وعَلاَّنا ∴ وقَشْواناً ومَصَّانا
ومَوْتَاناً ونَدْمَانا ∴ وأتْبعْهن نَصْرانا

ويضيف المرادي صفتين استدركهما النحاة على ابن مالك ، يقول :

وزِدْ فيهن خَمْصَانا ∴ على لغةٍ وأَلْيَانا

ونستنتج مما سبق أن هذه الأوصاف الأربعة عشر جاءت على وزن " فَعْلان " مؤنثه "فعلانة " وهذا يعرف بالسماع . أما القياس فيتمثل في أن " فَعْلان " مؤنثه " فَعْلى " .

---

1 - الأشباه والنظائر: ج2ص31 ، وشفاء العليل: ج2ص895 ، وحاشية الصبان: ج3ص232 وما بعدها ، والحَبْلان : الكبير البطن ، وقيل : الممتلئ غيظاً ، والدَخْنان : اليوم المظلم ، والسَخْنان : اليوم الحار ، والسَيْفان : الرجل الطويل ، والصَّحْيان : اليوم الذي لاغيم فيه ، والصَّوْجان : اليابس الظهر من الناس والدواب، والعَلاَّن : الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقير ، والقَشْوان : القليل اللحم من الرجال ، والمصَّان : اللئيم ، والموتان: البليد الميت القلب ، والنَّوْمان: المناوم ، والنَّصْران : واحد النصارى ، والخَصْمان : الضامر البطن ، والألْيان: كبير الألية من ذكور الغنم .

والذى أراه أن الوصف الذى على " فَعْلان " " فَعْلى " نحو "سَكْران وسكرى" وبابه يأتى فى لغة بنى أسد " فَعْلان " " فَعْلانة " يقول الرضى : " كل ما يجيء منه " فَعْلى " لا يجيء منه " فعلانة " فى لغتهم إلا عند بنى أسد ، فإنهم يقولون فى كل "فَعْلان" جاء منه "فَعْلى" و"فَعْلانة" أيضاً نحو "غضبانة" و"سكرانة" ، فيصرفون إذن فَعْلان فَعْلى ، وهذا دليل قوى على أن المعتبر فى تأثير الألف والنون انتفاء التاء ، لا وجود فَعْلى" (1) .

ونفهم من هذا أنه إذا سمع " غضبان " ، مؤنثه " غضبانة " بشرط أن يكون صفة فإنه منصرف عند بنى أسدٍ لتأنيث مفرده بالتاء . أما القياس فيحتم منع غضبان الصرف لمنع مؤنثه "غضبى " الصرف وذلك لتأثير الألف والنون فى انتفاء تاء التأنيث . وامتناع دخول تاء التأنيث فى القياس لا يخص الصفات فقط ، وإنما يشمل الأعلام كذلك ، يقول ابن يعيش : " الأعلام نحو : " مَرَوان وعَدْنَان " لا يدخل عليهما تاء التأنيث ، لا تقول مروانه ولا عدنانة ، لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص" (2)

وأياً كان الأمر فإن اللغويين والنحاة يتفقون على منع كل ما كان على وزن " فَعْلان " من الصرف نحو " سكران وغضبان وعطشان وريان " لأن كل اسم من هذه الأسماء صفة جاءت على " فَعْلان " ومؤنثه على " فَعْلى " وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتحقيق الفرعيتين به ، فرعية المعنى ، وفرعية اللفظ ، أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية ، وهى فرع عن الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفى التأنيث فى نحو " حمراء " فى انهما فى بناء يخص المذكر ، كما أن

---

1 – شرح الكافية : ج1ص60 .

2 – شرح المفصل : ج1ص67 .

وعلى هذا الأساس فإن علة منع صرف " سكران وغضبان " هـــى مضارعتها لألف التأنيث الممدودة فى " حمراء وصفراء " فى هذه الوجوه التى ذكرها الرضى وامتناع دخول تاء التأنيث عليه .

بيد أنه قد سُمع عن العرب أربع عشرة صفة جاءت على " فعلان " ومؤنثها " فعلانة " ، جَمَعَ ابن مالك " اثنتى عشرة" منها فى قوله "[1] :

أجــزْ فَعلـــى لفَعْلانـــا ∴ إذا اســـتثنيت حَبْلانـــا
ودَخْنَانـــاً وسَـــخْنَانا ∴ وسَـــيْفَناً وصَـــحْيَانا
وصَـــوْجَاناً وعَلاَّنـــا ∴ وقَـــشْواناً ومَـــصَّانا
ومَوْتَانـــاً ونَـــدْمَانا ∴ وأتْـــبِعْهن نَـــصْرانا

ويضيف المرادى صفتين استدركهما النحاة على ابن مالك ، يقول :

وزِدْ فيهن خَمْصَانا ∴ على لغـــةٍ وألْيَـــانا

ونستنتج مما سبق أن هذه الأوصاف الأربعة عشر جاءت على وزن " فَعْلان " مؤنثه "فعلانة " وهذا يعرف بالسماع . أما القياس فيتمثل فى أن " فَعْلان " مؤنثه " فَعْلى " .

---

1 – الأشباه والنظائر: ج2ص31 ، وشفاء العليل: ج2ص895 ، وحاشـــية الـــصبان: ج3ص232 وما بعدها ، والحَبْلان : الكبير البطن ، وقيل : الممتلـــئ غيظـــاً ، والدَخْنان : اليوم المظلم ، والسَخْنان : اليوم الحار ، والسَيْفان : الرجل الطويل ، والصَّحْيان : اليوم الذى لاغيم فيه ، والصَّوْجان : اليابس الظهـــر مـــن النـــاس والدواب، والعَلاَّن : الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقير ، والقَشْوان : القليـــل اللحم من الرجال ، والمصَّان : اللئيم ، والموتان: البليد الميت القلب ، والنَّوْمان: المناوم ، والنَّصْران : واحد النصارى ، والخَمْصان : الضامر البطن ، والألْيان: كبير الألية من ذكور الغنم .

فكما لا نقول : زيدانٌ ، فلا نقول : غضبانٌ ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنىً ، ألا ترى أن العرب لا تقول فى مؤنثه : فعلانة ، وكذلك لا تقول فى التصغير : غُضَيْبين على هذا القياس" [1] .

ونحن لا نتفق مع السهيلى فى كلامه هذا ، ولا يمكن للعقل أن يتقبله، لأن هذه الصفات نحو " سكران وغضبان " صفات مفردة مزيدة بالألف والنون ، فكيف يضارع صفات مفردة بأسماء مثناه ، ولم يوجد وجه شبه بينهما ، وبالتالى لا توجد علة فى كلامه تجعله ممنوعاً من الصرف ، وإنما العلة المانعة للصرف فى هذه الصفات المزيدة بالألف والنون هى امتناع دخول تاء التأنيث عليها قياساً، رغم ورود بعضه سماعاً مؤنثاً بالتاء ، وبذلك يكون مصروفاً فى لغة بنى أسد .

وقد نَصَّ الزَّجَّاج على أن النون وقعت بدلاً من ألف التأنيث فى " صَنْعاء وبهراء " يقول : قال أبو إسحاق : ومع هذا أن سيبويه ذكر فى موضوع آخر أن النون تقع بدلاً من ألف التأنيث فى نحو قولك فى : "صَنْعاء" و "صَنْعانِىّ" و"صَنْعاوِىُّ " الأكثر ، وفى بَهْرَاء : " بَهْرانِىُّ " فهذا قياس هذا الباب ، فالحجة من امتناعه الصرف الحجة التى ذكرناها فى " حَمْراء " إذا كان مثلها " [2].

ويؤكد هذا الكلام ويقويه قول المبرد : " فأما بدل النون من الألف فقولك فى " صنعاء ، وبهراء" : "صنعانى وبهرانى" [3] .

---

1 – أمالى السهيلى : ص37 .

2 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص46 .

3 – المقتضب : ج3ص335 .

والذى أرجحه أن إبدال النون من الهمزة لا يكون إلا فى النسب إلى صنعاء وبهراء ، حيث قلبوا الهمزة نوناً فقالوا : صنعانىّ وبهرانىّ ، والقياس قلبها واواً ، فقالوا : صنعاوى وبهراوى ، وأن هذا يعد لغة من اللغات، يقول ابن عقيل : " إبدال النون من الهمزة شاذ ، وأن فَعْلان فَعْلى مطرد، وأيضاً فسكران للمذكر لا تكون نونه بدل همزة تكون للمؤنث" [1] وقال الرضى: "صنعانى وبهرانى" من شواذ النسب ، وقياسه: "صنعاوى وبهراوى " فلا تدعى من أجله النون فى سكران عوضاً من الهمزة ، كما أنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها " [2] .

وخلاصة كل ما سبق أن استعمال " سكران " مصروفاً منوناً يعد لهجة من اللهجات تنسب إلى بنى أسد ، حيث يصرفون ما لا ينصرف ، ويقع منهم ذلك فيما علة منعه الوصفية وزيادة الألف والنون ، فيقولون لست " بسكرانٍ " [3].

11- مصر :

يقول الزَّجَّاج في باب أسماء الأرضيين والبلدان : " وزعموا أن قوله عز وجل : " اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ " [4] أنه يرادُ به مِصر من الأمصار . وقال بعضهم : يريد " مصرَ " بعينها . فإنْ أراد "مصرَ" بعينها فإنما صَرَفَ ، لأنه جُعِلَ اسماً للبلد ، لا للبلدة [5] وفى كتابه معاني

1 - المساعد على شرح التسهيل : ج3ص8 وما بعدها .

2 - شرح الكافية : ج1ص60 .

3 - فى اللهجات العربية : ص 83 .

4- سورة البقرة:آيه /61 .

5- ما ينصرف وما لا ينصرف :ص70.

القرآن يقول : " وقوله عز وجل "اهْبِطُواْ مِصْراً " الأكثر في القراءة إثبات الألف .

وقد قرأ بعضهم "اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ " بغير ألف ، فمن قرأ مصراً بالألف فله وجهان : جائز أن يراد بها مصراً من الأمصار، لأنهم كانوا في تيه، وجائز أن يكون أراد مصر بعينها ، فجعل مصراً اسماً للبلد ، فصرف لأنه مذكر سمى منكراً ، وجائز أن يكون مصرٌ بغير ألف على أنه يريد مصراً بعينها كما قال عز وجل : "ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ " [1] وإنما لم يصرف لأنه للمدينة فهو مذكر سمى به مؤنث " [2] وفي موضع آخر يقول: " وقوله عز وجل : " وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ " [3] مصر مفتوحة في موضع الجر إلا أنها لا تنصرف ، لأنها اسم والمدينة بعينها، وهي معرفة [4] وفي موضع آخر يقول: وقوله عز وجل "أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي"[5] مصر هاهنا يعني بها مدينة مصر المعروفة ، فهو مذكر سُمىَ به مؤنث ، لأن المدينة الغالب عليها التأنيث ، وقد يجوز ملك مصر ، يذهب به إلى أن مصر اسم لبلدٍ ، وهذا فيه بُعْدٌ من قِبَلِ أن أكثر ما يستعمل البلد لما يضم مدناً كبيرة نحو بلاد الرُّوم وبلاد الشام وبلد خراسان ، ويجوز أن تصرف مصراً إذا جعلته اسماً لبلدٍ عند جميع النحويين من البصريين" [6]

1- سورة يوسف : آية/99.

2 - معاني القرآن : ج1، ص 144

3- سورة يوسف : آية 21

4- معاني القرآن : ج3، ص 98

5- سورة الزخرف : آية 51.

6- معاني القرآن : ج4، ص 414 وما بعدها.

ويعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول سيبويه : " بلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل "اهْبِطُواْ مِصْراً" ... إنما أراد مصر بعينها [1] وقال المبرد: "ويحتجون بأن مصرَ غير معروفة فى القرآن ، لأن اسمها مذكر عَنَيْتَ به البلدة، وذلك قوله عز وجل: " أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ " فأما قوله " اهْبِطُواْ مِصْراً " فليس بحجة عليه ، لأنه مصرٌ من الأمصار ، وليس مِصرَ بعينها [2] وقال الخضرى : "مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه ، وليس كهند ، لأنه منقول من مذكر ، وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام ، كما فقل عن عيسى بن عمر ، وإنما صرف فى " اهْبِطُواْ مِصْراً " لتأويله بالمكان ، أو لأنه غير معين ، أى مصراً من الأمصار" [3] وقد قُرِئ " اهْبِطُواْ مِصْراً " بغير تنوين" [4] وقال النجار : " استدلوا بقوله تعالى : " اهْبِطُواْ مِصْراً " أن مصر فى الأصل اسم لمذكر ، وهو مصر بن نوح عليه السلام ، ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهى مؤنثة ، وُردَّ بأنه بجواز أن يكون المراد مصراً من الأمصار ، لا مصر المعروفة فليس علماً ، أو المراد المكان ، فهو علم لمذكر" [5].

ونفهم مما سبق أن " مصر " ممنوعة من الصرف لأنها اسم مؤنث للمدينة ، منقول من مذكر سمى به مؤنث.

وعلى الطرف الآخر تتصرف "مصر" ولا تمنع من الصرف لأنه مذكر سمى به مذكر ، اسم بلدٍ غير معين ، أى مصر من الأمصار ،

1- الكتاب : ج2، ص 23، ج3، ص 242.

2- المقتضب :ج3 ص 351 وما بعدها

3- حاشية الخضرى : ج1 ، ص104.

4- إتحاف فضلاء البشر : ج1ص395.

5- منار السالك : هامش ص 189

وإنما يخرج التأنيث من التذكير" يعنى أن كل شئ مؤنث ، فله اسم مذكر ، وفى الأشياء ما لا يسمى باسم مؤنث ، والتأنيث يخرج من التذكير ، لأن المؤنث نفسها هى مذكر بغير اللفظ الذى أنثتها " [1] وإما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمى وأحسبه قول أبى عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا ، رأوا صرفه جائزاً ويقولون نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرناه، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذى إحدى حالتيه حالُ خفة أحق بالصرف ، كما أنا لو سمينا رجلاً أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرفٍ ليس له مانع لم يكن إلا الصرف" [2].

والخلاصة أن "مصر" ممنوع من الصرف للتأنيث مع العلمية . أما من رأى صرفها فعلى أساس أنها اسم بلد مذكر ، أو لأنه مؤنث معرفة على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

وقد نص أبو حيان على أن تسكين عين (فَعَل) اسماً كان أو فعلاً يعزى إلى بنى تميم .

12- أمس :

ويقول الزجاج : " وزعم سيبويه أن بنى تميم يمنعون " أمس" من الصرف فى الرفع فيقولون : " ذهب أمسُ بما فيه " لأنه قد خرج من باب الظروف ، ويوافقون غيرهم على الكسر فى الظروف " [3] وفى موضع آخر يقول : قال سيبويه: سألت الخليل عن "أمس" فقال : إذا سميت به

1- شرح كتاب سيبويه : ج2، ص 50.

2- المقتضب : ج3، ص 352.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

رجلاً فهو مصروف ، لأن " أمس " فى بابه ليس على الحد ، ولكنه لما كثر فى كلامهم ، وكان من الظروف جعلوه على حال واحدة ، كما فعلوا بـ " أين " وألزموه الكسر ، لأن حركته ليست بحركة إعراب ، وإنما هى كحركة " غَاقِ " [1].

ومن قبل الزَّجَّاج نبه على هذا سيبويه قائلاً : " واعلم أن بنى تميم يقول فى موضع الرفع " ذهب أمسُ بما فيه " و " ما رأيته مُذْ أمسَ " فلا يصرفونه فى الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام، لا عما ينبغى أن يكون عليه فى القياس ، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع فى النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه ، تركوا صرفه كما تركوا صرف " أُخَرَ " حين فارقت أخواتها فى حذف الألف واللام منها ، وكما تركوا صرف " سحر " ظرفاً، لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه ، فلما صار معرفة فى الظروف بغير الألف واللام خالف التعريف فى هذه المواضع فصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه فى هذا الموضع ، كما ترك صرف أمس فى الرفع " [2].

ونستنتج مما سبق أن "أمسَ" معدول عن الأمس المعرف بالألف واللام ، وقد منع من الصرف عند بنى تميم للعلمية والعدل فى جميع الأحوال ، أى يرفع بضمة واحدة من غير تنوين كقولنا : ذهب أمسُ بما فيه ، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين كقولنا : رأيت أمسَ بما فيه ،

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 122 وما بعدها ، ومعانى القرآن للزجاج: ج2، ص 43.

2- الكتاب: ج3 ، ص 283 وما بعدها.

ويجر بالفتحة بدلاً من الكسرة ، كقولنا : "مررت بأمسَ بما فيه " بعدة شروط :

1 - أن يكون مراداً به اليوم الذى يليه يومك.

2- لم تضف ولم تقترن بالألف واللام.

3- لم تقع ظرفاً ، فإذا كان ظرفاً مراداً به معين بُنِى بإجماعهم ، ولم يصغر ، ولم يكسر" [1] أى لا يجمع جمع تكسير ، لأنه عَلَمٌ على اليوم الذى يليه يومك معدولاً عن الأمس المعرف بـ أل.

وبناء على هذا الكلام فإن النحاة متفقون على بنائها كما يقول الدكتور أحمد ياقوت : " إذا أردت بها يوماً معيناً ، هو اليوم الذى قبل يومك ، أى أنها " اسم " هنا محدودة المعالم ، واضحة المفهوم مثلها فى ذلك مثل المعرفة ، فلا لزوم إذن للإعراب أو التبيين ، وكان البناء أولى بها ، أما إذا أريد بأمس يوم من الأيام الماضية دون تعيين أو تحديد كان الإعراب من نصيبها " [2] .

أما قول الشاعر [3] :

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا .:. عَجَائزاً مِثْلِ الأفعالى خَمْسَاً

1- أوضح المسالك : ج3 ، ص 351، وحاشية الصبان : ج1، ص 63 ، وشرح الأشمونى : ج2، ص 536 وما بعدها ، وشرح التصريح : ج2، ص 226.

2- فى علم اللغة التقابلى : ص 116.

3- لم يعرف قائله ، وقد ورد فى ما ينصرف: ص123، والكتاب: ج3 ، ص 283، ومنار السالك: ص 195، وشرح الأشمونى : ج2، ص 537، وشرح التصريح : ج1، ص 225، وشرح شذور الذهب : ص 99.

فإنما جر بـــ " مُذْ " وقد كان يرفع بها ، فأجراها في ترك الصرف في الجر ، كما فعل في الرفع إذ معنى الرافعة معنى الجارة " [1] .

الشاهد في هذا البيت : " أمس " فهي ظرف زمان مجرور بـــــ " مُذْ " وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع مـــن الـــصرف للعلمية والعدل ، والألف للإطلاق.

أما أهل الحجاز " فيبنونه على الكسر مطلقاً في الرفـــع والنـــصب والجر ، فيقولون- مثلاً- "ذهب أمسِ بما فيه " ، و" اعتكفت أمسِ " ، و " عجبت من أمسِ " هذا على تقديره مضمناً معنى اللام " [2]

قال الشاعر: [3]

اليومَ أعلمُ ما يجئُ بـــه ∴ ومضى بفضل قضائه أمسِ

الشاهد فيه : " أمس " للفعل مضى مبني على الكسر في محل رفع عند أهل الحجاز.

والذي أرجحه أن بناء " أمس " على الكسر في جميـــع الأحـــوال يرجع إلى كثرة الاستعمال ، يقول الزَّجَّاج : " لكنه لما كثُر في كلامهـــم ، وكان من الظروف جعلوه على حالٍ واحدة كما فعلوا بـــ " أين " وألزمـــوه الكسر ، لأن حركته ليست حركة إعراب ، وإنما هي كحركة غَاقِ " [4].

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

2- شرح قطر الندى: ص 20، وأوضح المسالك : ج3 ، ص 352، وشرح التصريح: ج2، ص 226، ومنار السالك : ص 196، وشرح عيون كتاب سيبويه : ص 206.

3- البيت من بحر الكامل وقائله : تبع بن الأقرن ، أو أسقف نجران ، وقد ورد فـــي اللسان مادة "أمس"، وشرح قطر الندى : ص21، وشرح شذور الـــذهب : ص99 ، وشرح التصريح : ج2 ص226، ومنار السالك : ص196.

4- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 122.

ومما يعضد كلام الزَّجّاج ويقويه قول إمام العربية سيبويه :

" وسألته رحمة الله عن "أمس" اسم رجل فقال: مصروف ، لأن أمس ليس هنا على الحد ، ولكنه لما كثر فى كلامهم ، وكان من الظروف تركوه على حال واحدة ، كما فعلوا ذلك " بأين " وكسروه كما كسروا غاقٍ ، إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب ، كما أن حركة غاقٍ لغير إعراب ، فإذا صار اسما لرجل انصرف لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع ، كما أنك إذا سميته بغاقٍ صرفته ، فهذا يجرى مجرى هذا ، كما جرى ذا مجرى لا" [1] .

ونفهم من كلامهما أن " أمس" لما كثر فى كلامهم بنوه وحركوا آخره بالكسر تشبيها بغاق ، يقول أبو نصر: " يعنى أن " أمس" كان أصله أن يكون معرفة بالألف واللام ، ونكرة دونهما كاليوم والحين ونحوهما من الظروف ، ولكنهم عدلوه عن الألف واللام وجعلوه معرفة دونهما ، فاجتمع فيه العدل ، وأنه لا يتصرف ، أعنى أنه لا يكون إلا لليوم الذى يلى يومك ، وأنه كثر فى كلامهم، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء بنوه وحرك آخره بالكسر تشبيهاً بغاقٍ ، لأنها حركة لغير إعراب كحركة غاقٍ"[2] .

ونفهم مما سبق أن علة بنائه تضمنه "أل" التى للتعريف ، ثم عدلوه عنهما وجعلوه معرفة من غير الألف واللام ، وأنه يكثر فى الاستعمال ، يقول ابن الأنبارى: " إن أمس بنيت لأنها تضمنت لام التعريف ، لأن الأصل فى " أمس" الأمس ، فلما تضمنت معنى الحرف وجب أن تبنى" [3]

1- الكتاب : ج2 ، ص 43 ، ط بولاق ، ج3 ، ص 283 ط هارون.

2- شرح عيون كتاب سيبويه : ص 204 وما بعدها.

3- أسرار العربية : ص 32.

ويقول شيخنا الزَّجّاج مبيناً سبب بنائه : " إن "أمس" وجب ألا يعرب ، لأنه أشبه الحروف التى جاءت لمعنى ، لأن معناه : أن كل يوم يلى يومك يقال له: " أمس " فهو معرفة من غير جهة التعريف ، لأن تعريفه " الأمس كما أن تعريف " غدٍ " الغد ، فلما كان كذلك وكان ظرفاً ، وضُمِّنَ معنى الألف واللام وجب إسكانه ، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين" [1] .

ومن ثم لجأ اللغويون والنحاة إلى التضمين ، وتركوا الدلالة على تعريفها، يقول ابن مالك: " وسبب بنائه تضمين معنى حرف التعريف" [2].

ونستنتج من كل ما سبق أن علة بناء "أمس" التخلص من التقاء الساكنين عند تضمينه معنى " أل " فلما كان ظرفاً وجب إسكانه ، ثم بناؤه على الكسر منعاً من التقاء الساكنين ، فأدى هذا إلى التخفيف وسهولة النطق به تشبيهاً له بالأصوات نحو "غاقِ" وقد ورد بنائه فى الشعر العربى[3] .

وأيا كان الأمر فإن أصل كلمة " أمس" البناء والتعريف ، فإذا نونت نكرت ، ويكون تنوينها تنوين التنكير ، بيد أن التعريف هو الذى سَبَّبَ بناءها ، لأنه الأصل ، فالأصل أن تستخدم تلك الكلمة لتحديد يوم معين مع البناء ، أما إذا خرجت من التعريف إلى التنكير فإنها تعرب وتتصرف ، فإذا قصد به معنى – كما يقال أستاذنا الدكتور طاهر حموده – وهو اليوم السابق بشرط تجرده من " أل " والإضافة، وبقائه مفرداً ، فإذا جمع أو أضيف أو دخلته "أل" عاد إليه الإعراب" [4] ويقول

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

2- شرح الكافية الشافية : ج3 ، ص 1482.

3- انظر الشاهد السابق.

4- أسس الإعراب : ص 23.

الأشمونى:" ولا خلاف فى إعراب أمس إذا أُضِيفَ أو لُفِظ معــه الألــف واللام، أو نُكِّرَ أو صُغِّر أو كُسِّر[1] " .

ومعنى هذا أنه يعرب إعراب الاسم المنصرف لزوال علة بنائه ، ينصرف إذا كان نكرة نحو قولنا: " كل غداً يصير أمساً " وينصرف أيضا إذا كان مضافاً نحو : "مضى أمسُنا " وينصرف أيضا إذا دخلته أل نحو: " ذهب الأمسُ بما فيه " وينصرف أيضا إذا صُغِّر نحو : "أُمَيْس" أو ثُنِّــى " أَمْسَيَان " أو جمع تكسير نحو : " أُمُوسٍ " فهو معــرب إجماعــاً إعــراب الاسم المنصرف لزوال علة بنائه وهى التعريف وكثرة الاستعمال.

وقد ورد هذا منصرفاً فى الشعر العربى . يقول الشاعر [2]:

مَرَّتْ بنا أَوَّلَ من أُمُوْسٍ ∴ تَمِيْسُ فينا مَيْسَةَ العروس

الشاهد فيه : " أُمُوْسٍ" جمع أمس ، وهو اسم معرب منصرف مجرور بـــ من وعلامة جره الكسرة لأنه جمع تكسير ، وهذا الجمع من خصائص الأسماء.

وقال آخر: [3]

فإنى وقفت اليومَ والأمسَ قبله ∴ ببابك حتى كادت الشمسُ تَغْرُبُ

الشاهد فيه : "الأمس" معرفة مقترنة بـــ" أل " ورويــت بالنــصب لأنها اسم معطوف منصوب .

1- شرح الأشمونى " منهج السالك " : ج2 ، ص 537.

2- لم يعرف قائله ، وقد ورد فى اللسان مادة "ميس" وشرح شذور الذهب : ص 100.

3- البيت من بحر الطويل وقائله نصيب بن رباح الأموى ، وقد ورد فى شرح شذور الذهب : ص 101، وديوان نصيب بن رباح : ص 86 ، والصاحبى لابن فارس : ص 202.

وقد روى " الأمس " بالنصب على أنه معـرب منـصوب علـى الظرفية بالفتحة الظاهرة ، ويروى بالجر ، فإما أن تقدره مبنياً على الكسر فى محل نصب ، وإما أن تقدره منصوباً بفتحة مقدرة علـى آخـره منـع ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، فكأن الشاعر بعد أن قال "وقفـت اليوم" توهم أنه قد أدخل "فى" على الظرف ، فقال وقفت فى اليوم ، فَجَـرَّ الأمس بالعطف على اليوم المجرور ، وذلك كما تقول: " ليس محمد قائماً ولا قاعداً " فتجر قولك " قاعداً " على توهم أنك قد قلت : " لـيس محمـد بقائم ولا قاعد " [1] وقال الصبان : " وروى أيضاً بالكسر على اعتبار أن "أل" زائدة ، أو على الإعراب ، وهو في موضع نصب ، وقد دخلت عليه " أل" ، وخرج على أن " أل " زائدة لغير تعريف ، واستـصحب معنـى المعرفة فاستديم البناء ، أو لأنها المعرفة ، وجر على إضـمار البـاء ، فالكسر إعراب لا بناء"[2] كما فى قوله تعالى "فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ" [3] " فالكسرة فى الأمس كسرة إعراب لوجود "أل".

وعلى هذا الأساس نلحظ أن أصل "أمس" البناء والتعريف ، فـإذا نونت نكرت ، ويكون تنوينها تنوين التنكير . لكن العـرب إذا اسـتعملته بالألف واللام ، أو مضافاً أعربته [4] .

قال زهير:[5]

وأعلمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبلهُ ∴ ولكننى عن عِلْمِ ما فيَ غدٍ عمِ

1- شرح شذور الذهب : هامش ص 101.

2- حاشية الصبان : ج3، ص 368.

3- سورة يونس : آية/24.

4- ابن الربيع ، البسيط :ج1، ص 482.

5- ديوان زهير ، ص 51، ورد كذلك فى البسيط لابن الربيع: ج1، ص 484.

فكلمة الأمس : اسم معطوف على اليوم مجرور مثله ، وليس فى العرب من يبنيه فى هذه الحال ، وذلك لأن (أل) من خصائص الأسماء ، فلما وجدوها فى الكلمة جعلوها بعيدة عن شبه الحرف الذى هو علة بناء ، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب ، ولا إشكال فيها ، ووردت كذلك بالكسرة وهو محل إشكال، وقد خرَّجها النحاة على أحد الوجهين:

الأول: البناء ، وذكروا أن محله وجوب الإعراب إذا كانت (أل) معرفة ، وهى هنا ليست معرفة ، بل هى عندهم فى هذا البيت زائدة.

الثانى: الإعراب على اعتبار أنه قدر دخول "فى" على التوهم ، ثم عطف عليه التوهم ، أى جُر بالتوهم" [1]

والذى بدا لى– كما يقول ابن الربيع – أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف فى حالتى رفعه وجره بـ "مُذْ" أو "مُنْذُ" فحسب ، يقول : " فإن كان معرفة بغير ألف ولام أو إضافة ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وبنو تميم ينظرون : فإن كان موضع نصب أو خفض بغير مذ ومنذ أجروها مجرى اسم ما لا ينصرف ، هذا الذى ذكرته مذهب سيبويه [2].

ويعضد هذا الكلام ويقويه قول شيخنا الزَّجَّاج : " أن بنى تميم يمنعونه الصرف فى الرفع فيقولون : " ذهب أمسُ بما فيه " لأنه قد خرج من باب الظروف، ويوافقون غيرهم على الكسر فى الظروف " [3].

1– ابن هشام ، شرح شذور الذهب : ص 102.

2– ابن الربيع ، البسيط : ج1، ص 482.

3– ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

لكنه يصرف إذا كان علماً ، يقول الشيخ يسين: " أما أهل الحجاز وتميم فيصرفونه إذا كان علماً ، يقول : "وإذا سميت بـ (أمس) رجلاً على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف "غَاقٍ" إذا سميت به ، وذلك أن كل مفرد مبنى تسمى به شخصاً ، فالواجب فيه الإعراب مع الصرف ، وإن سميت به على لغة بنى تميم صرفته أيضاً فى الأحوال كلها ، وأنه لابد من صرفه فى النصب والجر ، لأنه مبنى على الكسر عندهم فيها ، وإذا صرفته فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع أيضا ، إذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب ، غير منصرف فى الرفع" [1].

وقال السهيلى : " وتلك العلمية مثلها الموجودة فى " أطرقا " وهى اسم علم لمكان فى الحجاز من منازل خزاعة وهذيل ، وقد جاء بلفظ الأمر " [2].

وفى موضع آخر يقول : ".والعلمية فيه عندى ليست كهى فى "زيد" و"عمرو" ولكنها هى فى " أسامة " و" ثعالة " اسم علم لا يختص به واحد من الجنس ، أى الجنس كان ، فهى مسمى بذلك الاسم ، كما أن "أمس" أى الأيام كان إذا ولى يومك ماضياً فهو "أمس" [3] .

وإذا كانت أمس علماً جاء على صورة الماضى فكان الأولى بالسهيلى أن يعربها على الحكاية – على حد قول الدكتور أحمد عفيفى- كما فى "أطرقا" غير أنه يعترف ببناء أمس ، وينسى أن الأعلام لا تبنى ، بل يمكن أن تمنع من الصرف ، كما فى أسامة وثعالة ، وهما المثالان اللذان أوردهما ، فهما ليسا مبنيين ، فيبقى القول بأن " أمس " معرفة

1- حاشية يسين على التصريح :ج2 ، ص 226.

2- السهيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص 114 وما بعدها.

3- المصدر السابق: ص 155، وقارن بما ورد فى شرح التصريح : ج2، ص 266.

محدودة ، ولقوة التحديد فيها بنيت ، فإذا ما قصد بها معنى غير معين أعربت ونونت" [1].

ونستنتج من هذا الكلام أن "أمس" إذا نكر وأعرب ونون تنوين التنكير ، وبذلك يكون شبيه بالأصوات "غاقٍ غاقٍ" و " صَه صَه" ، لكنهم لما عدلوه عن الألف واللام وجعلوه معرفة ، أضحى معدولاً مبنياً.

وخلاصة كل ما تقدم أن " أمس" إذا أريد به يوماً معنياً ، وهو اليوم الذى قبلك ، فإن للعرب فيه ثلاث لغات:

1- البناء على الكسر مطلقاً وهى لغة أهل الحجاز.

2- إعرابه إعراب ما لا ينصرف وهى لغة بنى تميم.

3- إعرابه إعراب مالا ينصرف فى حالة الرفع خاصة ، وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر ، وهى لغة جمهور بنى تميم.

والذى أرجحه هنا بناءه على الكسر ، لأنه هو الأفصح ، وهو الأكثر استعمالاً ولسهولته فى النطق وخفته ، على لغة أهل الحجاز ، بشرط أن يراد به مُعيناً ، ولم يضف ، ولم يعرف بـ أل ، ولم يجمع جمع تكسير ، ولم يصغر ، وسر بنائه عندهم تضمنه معنى" أل " التى للتعريف، أما إذا فُقد شرط من الشروط الخمسة السابقة فإنه يعرب عند بنى تميم إعراب مالا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن "الأمس" المعرف بـ أل ، نحو قولنا - مثلاً- مضى أمسُ ، واعتكفتُ أمسَ ، وما رأيته مُذْ أمسَ.

1- التعريف والتنكير : ص 178.

الفصل الخامس

اللهجات الواردة في صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية

اعتنى العرب منذ القدم بالشعر اعتناءً بالغاً وجعلوه سجلاً لمفاخرهم ومآثرهم ، فقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – : "أيها الناس عليكم بديوانكم شعر الجاهلية ، فإنه فيه تفسير كتابكم ومعانى كلامكم"[1] فإذا خفى علينا الحرف من القرآن الذى أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها ، فالتمسنا معرفة ذلك منه ، وقد وصف عبد الله بن عباس الشعر بقوله : " الشعر ديوان العرب" [2] .

ومن ثم اهتم النحاة بالشعر اهتماما يفوق اهتمامهم ببقية مصادر الاحتجاج الأخرى وجعلوه حجة لإرساء قواعدهم ، ومن ثَمَّ كان البصريون فى سماعهم متشددين ، فلم يسمعوا إلا من قبائل قليلة كانت فى بوادى وشرق الجزيرة العربية عدوها فصيحة ، وقد دفعهم إلى هذا حرصهم الزائد على حفظ اللغة وصيانتها ، فرأوا حفظهم فى ذلك التشدد، ولذلك تمسك البصريون – كما يقول الدكتور محمد حماسة – إلا أبا الحسن الأخفش ، وأبا على الفارسى وابن برهان بقاعدتهم التى افترضوها ، فلم يبيحوا ذلك فى شعر ولا غيره " [3] وبسبب هذا الضيق كان استقراؤهم ناقصاً ، حيث ذهب عنهم سماع كثير من كلام العرب ، فلما وضعوا أحكامهم وأقيستهم بمقتضى ذلك الاستقراء اعتزوا بها ، وحاولوا التمسك بها وتطبيقها على كلام العرب ، لكنهم وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف تلك الأحكام وتهدمها ، فما يصنعون ؟ هل يتركون أحكامهم وأقيستهم معتزون بها ؟ أم يتجاهلون الشواهد الصادرة عن العرب الفصحاء والمخالفة لها ؟ لا هذا ولا ذاك ،

---

1 – تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن : ج 1 ص 111 .

2 – ابن رشيق، العمدة : ص 405 ، السيوطى ، الإتقان فى علوم القرآن: ج 2 ص 67.

3 – د : محمد حماسة عبد اللطيف ، الضرورة الشعرية فى النحو العربى : ص 405، وقارن بما ورد فى الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج 2 ص 493 .

وإنما لجأوا إلى التأويل والتعليل ليردوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم ، ومن أجل ذلك استفادوا من منهج القياس الدائم مع التعليل ، وهو -كما يقول الدكتور إبراهيم السامرائى- منهج المتكلمين الذين يحرصون على الأخذ بالعلل والأسباب ، وهكذا طرحوا الشئ الكثير مما لم يروا له وجهاً فى قواعدهم فتأولوا ما وسعهم التأويل ، وحملوا على الخطأ ما لم يستطيعوا رَدَّهُ إلى وجهه ، كما فعلوا فى تخطئة جماعة من أهل القراءات [1] فالكلام الفصيح الذى لا يحتمل الشك فى فصاحته ، ثم مع ذلك لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونه ويخرجونه ، وذلك إذا ورد فى القرآن الكريم ، أو روى رواية محققة عن فصحاء العرب الأقدمين" [2] .

ونحن إذا نظرنا فى معنى الضرورة الشعرية بالنسبة للغة المجتمع ، رأينا أنها اعتراف بالفرق بين نوعين من استعمال اللغة فى الطبقة الواحدة من الناس ، فالشخص يكون فصيحاً ، فيحدث بالنثر بقواعد ونظم خاصة ، فإذا انتقل إلى الشعر جاز له ما لا يجوز له هو نفسه فى النثر[3].

لكن ما مفهوم الضرورة الشعرية فى اللغة العربية ؟

أولاً مفهومها فى اللغة :

يقول صاحب اللسان الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، تقول حملتنى الضرورة على كذا وكذا ، وقد اضطر فلان إلى كذا ......[4]

---

1 – النحو العربى "نقد بناء" : ص 36 وما بعدها .

2 – د : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة، ص 9 .

3 – د : محمد أبو الفرج ، مقدمة لدراسة فقه اللغة : ص 112

4 – ابن منظور ، اللسان ." مادة ضرر " :-ج 6، ص 155 .

ثانيا مفهومها فى الاصطلاح :

هى ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر سواء كان للشاعر عنه "مندوحة "[1] أم لا ، ومنهم من يقول ما ليس للشاعر منه مندوحة وبه قال ابن مالك [2] وقال الشاطبى فى شرح الألفية : إن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل .... وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق بها فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص ، أو غير ذلك بحيث قد يتبينه غيره إلى أن يحتال فى شئ يزيل تلك الضرورة " [3] وقال السيوطى : "قال أبو حيان فى شرح التسهيل : لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به ، ولا يقع فى كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا يوجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره " [4] .

---

1 – أى : اتساع .

2 – البغدادى ، خزانة الأدب: ج 1 ص15 ، والألوسى ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ص6 ، والسيوطى : همع الهوامع : ج 2 ص 155 ، والبيتوشى، صرف العناية في كشف الهداية: ص 47.

3 – البغدادى ، خزانة الأدب : ج1 ص 15 .

4 – السيوطى ، همع الهوامع : ج 2 ص 156 .

والنحاة حينما يُؤَوِّلون الشعر أو يُقَدِّرون بعض كلماتـه لا يفتعلـون على اللغة ، ولا يُقَوِّلُون الشعراء ما لم يُقَوِّلُوه ولكنهم فى هذا وذاك يجـرون على سنن الأصول التى استنبطوها من العربية ومذاهب أصحابها فى التعبير ويحاولون أن ينزلوا على حكمها كل نص يجئ مخالفاً لها ، وأكثر ما يكـون ذلك فى الشعر ، وربما غلوا أو غلا بعضهم فى التأويل والتقدير حتى يتوسط فى التكليف أو يميل عن القصد من طول انقطاعه للصناعة وكثرة تمرسه بها وحرصه على أن يجد لكل مشكل تأويلاً أو تقديراً [1] .

والشعراء والأمراء يقصرون الممدود ويمدون المقـصور ويقـدمون ويؤخرون ، ويُومِئُون ويـشيرون ، ويختلـسون ويُعيـدون ويـستعيدون ، فأما لحن فى إعراب أو إزالة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك ، ولا معنـى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز"[2] وهم يومئون إيماءً ويأتون بالكلام الذى لو أراد مريـد نقلـه لاعتـاص [3] وما أمكن إلا بمسوط من القول وكثير من القول [4] .

ونظن أنه لا يوجد أحد يجرؤ على تخطئة الـشعراء الـذين كـانوا يضطرهم الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوى المألوف ، سواء فى بنية الكلمة أم فى إعرابها ، بل إن كثيراً من هؤلاء اللغويين والنحـاة لـم يكـن يعترف بما يسمى ضرورة الشعر ، فلم يكونوا يتصورون أن يخطئ شـاعر فى هذه اللغة لأنه يتكلمها بالسليقة الموزونة ، فإذا وجدوا فى شـعر شـاعر خروجاً عن المألوف عن القواعد راحوا يتلمسون لـه المعـاذير والحيـل

---

1 – الفارسى ، الحجة فى علل القراءات السبع ، مقدمة المحققين : ص 22 وما بعدها .

2 – ابن فارس ، الصاحبى : ص 468 .

3 – اعتاص الأمر : اشتد واختلط عليه ، ولم يهتد للصواب .

4 – ابن فارس ، الصاحبى : ص 18 .

ويتكلفون فى التأويل والتخريج مالا يحتمل بغية تنزيه الشاعر عن تهمة الخطأ فى القول أو المخالفة لقواعد النحو.

ومعنى هذا أن التأويل وسيلة يذللون بها كل صعب لينسجم النص المروى وقواعدهم المقررة ، ولذلك يقول الأستاذ عباس حسن : " قَلَّ أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة منه ، تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها ، مخالفة لها ، فيتأولونها بالتأويل النافر والتمحل البعيد لكى تساير قاعدتهم وتساوق مذهبهم وكأن القاعدة هى الأصل ، والكلام العربى هو الفرع " [1] .

فالجملة التى تخالف قاعدة أصلية فى ذلك النحو تكون أقل نحوية ، ومن ثم أكثر انحرافاً من تلك التى تخالف قاعدة أكثر تخصيصاً [2] وربما اضطر الشاعر أو خانه الطبع فركب عدداً من الضرورات مجتمعة ، كما يقول الشاعر[3] :

وما مِثْلُهُ فى الناس إلا مُمَلَّكاً ∴ أبو أُمّه حَىٌّ أبوه يقاربه

قال ابن جنى : " إنما جاز ما فيه من الفصل بين ما يحسن فصله لضرورة الشعر" [4] ومثل هذا الشاهد لا يعد انحرافاً ، بل يعد تعقيداً لأن الانحراف إذا بلغ هذه الدرجة من خلط التراكيب (حتى إن كان المحصول فى النهاية على شئ من القيمة، لا كهذا البيت) أثَارَ لدى المتلقى رفضاً ونفوراً بدلاً من أن يثير انتباهه وتطلعه " [5] .

---

1 – عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث : ص 91 وما بعدها .

2 – شكرى عياد ، اللغة والإبداع : ص 83 .

3 – ينسب هذا البيت للفرزدق ، وقد ورد فى الخصائص: ج1 ص 147 ، و ص330 ، والأغانى: ج19 ص 15 ، والعمدة : "باب الوحشى" المتكلف والركيك والمستضعف"

4 – ابن جنى ، الخصائص : ج 1 ص 148 ، وص : ص 330 .

5 – شكرى عياد ، اللغة والإبداع : ص 83 .

والذى أراه هنا أن مراد الشاعر فيه معروف ، وهو فيه غير معذور.

ويظهر أن النحاة أخذوا يكثرون من التأويل منذ صار النحو صناعة لذاتها على أيدى الخليل وتلاميذه ، وخرج عن كونه أداة غرضها خدمة القرآن الكريم وحمايته من اللحن وتقويم اللسان ، ولهذا كان يكثر من التأويل إذا كان الشاهد أو المثال لا يتماشى والقاعدة النحوية [1] بينما يرفضه آخرون، من ذلك استشهادهم على دخول (أل) المضارع فى الضرورة ، كقول الشاعر[2] :

يقول الخَنَا وأبغض العُجْم نطقا ∴ إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

قال معظم النحاة إنه ضرورة ، ولكن ابن مالك يرفضه ، ليس بضرورة لتمكين الشاعر من أن يقول (صوت الحمار يُجَدَّعُ) بدون ألف ولام لاستقامة الوزن [3] .

والذى أراه أنه لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً ، وهو من أقبح ضرورات الفعل . والذى نراه – أحياناً – أنهم يحتارون فى الشاهد الذى يأتى مخالفاً للأصول ، أعنى بذلك مخالفا للقواعد النحوية فيتيهون فيه متاهات شتى ، ثم يئولون آخر الأمر إلى الضرورة فترتاح أنفسهم إليها وتطمئن ، وأنهم حين يرون أن الضرورة لا تفى بالغرض يردونها بتأويل كما فى المثال السابق .

---

1 – انظر نماذج لذلك فى الكتاب لسيبويه : ج 1 ص 25،و ص 248، وص 462 .

2 – انظر هذا الشاهد فى ابن الأنبارى، الإنصاف ، الشاهد رقم (1586) وأمالى السهيلى: ص 21، وحمار مُجَدَّع : أى مقطوع الأذن.

3 – حاشية الأمير على مغنى اللبيب: ص 48 .

وكثيراً ما تكون كلمة الشعر وخاصة الشعر القديم عند اللغويين والنحويين هى الكلمة الفصيحة الصحيحة التى يجب أن يقاس عليها ، وإن وجدوا بها شيئاً يخالف المألوف مع كلام العرب الذى قعدوه ونظموا نحوهم بناء عليها ، فإنهم يحاولون التأويل والإتيان بالأسباب التى تبيح للشاعر الوقوع فى مثل هذه الأخطاء النحوية ، وإلا أخذوه عنه ، وجعلوه – دون أن يشك فى فصاحته – شاذ ألا يقاس عليه [1].

إن ضرورة الشعر كانت ذريعة للنحويين فى دفع ما لم يريدوه من الشواهد التى لا تتفق مع القاعدة ، فالنحوى– كما يقول الأستاذ شكرى عياد– لا يعالج مادة محددة ثابتة مثل الفقيه ، ولا تتبع قوانين الفكر وحدها مثل المتكلم ، ولكنه محكوم أولاً وأخيراً بالاستقراء [2] هذا وقد سقط الاحتجاج بمجموع غير يسير من شعر القبائل المعتمد بها والمعتمد عليها فى الشاهد ، من جراء الاتكاء على الضرورة فى المنع" [3] .

والذى نراه هنا أن اللغويين والنحاة لم يتفقوا فى الضرورة الشعرية شأنهم فيها شأنهم فى الأصول الأخرى ، فربما خَصَّ واحد من النحاة شاهداً بالضرورة ، ثم أنكرها غيره ، وهذا مألوف وكثير فى كتب النحو ، خذ مثلاً هذا الشاهد [4] :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ∴ يوم الصُلَيفاء لم يوفون بالجار

1– د. محمد عونى عبد الرؤوف ، القافية والأصوات اللغوية : ص130 وما بعدها .

2 – اللغة والإبداع : ص 104 .

3 – د: طه الراوى ، نظرات فى اللغة والنحو: ص 36 .

4 – ورد هذا الشاهد فى السيوطى ، شرح شواهد المغنى لابن هشام : ج1 ص 674 .

استشهد به ابن مالك على أن " لم " قد تهمل فلا تجزم بقلة ، وخصه غيره بالضرورة وعليه الفارسى وأبو حيان [1] .

وأياً كان الأمر فإن الضرورة فى حقيقة الأمر بها قسم غير قليل منها فيه أخطاء لغوية وعروضية ذلك : أن القصيدة العربية الجاهلية كانت فى طور التكوين من الناحية الفنية Technique وأنها منتقلة من مرحلة إلى أخرى ، وفى كل مرحلة من هذه المراحل تستفيد شيئاً لاستكمال عناصرها الفنية " [2] .

لكن عبقرى العربية ابن جنى ذكر أن العرب قد تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة أُنْسَاً بها واعتياداً لها عند وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله [3] :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تَدَّعى ∴ علَّى ذنباً كلُّه لم أَصنَعُ

فرفع للضرورة ولو نصب لما انكسر الوزن [4] قال المبرد : "أخبرنا أبوعمر الجرمى بأنه منصوب " [5] والنحاة الذين أتوا بعد ابن مالك لم يأخذوا برأيه ولم يسمعوا لقوله وأصروا على تفسيرها بما يقع فى النظم دون النثر كأنهم أحاطوا علماً بالنثر كله من جميع أطرافه ، فإذا جاءهم شعر

1- المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

2 - د : إبراهيم السامرائى ، دراسات فى اللغة : ص 25 .

3 - ورد هذا البيت فى الخصائص : ج 3 ص 306 ، و خزانة الأدب: ج1 ص 173، و شرح المفصل : ج 3 ص 73 .

4 - الخصائص : ج 3 ص 306، والخزانة : ج 1 ص 173 ، وشرح المفصل : ج 3 ص 73 ، والمقتضب : ج 1 ص 118 .

5 - المبرد ، المقتضب : ج 1 ص 118 .

يخالفه قالوا : هذا ضرورة [1] وكان أبو حيان أول معترض على تفسير ابن مالك للضرورة [2] قال في التسهيل : " لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع : " ليس هذا البيت ضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشئ فقال : إنهم لا يلجأوا إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعية في الشعر المختصة به ، فلا تقع في كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ " [3].

لكن ما علاقة الضرورة الشعرية بالممنوع من الصرف واللهجات ؟

نقول إن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف ، جاز له ذلك لأنه يرد الأسماء إلى أصولها ، يقول عبقرى العربية سيبويه : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء" [4] .

ونلمح من كلام سيبويه أن الضرورة تقع في الشعر دون النثر في الممنوع من الصرف الذي هو فرع ، فإذا صرف لضرورة الشعر رُدَّ إلى أصله . يقول السيرافي "يريد أنهم يشبهون ما لا ينصرف بما ينصرف ،

---

1 – د : طه الراوى ، نظرات في اللغة والنحو : ص 26 .

2 – حمزة فتح الله ، المواهب الفتحية : ج1 ص 60 .

3 – الأشباه والنظائر : ج1 ص 224 وما بعدها .

4 – سيبويه ، الكتاب : ج1 ص 8 ، والمبرد ، المقتضب : ج3 ص 354 .

وتشبيههم له به أنهم يردونه إلى أصله الذى هو من الصرف بحق الاسمية (1) والدليل على أن الاسم الذى لا ينصرف أصله الصرف أن الشاعر لا يجوز له أن يعمل بالفعل عند الضرورة من التنوين والجر ما يعمله بالاسم الذى لا ينصرف ، فعلمنا أن الذى فَرَّق بينهما أنه يرد الاسم إلى حالة قد كانت له، وليس للفعل أصل فى التنوين ، والجر يرده إليه عند الضرورة " (2) .

وضرورة الشعر لها أقسام ذكرها السيرافى قائلاً : " وضرورة الشعر على سبعة أوجه وهى: الزيادة ، و النقصان ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث" (3) .

وهذه الزيادة غير جائزة فى حشو الكلام ، وإنما ذكرت لاختصاص الشعر بها دون الكلام ، وهى جيدة مطردة ، وليس تُخْرِجُها جَوْدَتُها عن ضرورة الشعر إذ كان ، ومن ذلك صرف ما لا ينصرف ، وهو جائز فى كل الأسماء ، مطرد فيها ، لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها ، وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها ، فإذا اضطر الشاعر رَدَّها إلى أصلها ، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها ، والدليل على ذلك أن ما لا أصل له فى التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه للضرورة ألا ترى أن الشاعر غير جائز له تنوين الفعل ، إذ كان أصله غير التنوين ، وليس يرده بتنوينه إلى حالة قد كانت له " (4) .

---

1 – السيرافى ، شرح كتاب سيبويه : ج2 ص 247 .

2 – انظر المصدر السابق الصفحة نفسها .

3 – المصدر السابق ج 2 ص 96 .

4 – السيرافى ، شرج كتاب سيبويه: ج2 ص100 وما بعدها، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ص 41.

ولما كانت الضرورة – حسبما قرروه – ترد الأشياء إلى أصولها فإن صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة أو للتناسب لم يقع فيه خلاف ، ولكن منع الاسم المصروف من الصرف لا يعد رداً إلى أصل[1] ولذلك تمسك البصريون إلا أبا الحسن الأخفش وأباعلى الفارسى وابن برهان بقاعدتهم التى افترضوها ، فلم يبيحوا ذلك فى شعر ولا غيره، ونظر الكوفيون فى الشعر فرأوا كثيرا من الأسماء المصروفة فيه ممنوعة من الصرف، فأجازوا فى الضرورة أن يمنع من الصرف الاسم الذى حقه أن يصرف ، ووجد البصريون فى الحمل على المعنى ملاذاً لكثير مما استشهد به الكوفيون ، وخَطَّأوا رواية بعضه ، ولم يعترضوا بحجية بعضه الآخر[2] .

ومعنى هذا أن البصريون لا يستشهدون بالشاذ المنكر ولا يقيسون عليه، يقول إمامهم سيبويه : "فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس" [3] أما الكوفيون فتوسعوا فى السماع من العرب ، فسمعوا من القبائل التى سمع منها البصريون ، كما سمعوا من قبائل لم يعتد البصريون بفصاحة أفرادها الناطقين بها، وأنهم أخذوا من أعراب كثيرين لم يكونوا ثقة فى روايتهم عند البصريين ، ومن ثَمَّ جاء الخلط والاضطراب –كما يقول الدكتور رمضان عبدالتواب– ورأيناهم يُؤَوِّلون كل مثال شاذ عن قواعدهم، ولم يكن الكوفيون أقل منهم حَظّاً فى الاضطراب والخلط، لأنهم أخذوا اللغة عن كل العرب ، ولم يفرقوا كذلك بين اللغة المشتركة ولهجات الخطاب[4].

1 – د : محمد حماسة عبداللطيف ، الضرورة الشعرية فى النحو العربى : ص 405 ، وقارن بما ورد فى الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج2 ص 493 .
2 – المصدر السابق : الصفحة نفسها .
3- الكتاب : ج1 ص 398 .
4 – د : رمضان عبد التواب ، فصول فى فقه العربية : ص 107 .

وهناك الكثير من الشواهد التى استشهد بها الكوفيون وَردَّهَا البصريون لأنها عندهم إما مروية بروايات مخالفة لما استشهد بها الكوفيون أو شاذة لا يقاس عليها " فالكوفيون يذهبون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر وإليه ذهب أبوالحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبوالقاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم" [1] يقول أبو حيان : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفوهم ، فكم حكمة ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقلهم البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون [2].

فمما جاء منوناً مما لا ينصرف قول النابغة [3] :

فَلَتَأتِيَنَّكَ قصائدٌ ولْيَركَبَنْ ∴ جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكوار

الشاهد فيه : تنوين قصائد وهى لا تنصرف، قال ابن الأنبارى : "فصرف قصائد ، وهى لا تنصرف ، لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فى أشعارهم . والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له فى الصرف و دخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ، لأنه لا أصل

---

1 – ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف، (المسالة رقم 70) : ج2 ص 493 إلى ص 520.

2 – أبو حيان ، منجد المقرئين : ص 129 وما بعدها ، د . ت .

3 – البيت من بحر الكامل وقد ورد فى ديوانه : ص 99 ، والمقتضب : ج3 ص 354 ، وخزانة الأدب : ج3 ص 68 ، والخصائص : ج2 ص 349 ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص 41، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى : ج2 ص 101 .

له فى ذلك فيرده إلى حال قد كانت له [1] قال ابن جنى : " اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما مما احتيج إليه جـاز أن يراجع ، والآخر ما لا تمكن مراجعته ، لأن العـرب انـصرفت عنـه فلـم تستعمله ، الأول منها الصرف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه [2] .

ومن هنا يسوغ لنا أن نقبل ما يقوله بعض البـاحثين عـن ظـاهرة الممنوع من الصرف بأنها لهجات مختلفة تغاير اللهجة المشتركة الممثلة فى القرآن الكريم ، غير أنه " اختلط الأمر على جامعى اللغة وواضعى النحـو ، ورأوا ظاهرة عجيبة هى منع التنوين من كلمات المفروض أن تكون منونـة مثل باقى الأسماء واستطاعوا بقدرتهم العجيبة حصر هذا النوع من الأسـماء وبيان صوره ، ثم وضع القواعد المقيدة له ، وألزموا المتعلمين للغة العربية اتباع هذه القواعد حتى إذا انتهوا منها ، وكان الخلاف بينهم ظهر الكثير من الشواهد التى لم تخضع لقواعدهم فَجَّـوزُوا أن يـصرف الممنـوع وقيـدوه بالضرورة " [3].

والذى نراه أن تحقيق نسبة هذه اللهجات أمر دونه صـعوبات ، وأن الذى يجدى فى هذا الحال أن نفصل بين الشعر والنثر على مـستوى اللغـة المشتركة وتبقى قواعد الممنوع من الصرف منطبقة على النثر كما وضـعها النحاة وينفرد الشعر بحرية استعمال الاسم مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف ما دام بعيداً عن اللبس ، ولا سيما إن كان هذا الاسم علماً . وعلى هذا فـإن صرف الممنوع من الصرف فى الشعر من الضرائر التى يستحسنها العلماء.

---

1 – ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج2 ص 490 .
2 – الخصائص : ج2 ص 349 .
3 – الطالع السعيدة : ص 117 وما بعدها ، وهمع الهوامع : ج1 ص 37 .

هذا وقد اختلف فى منع صرف ما لا ينصرف ، فقد أجاز الكوفيون والأخفش والفارسى للمضطر وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز واختاره ابن الناظم لثبوت سماعه [1] وهذا الاختلاف على مذاهب :

أحدهما : الجواز مطلقا حتى فى الاختيار .

الثانى : المنع مطلقا حتى فى الشعر ، وعلى هذا أكثر البصريين وأبو موسى الجولقى من الكوفيون ، قالوا لأنه خروج عن الأصل ، بخلاف صرف الممنوع فى الشعر فإنه رجوع إلى الأصل فى الأسماء.

الثالث : وهو الصحيح : الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبوحيان قياساً على عكسه و لورود السماع بذلك كثيراً [2] .

ولعل الرأى الثالث هو الجدير بالأخذ حيث إن ورود ذلك لم يتحقق إلا فى الشعر فقط وذلك لأنه يباح فيه ما لا يباح فى غيره من الكلام ، يقول المبرد: " اعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف ، جاز له ذلك لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها [3] .

هذا ، وقد نص الزَّجَّاج على أنه يجوز صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية قائلا : " وقد أجمعوا على أن جميع ما لا ينصرف يصرف فى الشعر ، أما ترك الصرف فجيد وهو الوجه ، وأما الصرف فعلى

---

1 – شرح الأشمونى ، المسمى"منهج السالك " : ج2 ص542 وما بعدها ، أوضح المسالك: ص228، منار السالك : ص197

2– المطالع السعيدة : ص 117 وما بعدها ، وهمع الهوامع : ج1 ص 37 .

3– المقتضب : ج3 ص 354 ، الكتاب : ج1 ص 8 ، والسيرافى ، شرح كتاب سيبويه : ج2 ص 95 .

جهة الاضطرار[1] وفى معانى القرآن يقول "وكل ما ينصرف فهو يصرف فى الشعر"[2] .

والآن ، ما الألفاظ التى حقها المنع من الصرف، لكنها صرفت لضرورة الشعر ؟

الحقيقة أننا وجدنا ألفاظا قليلة وردت فى أشعار بعض الشعراء، أوردها علماؤنا القدماء وهى ممنوعة من الصرف لكنها صرفت للاضطرار، وهى فى جملتها يمكن أن تشكل نظرية متكاملة نعرضها على الوجه الآتى :

1- **يقول الزَّجَّاج :** " وزعموا أنه يجوز صرف / المؤنث فى المعرفة الذى أوسطه ساكن" [3] وأنشد سيبويه [4] :

لم تَتَلَفَّع بفضل مِئْزَرِها ∴ دَعْدٌ ولم تسقَ دَعْدُ فى العُلَبِ

الشاهد فيه : كلمة "دَعْد" يجوز فى "دَعْد" الأولى الصرف وترك الصرف ، ولا يجوز فى الثانية الصرف ، فمن صرفه نظرَ إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت إحدى الفرعيتين ، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود الفرعيتين فى الجملة.

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 69 .

2- معانى القرآن : ج4 ص 114 .

3- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 68 .

4- هذا البيت من بحر المنسرح ، وقد ورد فى ما ينصرف : ص 68 ، والمقتضب : ج3 ص350 ، والكتاب : ج3 ص 240 ، والاقتضاب فى شرح أدب الكتاب : ج3 ص 195 ، وشرح قطر الندى : ص 452 ، وديوان جرير "ملحق ديوانه" : ص 1021، واللسان ، مادة "دعد" وينسب لجرير ، ويروى لعبد الله بن قيس الرقيات ، والتلفع : الاشتمال بالثوب والالتحاف فيه ، والعُلَب : جمع علبة وهو إناء يصنع من جلود الإبل، وَصَفَ أن دعداً نشأت فى الرفاهية والنعمة .

واختلف فى الأولى ، فعن سيبويه : الأَولَى المنع من الصرف، وعن أبى على : الأَولَى الصرف ، يقول إمام العربية سيبويه : " واعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحريك لا ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف كان الأوسط منها ساكنا وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث، فأنت بالخيار ، وإن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو: قِدْر ، وعَنْز ، ودَعْد ، وجُمْل ، ونُعْم ، وهِنْد[1] وقد نبه أيضا على هذا المبرد [2] .

وقد نص على هذا جمهرة من اللغويين والنحويين منهم الرضى[3] وابن هشام [4] والنجار[5] والمبرد ، يقول الأخير: " فأما من صرف فقال " رأيت دعداً ، وجاءتنى هندٌ ، فيقول خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث ، ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ، نحو عَقْرَب وعَنَاق، موجود فيما قل عدده كما كان فيه علامة تأنيث فى الكثير العدد والقليلة سواء [6] .

ونفهم مما سبق أن الذين صرفوه أرادوا به التخفيف وسهولة النطق وأن الذين منعوه الصرف فجعلوه بمنزلة عقرب وعناق .

وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شئ ، والشيء يذكر، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكناً ، كما أن النكرة هى أشد تمكناً من المعرفة ،

---

1 – الكتاب : ج3 ص 240، ج2 ص 22 " باب تسمية المؤنث" .

2 – المقتضب : ط3 هامش ص 350 .

3 – شرح الكافية : ج2 ص 44 .

4 – أوضح المسالك : ص 224 .

5 – منار السالك : ص 189 .

6 – المقتضب : ج3ص350 .

لأن الأشياء إنما تكون نكـــرة، ثـــم تُعَــرَّف، فالتـــذكير قبـــل وهـــو أشـــد تمكناً عندهم[1].

ومعنى هذا أن " دَعْدَ " وأمثاله مما هو على ثلاثة أحــرف أوســـطها ساكن لا علامة فيه يجوز صرفه فى المعرفة والنكرة وترك الصرف أجود .

أما الرضى فى شرحه الكافية فقال إن الزَّجَّـــاج وســـيبويه والمبـــرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغـــوى والعلمـــى ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خَيَّروا فيه بين الصرف وتركه [2] .

ومعنى هذا أن المنع من الصرف أحق وأفصح ، يقول الناظم [3] .

وَجْهَان فى العادم تنكيراً سبق .·. وعُجْمَةً كهند والمنع أحَقّ

يعنى بذلك أن الثلاثى الذى عدم التنكير وعدم العجمة يجوز فيه وجهان ، الصرف والمنع ، والمنع أفصح وأحق وأوجب ، هذا على رأى جمهور اللغويين والنحاة .

ومن كل ما سبق يتبين لنا أن الاسم الثلاثى ساكن الوسط كهِند ودَعْد وجُمْل ومِصر وغيرهم يجوز فيه الأمـــران : الـــصرف وتركـــه وكلاهمـــا مسموع ، يقول السيوطى مبيناً علة منعه من الصرف وهـــو وجـــود علتـــى التأنيث والعلمية مقرراً أن الأجود المنع قائلاً : " وأما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية وأما الصرف فلخفة السكون ، فقاوم أحد السببين ، والأجود المنـــع لأنه القياس والأكثر فى كلامهم وهو الوارد فى كتاب الله تعالى [4] .

---

1 – المقتضب : ج3 هامش ص350 .

2 – شرح الكافية : ج2ص44 .

3 – ألفية ابن مالك : ص143 .

4 – همع الهوامع : ج1ص108، ص110 .

أما شيخنا الزَّجَّاج فيرى أنه لا يجوز إلا منع الصرف ، أى يجب منعه من الصرف ، لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين مانعتين قائلاً : "أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب ، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه : لما سُكِّنَ الأوسط ، وكان لمؤنث خَفَّ وصرف (قال أبو إسحاق) وهذا خطأ ولو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ، وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف [1] .

ونفهم من كلام الزَّجَّاج أنه خالف جمهور اللغويين والنحويين فى جواز صرف كلمة " دعد " فإمام العربية سيبويه فى كلامه السابق قال "فأنت بالخيار" والمبرد كذلك قال "فأنت فى جميع هذا بالخيار " .

أما الزَّجَّاج فقد نص على المنع من الصرف بحجة أن فرعية التأنيث باقية على حالها فى " دَعْد " وأما الصرف فإنه يرجع إلى الضرورة الشعرية يقول الناظم [2]:

ولاضطرار أو تناسب صرف ∴ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى موضعين أحدهما فى الضرورة الشعرية والآخر فى التناسب ، والمصروف قد لا ينصرف ، يعنى أن المنصرف قد يمنع من الصرف ، فأتى بـ " قد " التى تقتضى التقليل .

والذى نراه أن سكون الحرف الثانى وهو العين فى كلمة " دَعْد " خفيف حين النطق به ، فأدى هذا إلى صرفه وأحدث انسجاماً صوتياً مريحاً للأذن ، ومن ثم صرفت " دعد " . أما سبب منعها من الصرف فيرجع

---

1 – ما ينصرف وما لا ينصرف : ص98 وما بعدها .

2 – ألفية ابن مالك : ص145.

لوجود علتين فرعيتين وهما التأنيث والعلمية ، بيد أن مرجع هذا كله السماع، فما سمع يحفظ ولا يقاس عليه .

هذا وقد نص العلامة ابن جنى على أن تسكين عين " فَعْـل " اسـماً كان أو فعلاً لغة تميمية [1]

2- يقول شيخنا الزَّجَّاج : قال الفرزدق [2] :

فلو كان عبد الله مَوْلَى هَجَوْتُهُ ∴ ولكنَّ عبد الله مَوْلَى مَوَالِيَا

الشاهد فيه : " مَوَالِيَاً " حيث عومل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم فى حالة الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة ، وهـذا شاذ وكان القياس أن يقول : مولى موالٍ . قال السيرافى : " وكان الوجه أن تقول : " مولى موالٍ " ويلغى الياء لسكونها وسكون التنوين فلما اضطر إلى تحريكها لم يصرف لتمام حركات البناء المانع من الصرف [3] .

---

1 – المحتسب : ج1 ص 143 ، وأبو حيان ، البحر المحيط : ج2 ، ص 340 .

2 – هذا البيت من بحر الطويل ، وقد ورد فى: ما ينصرف وما لا ينصرف : ص147 ، الكتاب: ج3 ص313 ، والمقتضب : ج1ص281 وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص71 ، وشرح كتاب سيبويه: ج2 ص122 ، وشرح المفصل : ج1 ص64 ، وأوضح المسالك: ص229 ، ومنار السالك: ص199، وجميع المصادر تنسبه إلى الفرزدق ، لكنه ليس من ديوانه ، وكتب التراجم تذكره فى ترجمة عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى مقروناً بقصة الخصومة بينهما، انظر السيرافى ، أخبار النحويين البصريين: ص27 ، والزبيدى ، طبقات النحويين واللغويين : ص32 ، حيث هَجَا به الفرزدق عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى النحوى ، فقد بلغه أنه يطعن شعره والمعنى أنه وضيع انه وضيع لا يستحق الهجاء لأنه رِقُّ الأرقاء وكان عبد الله مولى للحضرميين وهم أرقاء لعبد شمس .

3 – شرح كتاب سيبويه : ج2 ص122، وما يحتمل الشعر : ص72 .

وقد ذكر إمام العربية سيبويه أنه شاهد على إجراء " مَوَالِياً " على الأصل ضرورة كراهية للزحاف [1] وحقه ألا يجريه ، ولكن الشاعر أجراه للضرورة هنا مجرى ما لا علة فيه [2] .

وقال المبرد : " فإن احتاج الشاعر إلى مثل جَوَارٍ فحقه – إذا حرك آخره في الرفع – والخفض – ألا يجريه، ولكنه يقول : مررت بجواريَ ، كما قال الفرزدق " مَوَالِيا " فإنما أجراه للضرورة مجرى ما علة فيه [3] .

وقال ابن يعيش : " وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى " جَوَارٍ " ونحوه من المنقوص،فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه ، وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير المعتل ويسكنونه في موضع الرفع خاصة ، قال الفرزدق (البيت) ففتح في موضع الجر ، وهو قول أهل بغداد ، والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريين [4] .

وعلى هذا الأساس ، فالفرزدق لم يلحن – كما قال اللغويون – ولكنه خالف مذهب ابن أبي إسحاق والألف في " مَوَالياً " للإطلاق [5] .

---

1 – الزحاف ، تغيير يلحق بثواني أسباب الأجزاء للبيت إما بتسكين متحرك أو حذفه أو حذف الساكن ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تحريك الساكن ، كما أنه لا يلحق بأوائل الأسباب ولا بالأوتاد ، انظر د : سيد البحراوي ، العروض وإيقاع الشعر العربي ، ص63 وما بعدها .

2 – الكتاب : ج2ص58 .

3 – المقتضب : ج1ص281 .

4 – شرح المفصل : ج1ص64 .

5 – خزانة الأدب : ج1ص114، همع الهوامع : ج1ص36 ، شرح التصريح : ج2 ص229، والشنقيطي ، الدرر اللوامع : ج1ص10 وما بعدها .

ومخالفة الفرزدق لابن أبى إسحاق فـى قولـه : "مـولى مواليـاً " بدلاً من " مولى موالٍ " لا يعد لحناً كما يظن البعض ، وإنما هو لهجة مـن لهجات العرب .

3- ويقول الزَّجَّاج : " وسألته عن بيت أنشدناه يونس وهو قول الشاعر[1] :

وقد عَجِبَتْ مِنىَّ ومن يُعَيْلِيَا ∴ لمَّا رَأَتْنِى خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا

الشاهد فيه : " يُعَيْلِيَا " تصغير كلمة " يَعْلِىِ " وهو اسم رجل ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للإطلاق بعده ، سواء أكان مكبراً أو مصغراً ، وكان القياس أن يقول : " يُعَيْلٍ " بـالتنوين كمـا فـى جـوارٍ وغواشٍ.

قال السيرافى : " أراد" ومن " يُعَيْلٍ" ، فالكلام فيه كالكلام فى البيـت الذى قبله ، لأن " يُعَيْلِىَ " لا ينصرف مثاله من الصحيح ، لأنـه "يُفَيْعِـلُ " وهو تصغير "يَعْلِى" وربما حملهم علىَ هذا الفرار به من الزحاف فى الشعر، وإن كان البيت يتقَّوم بالإنشاد على ما ينبغى أن يكون عليه الكلام [2] .

---

1 - هذا البيت من بحر الرجز ، وقد ورد فى ما ينصرف وما لا ينـصرف : ص147 ، والكتاب : ج3 ص315 ، والمقتضب : ج1ص280 ، والخصائص : ج1 ص6 ، والمصنف : ج2 ص68 وص79، وأوضح المسالك : ص229، وما يحتمل الـشعر من الضرورة : ص72 ، والدرر اللوامع : ج1ص11، والخلق البالى ، المتلمل على الفراش ، وقيل المُقْوَلِى ، المُتجافى المستوفر ، قال أبو عبيد وقال بعض المحـدثين كان يفسر مقوليا كأنه مقلى ، وليس هذا بشئ ، وإنما هو المتجافى فى الـسجود ، انظر الأزهرى ، تهذيب اللغة ، مادة " قلا " واللسان مادة " علا ، وقلا " .

2 - ما يحتمل الشعر فى الضرورة : ص73 ، وشـرح كتـاب سـيبويه : ج2ص122 وما بعدها .

وقال المبرد مبيناً علة صرفه للضرورة لأنه لما بلغ بتصغير يَعْلِى الأصل صار عنده بمنزلة يَعْلَم لو سميت به رجلاً ، لأنه إذا تم لم ينصرف ، فإنما انصراف باب جوارٍ فى الرفع والخفض ، لأنه انقص من باب ضوارب فى هذين الموضعين، وكذلك قاضٍ ، فاعلم لو سميت به امرأة لانصرف فى الرفع والخفض ، لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه ، فأما فى النصب فلا يجرى لأنه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه [1] .

وقد أشار الناظم إلى هذا بقوله [2] :

وما يكونُ منه مَنْقُوصاً ففى ∴ إعرابه نَهْجَ جوارٍ يَقْتَفى

يعنى ما كان منقوصاً من الأسماء مثل جوارٍ وغواشٍ من الأسماء غير المنصرفة فإنه يلحقه التنوين فى حالتى الرفع والجر ، تقول : جاءت جَوَارٍ ، وسلمت على جَوَارٍ ، وهذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة ، فحين نقول "يُعَيْلِى فى تصغير " " يَعْلِى " فإنه غير منصرف لعلتين هما الوصفية والعلمية والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة " فى يُعَيلٍ " .

وأيا كان الأمر فإن المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعاً وجراً ونُوِّنَ باتفاق كَجَوارٍ وأُعَيْمٍ [3] وكذا إن كان عَلَماً كقَاضٍ عَلَم امرأة وكيَرْمِى علماً خلافاً ليونس وعيسى والكسائى ، فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما فى النصب احتجاجاً بقوله : " قد عَجِبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَيْلِيَا " وذلك عند الجمهور ضرورة [4] .

---

1 – المقتضب : ج1ص280 وما بعدها .

2 – ألفية ابن مالك : ص145 .

3 – أُعَيْمٍ : تصغير كلمة " أعمى " وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

4 – ابن هشام ، أوضح المسالك : ص229، ومنار السالك : ص198 .

4- **ويقول الزَّجَّاج** : قال أمية بن أبى الصلت [1] :

له ما رَأَتْ عينُ البصيرِ وفوقَهُ ∴ سماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

الشاهد فيه : " سَمَائِيَا " حيث جاء على الأصل للضرورة الشعرية ، فهذا لابد من التزام ضرورته .

قال السيرافى : " قال ابن جنى إن الشاعر خرج عما عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه ، وذكر عن أبى على " فوق ست سَمَائِيَا " منها :

أن "سَمَاء" ونحوها يجمع على "سَمَايا " كما تجمع "مطية "على "مطايا" و" خَطِيَّة " على " خَطَايا " فجَمَعَهُ على "سمائى" كما تجمع "سَحَابة" على "سَحائب" وإنما يجمع هذا الجمع فى الصحيح دون المعتل . ثم حَرَّك الياء فى حال الجر ، وكان حكمه أن يقول : "سبع سَمَاءٍ" كما تقول : "سبع جوارٍ" بحذف الياء لدخول التنوين [2].

والثالث: أنه جَمَع "سماءة" على سَمَائِى كما تجمع "سَحَابة" على "سحائب" والعرب لا تجمع "سماءة" على هذا الجمع "إنما تقول "سماءة " و"سماء" كما تقول "سَمَامَةَ " و "سَمَام" مثل "تَمْرة" وَ "تَمْر" و"سَمَاوَة " و"سموات" كما تقول

---

1 - هذا البيت من بحر الطويل ، وقد ورد ما ينصرف وما لا ينصرف : ص147، وديوان أمية ابن أبى الصلت: ص37 ، والكتاب : ج3ص315 ، والمقتضب : ج1 ص282، وشرح سيبويه: ج2ص124، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص74 ، والخصائص: ج1ص212 وص334، والمنصف: ج2ص68 وما بعدها. والمخصص: ج9 ص3 ، واللسان ، مادة " سما " وخزانة الأدب: ج1ص119 .

2- ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص69 ،وشرح كتاب سيبويه: ج2ص124،والخصائص: ج1ص121

"سَمَامَة " و"سَمَامات " على أن جماعة من النحويين منهم يونس[1] وعيسى بن عمر [2] والكسائى يرون أن ما كان من المعتل الذى لا ينصرف إذا سمى به يجعل خفضه كنصبه من غير ضرورة ، بل هو الحق عندهم ، فيقولون فـــى رجل اسمه "جَوَارٍ" مررتُ بجَوَارِى . قيل ولا ضرورة عندهم فيه [3] .

ومما يعضد الكلام السابق ويقويه قول المبرد : " فأما قوله "سَـمَاءُ" الإله فوق سبعٍ سَمَائيَا فإنه رُدَّ إلى الأصل من ثلاثة أوجه : أحدها أنه جَمَـعَ سَمَاءً على فعائل فحقه أن يقول سمايا ، لأن الهمز يعرض فى الجمع بـدلاً من الألف الزائد فى فَعَال ، وترجع الواو التى همزة فى سماء لأن سماء إنما هو فَعَال من سموت ، فتصير الواو ياءً لكسرة ما قبلها ، كمـا صـارت واو غزوت ياءً فى غازٍ، فتلقى همزة وياء ، فيلزم التغيير كمـا ذكـرت ذلـك ، فردها للضرورة إلى سمائيا ، ثم فتح آخرها ، وكان حق الياء المنكسر مـا قبلها أن تسكن ، فإذا لحقها التنوين حذفت لالتقاء الساكنين ، فحرك آخرهـا بالفتح ، كما يفعل بالصحيح الذى لا ينصرف ، فهذه ثلاثة أوجـه : جمعهـا على فعائل وتركها ياءً ومنعها الصرف [4].

1- يونس : هو يونس بن حبيب البصرى ، أخذ عنه سيبويه وحكى عنه كثيراً فى كتابـه " ت 183هـ " انظر ترجمته فى نزهة الألباء ، ص 49 وهامشه.

2- هو عيسى بن عمر البصرى الثقفى ، أخذ عنه الخليل بن أحمد ت 149 هـ ، انظـر ترجمته فى إنباة الرواة للقفطى ، ج2 ص 374 وهامشه.

3- السيرافى ، ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص 69 وما بعـدها ، وشـرح كتـاب سيبويه: ج2 ص 124 وما بعدها ، الخصائص : ج1، ص 212، خزانة الأدب : ج1 ص 119، واللسان، مادة "سما" والقزاز القيراونى : ضرائر الشعر ، ص 44.

4- المقتضب : ج1 ص 282.

ويوضح ابن جنى وجه التزام الضرورة فيه قائلاً: فهذا لابد من التزام ضرورته ، لأنه لو قال "سَمَايْاَ " من الضرب الثانى إلى الثالث ، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثانى لا الثالث [1]

وبناءً على هذا فإن الأصل أن يقول "سبع سَمَاءٍ " كما تقول "سبع جوارٍ " بحذف الياء لدخول التنوين .

ولكن الشاعر قال "سبع سَمَائِيا " بإثبات الياء وألف الإطلاق التزاماً للضرورة الشعرية.

5- **ويقول الزَّجَّاج** : هذا باب الأفعال إذا سميت رجلاً بشئ منها فكان ذلك الشئ فى مثال فى الأسماء ليست الأفعال أحق به من الأسماء .. إلا أن عيسى بن عمر [2] كان لا يصرف شيئاً من هذا اسم رجل [3] ويحتج بقول الشاعر [4]

1- ابن جنى ، الخصائص : ج1 ص 334.

2- عيسى بن عمر: هو مولى خالد بن الوليد المخزومى ، وقيل كان من ثقيف ، كان من قراء أهل البصرة ونحاتها ، أخذ عن ابن إسحاق ، وكان فى طبقة أبى عمرو بن العلاء ، توفى سنة 149هـ ، انظر ترجمته فى " طبقات النحويين" ص 35 وإنباه الرواة ، ج2 ص 374.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 27.

4- البيت من بحر الوافر، وينسب إلى سحيم بن وثيل اليربوعى ، وقد ورد فى : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص 27، والكتاب : ج3 ص 297 ، وشرح المفصل: ج1 ص61، وإرتشاف الضرب : ج1، ص 458 ، وأوضح المسالك : ج3 ص 149، وهمع الهوامع : ج1 ص 98 ، وخزانة الأدب : ج1 ص255 ، منار السالك: ص 192.

أن ابن جَلاَ وطَلاَع الثنايا ∴ متى أضع العمامةَ تعرفونى

فحكى أن الشاعر لم ينون (جَلاَ) وهو على وزن ضَرَبْ فدل على ضَرَبْ لا ينصرف ، يقول الزجاج : فإن أكثر قول البصريين أنه منصرف فى المعرفة والنكرة ، وذلك إذا سَمَّيْتَ بها ولا ضمير فيها ، وذلك نحو رجل سميته بـ " ضَارِبْ " من قولك " ضَاْرِبْ زيَداً " أو ضَاْرَبَ " من قولك : " قد ضَاْرَبَ زيدٌ عَمْرَاً " لأن "ضارب" مثل "حَاجِز" و "ضَاْرَبَ " مثل " تَاْبَلَ " و"خَاْتَم" فليس هذا المثال بأحق بالأفعال منه بالأسماء ، وكذلك "ضَرَبْ " إلا أن عيسى بن عمر كان لا يصرف شيئاً من هذا الاسم ، اسم رجل ، ويحتج بقول الشاعر السابق [1] .

ومن قبله نبه على هذا سيبويه قائلاً: " زعم يونس أنك إذا سميت رَجُلاً بضَاْرَبَ وكذلك ضَرَبْ وهو قول الخليل وأبى عمرو .. وكان عيسى لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب [2] .

وفى هذا البيت وجهان غير ما ذهب إليه عيسى بن عمر

أحدهما : أن يكون أراد الشاعر الحكاية ، لأنك إذا سميت رجلاً بضَرَب جاز أن تحكى حال التثنية والجمع ، وإنما جاز لأنه قد كان قبل التثنية له حال مستقرة فى الاستعمال ، فصارت فى التسمية كالمستعارة ، فلذلك جاز أن يحكى حاله ، فكان التقدير" أنا ابن الذى يقال له جلا الأمور وكشفها".

والوجه الثانى : أن تقدر فى جَلا ضميراً ، وإذا قدر فيه ضمير ، فإن سميت رجلاً بـ "قِيل" و "رَدَّ" صرفته لأنه وإن كان فى الأصل وزنه

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 27.

2- الكتاب : ج3 ص 206 ط هارون ، ج2 ص 7 ط بولاق.

فَعِل ، فالكسرة فى وسطه قد زالت وخرج إلى نظير الأسماء نحو: دِيْك وبِرّ، والاعتبار فى منع الصرف ثقل الفعل ، فلما زال اللفظ الذى يختص بالفعل زال حكم الفعل ، والدليل على ذلك أنك لو سميت رجلاً (مساجد) لم تصرف لثقل اللفظ، فلو صغرته انصرف لأنه يصير إلى لفظ مسجد فيزول عنه الثقل الذى أوجب منع الصرف ، وهو الشبه بالجمع وليس كذلك ثقل التأنيث لأنه لا يعتبر فى التأنيث ثقل لفظ المعنى ، فلذلك افترق حكم التأنيث وحكم الشبه بالفعل إذ كان الفعل ليس له حكم واحد وهو ثقل اللفظ [1] .

والذى أراه أن * أنا ابن جَلاَ طلاع الثنايا * يحتمل أن يكون سمي بجَلاَ من قولك : زيد جَلاَ ، ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله " نبِّئت أخوالى بنى يزيد " وأن يكون ليس بعَلَم ، بل صفة لمحذوف ، أى ابن رجل جَلاَ الأمور [2] .

وبناءً على هذا فإن " جلا " اسم فيه ضمير مقدر حكى عن العرب ، وما دام الأمر كذلك فهو لهجة عربية .

6- **ويقول الزَّجَّاج** : "قال سيبويه وقد يعربون ما كان فى آخره الراء" [3] وأنشد [4] :

1- انظر حاشية الأمير على مغنى اللبيب : ج1 ص 48.

2- منار السالك : ص 192.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 102 .

4- هذا البيت للأعشى ، وقد ورد فى ما ينصرف : ص 102 ، والكتاب : ج2 ص41، واللسان مادة "وبر" والمخصص : ج17 ص 67 ، والمقتضب : ج3 ص 376 ، وأمالى ابن الشجرى: ج1 ص 115، وفى كتاب ما ينصرف "جمهرة" وصوابه "عنوة".

ومَرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ ∴ فَهَلَكَتْ عَنْوةً وبَارُ

الشاهد فيه : إعراب وَبَارِ " الثانية " ورفعها ، والمطرد فيما كان فى آخره الراء البناء على الكسر فى لغة أهل الحجاز ، ولغة بنـــى تمــيم ، لأن كسرة الراء بعد الألف توجب الإمالة ، وهو ممنوع من الصرف لأنه معدول على وزن فَعَال ومؤنث . والقوافى مرفوعة ، قال شيخنا الزَّجَّاج: " فإذا كان فى آخر الاسم " الراء " فإن أهل الحجاز وبنى تميم مجموعون على الكــسر. وزعم الخليل أنَّ إجناح الألف " أخف عليهم ، يقولون فى اسم ماء لهم: "هذه حَضَارِ" و "رأيت حَضَارِ" و "سَفَارِ" و "هذه حَضَارِ" و "طَلَعتْ حَضَارِ" [1].

ونفهم من كلام الزَّجَّاج أنه نص على الإمالة فى قوله السابق "وَبَــارِ" و "حَضَارِ" فَكسْرُ الراء بعد الألف توجب الإمالة . وهذه الإمالة كمـــا يقــول أستاذنا الدكتور عبده الراجحى – تعد ضرباً مــن ضــروب التــأثير الــذى تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقــارب، وهــى والفــتح صــائتان ، وقد يكونان طويلين أو قصيرين" [2]

وقد أشار إمام العربية سيبويه إلى ظاهرة الإمالة قائلاً: " الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفــاتيح .. وإنما أمالوها للكسرة التى بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها " [3] والإمالــة أن تُنحِى جوازاً بالألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت" [4] فهى إذاً عدول

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 101.

2- اللهجات العربية : ص 134.

3- الكتاب : ج4 ص 117.

4- همع الهوامع : ج2 ص 200.

بالألف عن استوائه وجُنُوحٍ به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء" [1] .

ونفهم مما سبق أن الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وهذا يكون من أجل التناسب بين الحركات بتقريب بعضها من بعض ، حتى لا يكون الانتقال من حركة إلى تاليها صعباً فيثقل.

لكن ما الغرض من إمالة الألف بعد حرف الراء فيْ "وَبَارِ وحَضَارِ"؟

نقول إن غرضها هو أن تُنْحى بالفتحة نحو الكسرة حتى يزول الاستثقال، لأننا حين النطق بالفتح – كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس – يكاد يكون اللسان مستوياً فى قاع الفم ، فإذا أخذ فى الصعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذ بذلك الوضع الذى يسمى بالإمالة ، فلا فرق إذن بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة ، إلا فى اختلاف وضع اللسان مع كل منهما حين النطق بألف المد وياء المد " [2]

فأغراضها إذا أحد أمرين : أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها ، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفلٍ منحدر ، والنطق بالفتحة والألف مستقلٍ متصعدٍ ، فبالإمالة تصير الألف من نمط الياء فى الانحدار والتسفل . وثانيهما : التنبيه على أصل أو غيره" [3] وفائدته: سهولة نطق اللفظ ، وذلك لأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع" [4]

1- شرح المفصل : ج9 ص 54.

2- فى اللهجات العربية : ص 64 وما بعدها ، والمدخل إلى علم اللغة، ص 92.

3- همع الهوامع : ج2 ص 200، وحاشية الصبان: ج4 ص 220 وما بعدها ، وشرح المفصل : ج9 ص 58 وما بعدها ، والأصول فى النحو : ج3 ص 160.

4- د. إبراهيم الإدكاوى ، قراءات قرآنية وتوجيهات من كلام العرب : ص 166.

وها هو ذا عبقرى العربية ابن جنى يعد الإمالة فرعاً من الإدغام ، ويسميها الإدغام الأصغر ، يقول: "وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وأدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، فمن ذلك الإمالة ، وإنما وقعت فى الكلام لتقريب الصوت من الصوت ، ونحو ذلك: "عالم وكتاب" وسعى وقضى .. ألا تراك قَرَّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه ، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة ، فأملت الألف نحو الياء وكذلك سعى وقضى، نحوت بالألف نحو الياء التى انقلبت عنها " (1)

وأما حكم الإمالة فهو الجواز ، فكل ممالٍ يجوز فتحه ، وأما محلها فهو غالباً الأسماء المتمكنة والأفعال وقليلاً فى بعض الحروف.

وأما عن لهجات القبائل فى الفتح والإمالة فيكاد علماؤنا القدامى يتفقون على أن الفتح لهجة أهل الحجاز ، وأن الإمالة لهجة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس" (2) .

غير أن تفصيل هذه المسألة يثبت أن بعض أهل الحجاز كانوا يميلون، ومن أدلة ذلك قول أبى عمرو" إن الإمالة فى "الناس" فى موضع الخفض لغة أهل الحجاز" (3) .

نعم هذا صحيح ، والدليل على ذلك قول الزَّجَّاج : " فإذا كان فى آخر الاسم الراء نحو " حَضَارِ ، وسَفَار ، ووَبَارِ " فإن أهل الحجاز ، وبنى تميم مجمعون على الكسر وزعم الخليل أن إجناح " الألف " أخف عليهم "(4).

1- الخصائص: ج2 من ص 141 إلى 143، وقارن بما ورد فى سر الصناعة: ج1 ص 59.

2- شرح المفصل : ج9 ص 54 ، والنشر : ج2ص 30 ، والكتاب : ج2 ص 261 ، وشرح شافية ابن الحاجب : ج3 ص4 ، واللهجات العربية فى القراءات القرآنية :

3- د. عبد الصبور شاهين ، أثر القراءات فى النحو والأصوات : ص 175.

4- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 101.

ويؤيده السيرافى بقوله: " إن بنى تميم تركوا لغتهم فى قولهم " هـذه حَضَارِ وسَفَارِ ، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء ، وذلك أن بنـى تمـيم يختارون الإمالة وإذا كسروا خفت أكثر من خفتها فى غير الراء ، لأن الراء حرف مكرر ، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان ، فصار كسر الراء أقوى فى الإمالة من كسر غيرها " [1] وقال الرضى : " فبنو تميم يختارون الإمالة، وهى تقتضى أن تذهب الألف إلى جهة الياء فى "حَضَارِ وسَـفَارِ" ووجـود الراء غير مكسورة بعد الألف يعد من موانع الإمالة [2] ويقول سيبويه: "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تمـيم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا فى يرى . والحجازية هـى اللغـة الأولـى القدمى، فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم ، يعنـى الإمالـة ليكـون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم إن كـسروا الـراء وصلوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا " [3] .

وكلام سيبويه يتفق من كلام الزَّجَّاج السابق فى قول الأعشى:

ومَرَّ دَهْرٌ على وبَارِ ∴ فهلكـتْ عَنْوَةً وبَارُ

وقلنا إن الشاهد فيه " إعراب وَبَار" بالرفع مراعاة للقافية ، والمطرد فيما كان فى آخره الراء أن يبنى على الكسر فى لغة أهل الحجاز ، ولغة بنى تميم، لأن كسرة الراء توجب إمالة الوقـف ، والارتفـاع إذا رفعـوا ، لأن الشاعر إذا اضطر أجرى ما كان فى آخره الراء على مقياس غيره مما يبنى على فَعَال ، وأعرب فى لغة بنى تميم ، فاضطر الأعشى فرفع ، لأن القوافى مرفوعة ".

1- الكتاب : ج3 ص 278 هامش رقم 2.

2- شرح الشافية : ج3 ص 275.

3- الكتاب : ج2 ص 40وما بعدها.

ويقول المبرد : "وما كان فى آخره راء من هذا الباب فإن بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز ، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة" [1] .

ونستنتج من كل ما سبق أن الفتحة تمال قبل الألف إلى الكسرة فيميلون الألف نحو الياء كما فى "وبَارِ وحَضَارِ وسَفَارِ" وأن الهدف منها سهولة النطق ، وذلك لأن الانحدار بنطق الألف إلى الياء فيه سهولة ، ومن ثَمَّ تتناسب الأصوات وتتقارب.

وهذا النوع من الإمالة لهجة أهل الحجاز ، فكان بعضهم يميل ما هو مفتوح ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : "من المتوقع أن تكون قبائل الحجاز وصلت إلى المرحلة الرابعة من مراحل التطور وهى الفتح ، ولكن مرت عليه فترة من الفترات كانت عند المرحلة الثانية وهى الإمالة ، ولما انتقلت إلى المرحلة الرابعة وهى الفتح ، وشاعت هذه المرحلة عند قبائل الحجاز بقيت قلة قليلة تنطق بالإمالة " [2] .

لكن هل تميم وأسد وقيس يعرفون الفتح ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول: " إن بعضاً من تميم وأسد وقيس عرف الفتح ، وإن كان أكثرهم يلجأ للإمالة ، ومما يؤكد هذا قول سيبويه : "والإمالة فى الفعل لا تنكسر إذا قلت : "غزا وصفا ودعا " [3] ثم يقول : "وجميع هذا لا يميله ناس كثير من تميم وغيرهم " [4] .

1- المقتضب : ج3 ص 375.

2- المدخل إلى علم اللغة : ص 291.

3- الكتاب : ج4 ص 119.

4- "مصدر السابق : ج4 ص 120.

ونخلص مما سبق أن بعضاً من تميم وأسد وقيس عرف الفتح ، وإن كان أكثرهم يلجأ إلى الإمالة ، والعلة فى ذلك طلب الخفة وتحقيق التناسب الصوتى بين الأصوات.

وبناء على ما سبق فإن الإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التى أشار إليها الأقدمون فى كتبهم ، وإنما كانت ظاهرة أكثر شيوعاً مما ذكروه ، فقد كانت معظم القبائل العربية ، وإن تفاوتت قلة وكثرة ، فهى إذن صفة كثيرة الشيوع جداً عن العرب فى نطقهم" [1] .

7- **ويقول الزَّجَّاج** : قال الشاعر [2]

خَرِيْعٌ دَوَادِى فى مَلْعَبِ ∴ تَأَزَّرَ طَوْرَاً وتُلْقِى الإِزَارا

الشاهد فيه : دَوَادِى حيث جاءت ممنوعة من الصرف للضرورة الشعرية والأصل أن تكون دَوَادٍ منصرفة .

قال الزَّجَّاج : " دَوَادٍ " فى قول يونس والخليل منصرف فى الرفع والجر إلا أنه لما اضطر الشاعر أخرجه على الأصل ، فلم يصرفه " [3] .

ويعضد كلامه ويقويه قول ابن جنى : " فهذا لابد من تصحيح معتله ألا ترى أنه لو أعَلَّ اللام وحذفها فقال : دَوَادٍ لكسر ألبتة [4] .

1- د. عبد الفتاح شلبى ، الإمالة فى القراءات واللهجات : ص 95.

2- ينسب هذا البيت إلى الكميت ، وقد ورد فى ما ينصرف وما لا ينصرف: ص 147 وتصريف المازنى: ج2 ص 68، والكتاب: ج3 ص 316 ، وج2 ، ص59، والمنصف: ج2 ص 68، والخصائص: ج1 ص 335 ، والمقتضب : ج1 ص 282 والخريع: الناعمة مع فجور، والدوادى : الأراجيح ، مفردها دوادة ، ومعنى تأزر طوراً وتلقى الإزارا : أى لا تبالى لصغر سنها كيف تتصرف.

3 – ما ينصرف وما لا ينصرف: ص147 .

4 – الخصائص : ج1ص335 .

وقال المبرد : ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها [1] .

ونستنتج من كل ما سبق أن الشعر له ضرورته ، فيجوز للشاعر ما لا يجوز للمتكلم ، إذ لا ضرورة لمتحدث ، يقول أبو حيان : " يجوز للشاعر فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار " [2] .

وبناءً على هذا الكلام فإن الضرورة الشعرية تبيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف، يقول ابن مالك : " يصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة"[3].

وقد نبه على هذا جمهرة من اللغويين ، يقول سيبويه : " اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف " [4] ويقول الأشمونى : " والمصروف قد لا ينصرف ، أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسى وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه[5] وصرف ما لا ينصرف للضرورة فى الشعر، وللتناسب فى النثر جائز مطلقاً ، واستثنى الكوفيون " أفعل من " فلم يجيزوا صرفه لذلك ، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً – أى فى الاختيار – لغة لبعض العرب ، قيل : وكأن هذه لغة الشعر ،

---

1 – المقتضب : ج1ص282 .
2 – ارتشاف الضرب : ج3ص268 .
3 – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص223، والألفية : ص145، والأشمونى ، منهج السالك : ج2 ص541 ، والمطالع السعيدة : ص116، ومنار السالك : ص197 ..
4 – الكتاب : ج1ص26 .
5 – شرح الأشمونى ، " منهج السالك" : ج2ص541 .

لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام [1] .

هذا وقد دار خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز صرف ما لا ينصرف . يقول ابن الأنبارى : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم [2] .

ونخلص من هذا أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى موضوعين أحدهما فى الضرورة الشعرية والآخر فى التناسب والمصروف قد لا ينصرف ، بمعنى أن الاسم المنصرف قد يمنع الصرف وهو مذهب الكوفيين، أما البصريون فلا يجيزون ذلك أبداً .

وقيل الصرف مطلقاً لغة بنى أسد [3] فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن ننسب هذه اللهجة إلى البيئة البادية فى وسط شبه الجزيرة ، ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية حيث لا تفرق اللهجة بين اسم وآخر ، والتفريق متأخر من عدمه [4] .

---

1 – السيوطى ، همع الهوامع : ج1ص37 ، والدمياطى ، إتحاف فضلاء البشر ج2ص576 ، والأشمونى ، منهج السالك : ج2 ص542 ، وابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج2 ص488 وما بعدها .

2 – ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج2ص493 .

3 – الدمياطى ، إتحاف فضلاء البشر : ج2 ص577 .

4 – د : عبده الراجحى ، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص192 .

وإذا كان أصحاب هذه اللغة يصرفون كل ما لا ينصرف مطلقاً إلا أفعل منك [1] فهذا يعنى أن الصرف ليس خاصاً ببنى أسد فحسب ، بل يصرفه كثيراً من العرب ، فإذا صح هذا كان مؤيداً للكوفيين فى استثنائهم اسم التفضيل من الصرف مطلقاً .

والذى أراه أن ضرورة الشعر تقوم على وجه القياس – وإن كان ضعيفاً – وإلا عدت لحناً وخطأً لا يقاس عليها ، ومن ثَمَّ يكون أجراء الضرورة الشعرية قياس يتبع فيستحسن ما استحسن السلف منها ، ويجانب ما استقبح منها .

ومما يعضد كلامنا هذا ويقويه قول السيوطى : " هى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف [2] وتلحق بالضرورة الشعرية الحسنة التى لا تستهجن ولا تستوحشها النفس [3] ومن علل النحو التى يحسن مراعاتها [4] هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يلجأون إلى التأويل والحمل على المعنى لينسجم النص المروى وقواعدهم المقررة .

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن الشعر قول له وزن وقافية ، والوزن قيد يدعو إلى الانفلات منه فى صورة الضرورات الشعرية ، والشاعر نزّاع إلى الحرية والخروج عما ألفته النفس وتعودت عليه، وهو بعد هذا يتكىء على نماذج فنية تتوارثها الأجيال خلفاً عن سلف وتتضافر

---

1 – البحر المحيط : ج8ص394 ، وروح المعانى : ج29ص154 ، والإنصاف : ج2 ص488 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ج2ص352 .

2 – لعله يقصد الشواهد الشعرية .

3 – الاقتراح فى علم أصول النحو : ص41 .

4 – المصدر السابق: ص116 .

نصوصها تضافراً تفضى إلى هيئة ترسخ فى النفس حتى تستحكم صورتها ، فيستفيد بها أن يعمل على نهجها ويحذو حذوها فى كل تركيب من الشعر .

ومن هنا يعد حظر الضرورة على الشاعر لوناً من ألوان الانفصام بين النظرية والتطبيق ومظهراً من مظاهر التنافر بين التمثل الذهنى والإفراز الشعرى، ومهما قيل عن آثر التعلم فى دفع هذا التنافر فإن الأمر فى هذا الباب لا يصل إلى حَدِّ الحيلولة دون وقوع الضرورة فى أشعار المحدثين على امتداد العصور والأجيال .

إن هذه اللغة التى اصطنعها الشعراء ما هى إلا لهجات عربية ، نطقوا بها فى بيئات مختلفة ، وهى بمثابة اللغة المشتركة الفصحى التى انتشرت فى شبه الجزيرة العربية ، والتى اتخذوها وسيلة للتعبير عما يجول فى خواطرهم من مشاعر وأحاسيس ، سواء أكان هذا الشاعر من الحجاز أو هذيل أو تميم أو نجد أو قيس أو غيرها من قبائل العرب .

الفصل السادس

اللهجات الواردة فى صرف الممنوع من الصرف للتناسب

كانت اللغة الأدبية النموذجية – أعنى بذلك الفصحى المشتركة – عبارة عن عدة صفات ، نسبت إلى قبائل مختلفة فى شتى بقاع الأرض ، أخذت قريش منها ما استحسنته وضمته إلى لغتها ، وذلك لأنها كما يقول السيوطى نقلاً عن الفارابى : " كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عن ما فى النفس [1] ويقول أيضاً نقلاً عن الفراء : " كانت العرب تحضر المواسم كل عام وتحج البيت فى الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ " [2] .

ومن ثم جاءت منسجمة القواعد والأصول ، ونزل القرآن الكريم بهذه اللغة المشتركة النموذجية التى يتداولونها فى أشعارهم ونثرهم ، فرأينا القرآن يسجل جانباً من هذه اللغة بلهجة قريش ، وأخرى بلهجة تميم ، وهو فى كل مرة يتخير اللغة الأفصح التى سمعت بالتعبير القرآنى إلى أعلى درجة من البلاغة والفصاحة .

والذى أراه أن لهجة قريش ضربت فى مميزات هذه اللغة المشتركة بسهم قوى لعدة عوامل دينية وسياسية واقتصادية .

أما العوامل الدينية فتتمثل فى أن مكة بيئة مقدسة يأتى إليها العرب من كل فج ليحجوا إليها ، فيختلط أهلها بالوافدين إليها ، ومن ثم نشأت اللغة المشتركة ونمت فى مكة بطريقة لا شعورية قبل نزول القرآن الكريم ، ثم تخيرها القرآن فنزل بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليفهمه جميع الناس فى شتى القبائل العربية .

1- الاقتراح فى علم أصول النحو : ص 22 ، حيدر آباد ، ط 1310 هـ .

2- المزهر فى علوم اللغة : ص 128 ، القاهرة ، ط 1325 هـ .

أما العامل السياسى فيتمثل فى أن لهجة قريش هى اللغة المشتركة التى فرضت فى مكة على من حولها من أهل البادية ، لا بحد السيف لكن بالسياسة ، إذا كانت قريش تخضع العرب لسلطانها فى الشعر والنثر من خلال الندوات الأدبية التى كانت تقام فى أسواقها للخطباء والشعراء ، كما أن الحج إلى مكة كان وسيلة من الوسائل التى جعلت للهجة قريش السيادة والسيطرة دون غيرها ، أعنى بذلك اضمحلال اللهجات الأخرى وذوبانها فى لهجة قريش .

أما العوامل الاقتصادية فتكاد تنحصر فى أن أهل مكة كانوا يشتغلون بالتجارة ، ويقومون بالارتحال إلى اليمن شتاءً وإلى الشام صيفاً للبيع والشراء ، مما أتاح لهم الغنى والثراء ، ومن امتلك المال واحتضن الدين فقد تحقق له سلطان سياسى واقتصادى فى آنٍ واحد .

وهذه الأسباب كلها – فى رأينا – كما يقول أستاذنا الدكتورعبده الراجحى لا تقوى دليلاً على تمكين لهجة قريش من السيطرة والسيادة . ألم يكن فى شبه الجزيرة أسواق غير عكاظ يلتقى الناس فيها للتجارة ؟ ... وهل نستطيع أن نتصور أن العرب لم يكونوا يلتقون إلا فى مكة أيام الحج وأيام عكاظ ؟ ... وأين كانت حروبهم التى كانت تستمر سنوات ذوات عدد ؟ ... وأين هجراتهم المستمرة بحثاً عن الرزق ؟ ... وأين أحلافهم التى كانت تجمع بينهم ؟ ... ونحن لا نستطيع أن نتصور أن القبائل العربية كانت تعيش منعزلة تقبع كل قبيلة منها فى منازلها ولا تبرحها إلا للحج أو لعكاظ " [1].

أقول أن السبب فى سيادة لهجة قريش وجعلها فصحى مشتركة يرجع إلى أن القرآن الكريم نزل على النبى القرشى صلى الله عليه وسلم ،

1- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص 48 .

يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحى : " أن سبباً واحداً حسب هو الذى جعلهم يضعون لهجة قريش هذا الموضع ، ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم قرشى ، أما أن قريشاً لهم نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها ، فتلك مسألة يرفضها الدرس اللغوى الصحيح " [1] إذ – إنه كما يقول سايير – " لا معنى لأن نقول إن هناك لغة – مهما تكن – أكثر فصاحة أو أكثر ارتباطاً من لغة أخرى قد تكون أكثر تعقيداً أو أكثر صعوبة " [2] .

لقد نزل القرآن الكريم بلسان قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب من مكة أم القرى وبلد الله الحرام ، ثم يسر عليهم ، وخفف عنهم فقرؤه بلهجاتهم التى جبلوا عليها وتعودوا على استعمالها ، ومن الصعب على أحدهم أن يغير لهجته التى فطره الله عليها ، ومما يعضد كلامنا هذا ويقويه قول ابن قتيبة: " ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول على لغته وما جرى عليه اعتاده طفلاً وناشئاً وكهلاً ، لأشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه " [3] .

ولعل منشأ القراءات القرآنية المتعددة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأو ما تيسر منه"[4] ولعل المراد بسبعة أحرف سبع لغات [5] وتأويله عند ابن قتيبة سبعة أوجه من اللغات بتغاير الألفاظ فى الحروف أو الحركات أو الزيادة أو النقصان أو التقديم أو التأخير " [6] .

1- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص 42 .

2- Sapir (Edward): Culture, Language and personality P: 6. California, 1960

3- تأويل مشكل القرآن : ص 39 .

4- العسقلانى ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى : ج9 ص 23.

5- ابن فارس ، الصاحبى : ص 57.

6- تأويل مشكل القرآن : ص 34.

ونفهم مما سبق أن القرآن الكريم يقرأ بلهجات متعددة ، غير أن أصحها أقربها من الرسول صلى الله عليه وسلم ، أعنى بذلك لهجة قريش ، وما غير ذلك يكون من القراءات الشاذة ، أعنى بذلك أن اللهجة التى وردت فى قراءة القرآن الكريم هى التى ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه والتابعين ، وما عداها مردود ، يقول القشيرى " ت 475 هـ " معقباً على الزجاج الذى عارض بعض القراءات ... " ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة وإذا ثبت شئ عن النبى صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة ، فمن رد فقد رد عن النبى صلى الله عليه وسلم ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محظور ، لا تقلد فيه أئمة اللغة والنحو " [1].

والذى أراه أن الإسلام لما ألف بين قلوب الناس جميعاً سمح للعامة أن يقرؤا القرآن ببعض الصفات التى لم يكن فى مقدورهم غيرها ، فالقرآن وإن كان قد نزل بلغة أدبية مشتركة ولهجة واحدة هى لهجة قريش ، إلا أنه قد أبيحت قراءته ببعض تلك الصفات تيسيراً على عامة العرب ، ومن ثم تعددت قراءاته تبعاً لتعدد اللهجات التى درج اللغويون العرب على تلقيب كل لهجة عدا لهجة قريش بلقب يدور فى مؤلفاتهم ، ويحاولون شرح هذا اللقب أو ذاك .

وخلاصة كل ما سبق أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة ، لا يجوز ردها ولا يصح إنكارها [2] .

1- أبو شامة ، إبراز المعانى : ص 275 ، طبعة الحلبى ، ط 1349 هـ .

2- ابن الجزرى ، النشر فى القراءات العشر : ج1 ص 9.

لكن هل وردت لهجات عربية فى صرف الممنوع من الصرف للتناسب؟

للجواب على ذلك نقول : إن صرف الممنوع من الصرف للتناسب يعد من لهجات العرب التى نزل بها القرآن الكريم بهدف إحداث جرس موسيقى له تأثيره فى السمع وإراحة الأذن . وقد ورد ذلك لمراعاة الفواصل القرآنية ، أو لتحقيق التناسب بين الأسماء المتجاورة المنونة . وصرف الممنوع من الصرف للتناسب جائز فى النثر .

والآن ، ماذا فى القرآن الكريم من ألفاظ وردت فيها لهجات عربية ، حقها المنع من الصرف ، لكنها صرفت للتناسب بينها وبين ما يجاورها من أسماء؟

الحقيقة أننى وجدت بعض الألفاظ فيها لهجات تعزى لبعض القبائل العربية – ليست بالقليلة ولا بالكثيرة– يمكن إدراجها تحت هذا المصطلح ، نعرضها على الوجه الآتى : –

1- سبأ :

قال الزَّجَّاج فى كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف : " وأما سبأ فقد قرئت (وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) [1] وكان أبو عمرو [2] لا يصرف " سبأ " فيجعلها اسماً للقبيلة [3] .

1- سورة النمل: آية /22.

2 – هو أبو عمرو بن العلاء العالم المشهور فى علم القراءة واللغة العربية ، توفى سنة أربع وخمسين ومائة ، انظر ترجمته فى نزهة الألباء: ص 24 .

3 – الزَّجَّاج : ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 80 .

وفى كتابه معانى القرآن يقول : " وقوله (وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) يقرأ بالصرف والتنوين ، ويقرأ من سَبَأَ – بفتح سبأ وحذف التنوين ، فأما من لم يصرف فيجعله اسم مدينة ، وأما من صرف ، فذكر قوم من النحويين أنه اسم رجل واحد ، وذكر آخرون أن الاسم إذا لم يَدْرِ ما هو لم يصرف ، وأحد هذين القولين خطأ ، لأن الأسماء حقها الصرف ، فإذا لم يعلم الاسم للمذكر هو أم للمؤنث فحقه الصرف حتى يعلم أنه لا ينصرف ، لأن أصل الأسماء الصرف ، أما الذين قالوا إن سبأ اسم رجل فغلط أيضاً ، لأن سبأ حيٌّ مدينة تعرف بِمَأْرِبِ من اليمن بينها وبين صنعاء ثلاثة أيام [1]

و مما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول سيبويه : " وكان أبو عمرو لا يصرف " سبأ " فيجعلها اسماً للقبيلة [2] قال الشاعر [3] :

مِنْ سَبَأَ الحاضرين مأرِبَ إذ ∴ يَبْنُونَ من دون سَيْله العَرِمَا

الشاهد فيه : لم يصرف " سبأ " لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى . قال ابن الأنبارى : " جاء به الشاعر مفتوحاً من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد – وهو العلمية – فإنه أراد به هنا " سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان " ومن ينسب إليه بدليل أنه وصفه بعد ذلك بقوله " الحاضرين " وبهذا استدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، والبصريون يتمحلون فيدَّعُون أنه مَنَعَ " سبأ " من الصرف لأنه أراد به مؤنثاً وهو القبيلة ، ووصفه بالمذكر نظراً إلى

1- معانى القرآن: ج4، ص 114 .

2 – سيبويه ، الكاتب : ج 3، ص 253 .

3 – هذا البيت للنابغة الجعدى ، وقد ورد فى : ما ينصرف وما لا ينصرف: ص 80 ، والكتاب : ج 3 ، ص 253 ، وخزانة الأدب : ج 4 ص4 ، والإنصاف : ج 2 ص 502 ، واللسان : مادة سبأ .

المعنى لأن القبيلة رجال ، أو فيهم رجال، ونقول : إنه جرت عادة الشعراء بأن يصرفوا " سبأ " فيجروه بالكسرة مع التنوين " [1] .

والذى نفهمه من كلام ابن الأنبارى أن الكوفيين يمنعون صرف " سبأ " للضرورة الشعرية لأنه اسم علَمٍ ومؤنث ، أما البصريون فيمنعونه من الصرف حملاً على المعنى على اعتبار أنه اسم للقبيلة .

لكن من يجعلها اسم أبٍ يصرفه ، كما فى قول الشاعر " : [2]

أضحتْ ينفرها الوالدان من سبإٍ ∴ كأنهم تحتَ دفَّيْها دَحَايِجُ

الشاهد فيه : صرف كلمة " سبأ " وتنوينها لأنه اسم علم .

وقد قرأ العكبرى قوله تعالى : " سبأٍ " بكسر الهمزة منوناً وبفتحها غير منون ، والتنوين على أنه أبو القبيلة أو بلد ، وترك الصرف على أنه بقعة ، ويقرأ بسكون الهمزة على نية الوقف ، ويقرأ بألف مكان الهمزة وذلك على التخفيف " [3] .

وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ) [4] ينون "سبأ" بعضهم ، لأنه يجعله اسم أب ويهمزه ، بعضهم لا ينون فيه ، يجعله اسم أرض " [5] وقال ابن الجزرى : " قرأ خلف " لسبإٍ " " ومن سبإٍ "

1- الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج2، هامش ص 503 .

2- ورد هذا البيت فى الكتاب : ج 3 ، ص 253 .

3- العكبرى ، إعراب القراءات الشواذ : ج 2، ص 235 وما بعدها .

4- سورة سبأ: أية/15.

5- أبو عبيدة ، مجاز القرآن : ج 2، ص 146 .

فى الموضعين بالجر والتنوين وهى قراءة الجمهور، وقرأ أبو عمرو الهمزة من غير تنوين فيها، وروى بإسكان الهمزة منهما " [1] .

فعلى قراءة الجمهور صرفت " سبإ " لإرادة الحى ، ومنعت الصرف والتنوين إذا جُعِلت اسمًا مؤنثًا للقبيلة وكثرتهما سواء ، يقول إمـــام العربيـــة سيبويه: " أما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين وكثرتهما سواء"[2].

وقرأ ابن محيص " سبأ " بفتح الهمزة من غير تنوين ممنـــوع مـــن الصرف للعلمية والتأنيث اسمًا للقبيلة أو البقعة " [3] .

وصرف ما لا ينصرف للتناسب صحيح، ولكنه إن صَحَّ به التوجيـــه فى قوله تعالى : (وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) فلا يصح فـــى قولـــه تعـــالى : (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ) فالأولى ما سبق توجيه ، وهـــو إرادة الحـــى أو الموضع والأب ، ويمكن أن يكون التناسب سبباً لاختيار القراءة .

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول شيخنا الزَّجَّاج : " وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ " يقرأ بالصرف والتنوين" [4] وهذا هو رأى الجمهور وقـــرئ بـــه القرآن ، أما من قرأها بفتح الهمزة من غير تنوين وعليه يكون التناسب سبباً للقراءة فممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم للقبيلة .

وقال ابن الأنبارى : "وقرأ سيد القراء أبو عمر بن العلاء" وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ " بترك صرف سبأ ، لأنه جعله اســـماً للقبيلـــة حمـــلاً علـــى

1- النشر فى القراءات العشر : ج2 ص337 ، إتحاف فضلاء البـــشر : ج2 ص325 ، البحر المحيط : ج7 ص66 .
2- سيبويه ، الكتاب : ج3، ص 252 وما بعدها .
3- إتحاف فضلاء البشر : ج 2 ص 325، والبحر المحيط : ج2 ص 66 .
4- الزَّجَّاج : معانى القرآن : ج4 ص 114 .

المعنى"[1] والقراء يقرأون (من سبأٍ) بالجر والتنوين على أنـــه مــصروف ، وكان أبو عمر بن العلاء يقرأ بالفتح .

والذى أراه أن الذى يمنع (سبأ) من الصرف يكون قد جاء به على خلاف المعهود من أمثاله على اعتبار أن سبأ اسماً للقبيلة، ومن ثَمَّ يحمله على المعنى، لكنه يصرف لتناسب الفواصل القرآنية .

2- ثمــود :

يقول الزَّجَّاج فى كتابه معانى القرآن " وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا " [2] والمعنى: وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً . وثمود لم ينــصرف لأنـــه اســم قبيلة، ومن جعله اسماً للحى صرفه ، وقد جاء فـــى القـــرآن مــصروفاً" [3] " أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُود " [4] .

وفى موضع آخر يقول " وثمود فى كتـــاب الله مــصروف وغيـــر مصروف " فأما المصروف فقوله " أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُود " والثانى غير مصروفة ، فالذى صرفه جعله اسماً للحى ، فيكون مذكراً سمى به مذكر ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة" [5] .

وقرأ ابن محيص كلمة (ثمود) ممنوعة من الصرف فى قوله تعالى : " وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً " بالفتح بغير تنوين" [6] وقرأ " ألا بُعْــداً لِثَمُــودَ"

---

1 – ابن الأنبارى ، الإنصاف : ج2ص502 .

2 – سورة هود : آية/61 .

3 – الزَّجَّاج : معانى القرآن : ج3ص59 .

4 – سورة هود : آية/68 .

5 – الزَّجَّاج ، معانى القرآن : ج2ص348 .

6 – إتحاف فضلاء البشر : ج2ص129 .

بالفتح بغير تنوين [1] وقرأ " وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى"[2] بالضم والتنوين [3] على إرادة القبيلة أو البقعة ، فهو ممنوع من الصرف لعلمية والتأنيث [4] وقرأها مصروفة فى قوله تعالى " ألا إن ثمود " بالفتح والتنوين و "عاداً وثموداً " بالفتح والتنوين على إرادة الحى" [5] .

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول صاحب اللسان : " وأما قوله تعالى "أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ" فقد جاءت (ثموداً) مصروفة ، فيكون معناها (الحى) اسم عربى مذكر سُمى بهذا " [6] .

وقال ابن الأنبارى : " وقال الله تعالى : " ألا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ " فلم يصرف (ثمود) الثانى لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى[7] وقال السيرافى : " ألا إن ثمود كفروا ربهم ألا بعداً لثمود " فصرف الأول وترك صرف الثانى على قراءة أكثر القراء ، فصرف الأول على لفظ أبى القبيلة ، وصرف الثانى لأنه أريد بلفظه القبيلة نفسها " [8] .

ونستنتج مما سبق أن (ثمود) الأولى صرفت ونونت للتناسب إذا كانت اسماً للحى ، مراعاة لما يجاورها من آى الذكر الحكيم وصلاً . أما حين الوقف فيبدل التنوين ألفاً (ثموداً) ويرجع هذا إلى التذوق اللغوى والحس المرهف ، لأنه لو ترك التنوين لاختل الوصف اختلالاً شديداً وأما (ثمود) فمنعت الصرف والتنوين لأنها اسماً للقبيلة .

---

1 – المصدر السابق : ج2ص130 .

2 – سورة فصلت، آية/ 17 .

3 – إتحاف فضلاء البشر : ج2ص433 .

4 – إتحاف فضلاء البشر : ج2ص130، والبحر المحيط : ج5 ص238 .

5 – المصدرين السابقين، الصفحتين أنفسهما .

6 – ابن منظور، اللسان مادة (ثمد) .

7 – ابن الأنبارى ، الإنصاف : ج2ص503 .

8 – السيرافى ، شرح كتاب سيبويه : ج2ص105 .

3- سلاسل :

يقول الزَّجَّاج: " وقوله تعالى " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً" [1] الأجود فى العربية ألا يُصْرَف " سلاسل " ولكنه لما جُعلت رأس آية صرفت ليكون آخر الآى على لفظ واحد [2] وقرأ الباقون (سلاسل) بغير تنوين لأن فعالل لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة [3] .

وهنا نلحظ أن " سَلَاسِلَا "من صيغ منتهى الجموع الموازن لَفَعَالِل فى أوله حرفاً مفتوحاً ، وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسرٌ أصلى ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف، غير منوى به ، وما بعده الانفصال ، والجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية [4] .

ويقول الزَّجَّاج: "وإنما منعهم من صرف هذا المثال : أنه جَمْعٌ ، وأنه على مثال ليس يكون فى الواحد ، ليس فى الأسماء التى هى لواحد مثل شىء مما ذكرناه [5] وقد نبه على هذا جمهرة من اللغويين والنحاة والقراء ، منهم سيبويه[6] والمبرد [7] وابن خالويه [8] ومكى بن أبى طالب[9] والشوكانى[10]. ومعنى هذا أنه ليس فى الأسماء المفردة وزن على وزن فَعَالِل.

---

1 – سورة الإنسان : آية/4 .

2 – الزَّجَّاج ، معانى القرآن : ج5ص258 .

3 – أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيبويه ، هامش : ص37 .

4 – الشيخ خالد الأزهرى ، شرح التصريح : ج2ص211 .

5 – الزَّجَّاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص63 .

6 – الكتاب : ج2ص5 وما بعدها .

7 – المقتضب : ج3ص327 .

8 – الحجة فى القراءات السبع : ص358 .

9 – الكشف عن وجوه القراءات السبع : ج2ص352 .

10 – فتح القدير : ج5ص345 .

وقرأ نافع وأبو بكر والكسائى " سلاسلاً " بالتنوين واستدلوا على ذلك بعدة أمور[1] :

أ – ما حكاه الكسائى وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك .

ب – أن كل ما يجوز فى الشعر فهو جائز فى الكلام ، لأن الشعر أصل الكلام فكيف يجعل خارجاً عنه ؟!

ت – أنها رسمت فى المصحف بالألف وصلاً ووقفاً ، وإن لم تكن رأس آية إلا أنها جاورت جمعاً منصرفاً وهو " أغلالاً " .

وحين نمعن النظر فى كتب القراءات القرآنية نلحظ أن بعض القراء قرأ " سلاسلَ " بحذف التنوين على أنها ممنوعة من الصرف لأنه صيغة منتهى الجموع ، والبعض الآخر قرأها بالتنوين للتناسب لأنها رأس آية .

يقول ابن الجزرى : " قرأ خلف " سلاسل " بحذف التنوين وهى قراءة الأكثر ، وقرأ نافع وأبو جعفر والكسائى وأبو بكر وهشام عن طريق الحلوانى والشذائى عن الدجوانى وورش عن طريق أبى الطيب بالتنوين ، ووقف خلف عليها بغير ألف ، ووافقه فى ذلك حمزة وزيد عن الدجوانى عن هشام وورش من طريق أبى الطيب ... واختلف عن الباقين فى الوقف عليها وهم ابن كثير وابن ذكوان وحفص [2] .

---

1 – ابن زنجلة ، حجة القراءات : ص737، والنحاس ، إعراب القرآن : ج3ص573 ، وأبونصر ، شرح عيون كتاب سيبويه ، هامش : ص37، ود: عبده الراجحى ، اللهجات العربية : ص119 .

2 – النشر فى القراءات العشر : ج2ص394، وإتحاف فضلاء البشر : ج2ص576 .

أما النووى فقد نص على أنه ليس بموضع وقف " [1] لكن من قرأها بالوقف " سلاسلاْ " فله وجهان :

الأول : يقف عليها بالألف ، ولعلة يراعى الرسم ، فالألف ثابت فى مصحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة وفى مصحف أبى عبد الله " [2].

وقد نص الدمياطى على أن جميع المصاحف اتفقت على إثبات ألف التنوين" [3].

الثانى : يقف عليها بغير الألف ، على أساس أنهـا ممنوعـة مـن الصرف لكونها جمع تكسير بعد ألفه حرفان .

والذى نراه أن " سلاسلاً " قُرئت منونة مصروفة مراعاة للتناسب ، لأن "سلاسلاً " ما قبله منون مصروف منصوب ، ويمكن تعليل ذلك بأنـه نوع من الإتباع ، يقول السيوطى والتنوين فى " سلاسلاً " نوع من الإتباع ، تتبع الكلمة فى التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها " [4] .

ولذلك يقول أبو الحسن الأخفش من مدرسة البصرة : " وسمعنا من العرب من يصرف هذا [5] ويصرف جميع ما لا ينصرف [6] .

---

1 – النووى الصفاقسى ، غيث النفع فى القراءات السبع : ص 357 .

2 – أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ، ص 394 .

3 – إتحاف فضلاء البشر : ج 2، ص 577 .

4 – السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج1 ص 31 ، (انظر ، ابـن فـارس ، الـصاحبى : ص458) ، وانظر تعريف الاتباع فى بحثنا هذا : ص

5 – يقصد قوله تعالى : " إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً "

6 – مكى بن أبى طالب، الكشف عند وجوه القـراءات الـسبع: ج2ص352، وحاشـية الصبان: ج3ص275

وقد نص ابن مالك أن هذه اللغة تنحصر فى "سلاسلاً" و"قواريراً"[1].

وقال الأشمونى : ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى " سَلاسِلا وَأَغلالاً وَسَعِيراً " و " قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا" [2] .

ونسب ابن هشام إلى أبى حيان أن التنوين صَحَّ فى " سلاسلاً " لأنه اسم أصله التنوين ، فيرجع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقاً أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل وقد أجاز الزمخشرى أن يكون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية ، ثم أنه وصل بنية الوقف وجزم بهذا الموقف فى " قَوَارِيرًا " [3] .

وزعم الزمخشرى أن هذا التنوين بدل من ألف الإطلاق ، لأنه فاصلة، وفى الثاني لاتباعه الأول " [4] .

وقد نسب للزمخشرى وجه آخر وهو أن يكون القارئ قد تأثر بدرايته فى رواية الشعر فَمَرَّنَ لسانه على صرف الممنوع فى النثر كما يصرف فى الشعر، ورُدَّ ما نسب إليه أولاً بأن الإبدال من حرف الإطلاق فى غير الشعر قليل ، ورُدَّ الوجه الآخر بأن فيه تجويزاً للقراءة بالتشهى دون إصابة الوجه السديد فى العربية ، وهو أن الصرف فى (سلاسلاً وقواريراً) لقصد التناسب والمشاكلة ، فقد أجازوا لذلك صرف ما لا ينصرف لا سيما الجمع ،

1- ابن مالك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص 224 .

2 - الأشمونى ، شرح الأشمونى ، منهج السالك: ج2 ص542 ، وابن مالك ، أوضح المسالك: ص228.

3 - ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج 1 ص 190 .س

4 - الزمخشرى ، الكشاف : ج4 ص 198 .

فإنه سبب ضعيف لشبهه بالمفرد فى جمعه كصواحبات يوسف ، ونواكسى الأبصار ، ولهذا جَوَّزَ بعضهم صرفه مطلقاً " [1] .

ومما يعضد هذا الكلام الأخير ويقويه قول أبى حيان: "إن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا: "صواحبات يوسف" و "تواكسى الإبصار" أشبه المفرد فجرى فيه الصرف [2] قال بعض الرجاز[3] :

والصرف فى الجمع أتى كثيراً ∴ حتى ادَّعَى قوم به التخيير

وخلاصة كل ما سبق أن صرف " سلاسلاً و قواريراً " يعد نوعاً من الانسجام الصوتى مراعاة للتناسب ، أى لمناسبة أغلالاً وسعيراً واعتماداً على الحس اللغوى المرهف لدى الناطق باللغة لا للضرورة الشعرية ومراعاة للتوافق الموسيقى.

ومن ثَمَّ وردت هذه القراءة فى كتب النحو واللغة – كما يقول السيوطى– بين فواصل الآيات شاهداً على جوز صرف ما لا ينصرف مراعاة للتناسب والمشاكلة [4] وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر " [5]

4- قوارير:

وامتداداً لما سبق يقول الزَّجَّاج : "وقوله تعالى : " وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً [6]

---

1 – الألوسى ، روح المعانى : ج 29 ص 154 .

2 – أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ، ص 394.

3 – المصدر السابق ، الصفحة نفسها.

4– السيوطى ، الاقتراح فى علم أصول النحو : ص 16.

5– المصدر السابق : ص 16.

6– سورة الإنسان ، الآيتان /15، 16 .

قرئت غير مصرفة ، وهذا الاختيار عند النحويين البصريين لأن كل جمع يأتى بعد ألفه حرفان لا ينصرف ، وقد فسرنا ذلك بما سلف من الكتاب ، ومن قرأ "قواريراً" فصرف الأول فلأنه رأس آية ، وترك صرف الثانى لأنه ليس بآخر آية ، ومن صرف الثانى اتبع اللفظُ اللفظَ ، لأن العرب ربما قلبت إعراب الشئ ليتبع اللفظُ اللفظَ ، فيقولون: "هذا جُحْرِ ضَبٌّ خَرِبٍ" وإنما الخرب من نعت الجر، فكيف بما ترك يترك صرفه ، وجميع ما يُترك صرفه يجوز صرفه فى الشعر" [1] وقال ابن جنى : هذا جُحر ضبٌّ خَرِبٍ" لأنه قد كثر عنه بالإتباع" [2] .

وقد نص جمهرة من العلماء على صرف قوارير للتناسب ،منهم ابن هشام [3] وابن مالك [4] والرضى [5] والسيرافى[6] والأشمونى. يقول الأخير: "ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى "قواريراً قواريراً" [7] ، وأورد ذلك أيضاً من المحدثين الدكتور عبده الراجحى[8] وقرأ "قواريراً قواريراً" بالتنوين فيهما لما يأتى: [9]

1- الزجاج ، معانى القرآن : ج5 ص 60.

2- الخصائص : ج2 ص 18، وج1 ص 192 وما بعدها، ود. عبده الراجحى ، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص 255.

3- أوضح المسالك : ص 288.

4- تهسيل الفوائد : ص 223.

5- شرح شافية ابن الحاجب : ج1 ص 38.

9- شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، ج2 ص 100.

7- شرح الأشمونى " منهج السالك " ج2 ص 542.

8- د. عبده الراجحى ، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص 191

9- أبو نصر، شرح عيون كتاب سيبويه : هامش ص 37 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات: ص 737 ، والنحاس ، إعراب القرآن : ج3 ص 573 وص 578.

(أ) نونت الأولى لأنها رأس آية ، فنونت لتوافق رؤوس الآيات التي جاءت بالتنوين ، ونونت الثانية على الجواز.

(ب) أن العرب تصرف ما لا ينصرف في كثير من كلامها.

(ج) أنهما في مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالألف.

وفي النشر: " قرأ خلف " قواريراً " الأولى بالتنوين ، والثانية بدون تنوين ، ووقف بالألف في قواريراً " الأولى ، وبدون الألف في " قوارير" الثانية . وقرأ ابن كثير مثل خلف ،وقرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر بتوينهما معاً ، ووقفوا عليها بالألف ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وورش بغير تنوين فيهما ، ووقفوا على الأولى بالألف وقرأ حمزة وورش بغير تنوين فيهما ، ووقفا بغير ألف فيهما " [1]

وقال أبو نصر: "وقرأ عمرو وابن عامر وحمزة وحفص " قوارير قوارير" بغير تنوين فيهما ، وهو محض العربية ، لأن فَوَاعِيل لا تتصرف في معرفة ولا نكرة ، ووقفوا على الأولى بالألف لأنها رأس آية ، وقرأ ابن كثير "قواريرا " منوناً "وقوارير" بغير تنوين ، وهو الاختيار ، لأن الأولى رأس آية ، وليس الثانية كذلك " [2] وقال السيرافي: "وقواريراً " لا ينصرف ، وقد أثبت في الوقف ألفاً، لأنها رأس آية ، وهذا مذهب أبي عمرو ، وبعضهم ينون الأولى "قوارير" تشبيهاً بتنوين القوافي على مذهب من ينشدها منونة[3].

1- النشر : ج2 ص 395 ، وإتحاف فضلاء البشر : ج2 ص 577.

2- شرح عيون كتاب سيبويه : هامش ص 37 ، وحجة القراءات ص 737 ، وإعراب القرآن: ج3 ص 573 وص 578.

3- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج2 ص 100.

ونستنتج مما سبق أنهم صرفوا "قواريراً" الأولى للتناسب أى لتتناسب رؤوس آى الذكر الحكيم ، فلما كان رأس كل آية منوناً نُوِّنَ" قواريراً" ليناسب رؤوس الآى فى التنوين . أما حين الوقف فيبدل التنوين ألفاً "قواريراً" .

والخلاصة أن صرف "قواريراً" الأولى للتناسب ، أى لمناسبة بقية رؤوس الآى فى التنوين وَصْلا ، وفى الألف بدَلُه وقفاً يعتمد فيه على التذوق اللغوى المرهف ، وذلك لأنه لو ترك التنوين لاختل حسن الوصف اختلافاً شديداً . أما قوارير الثانية فنُوِّنَتْ لتشاكل الأول لا لرؤوس الآى .

5- يغوث ويعوق :

يقول الزَّجَّاج : "ويغوث ويعوق" لا ينصرفان فى قوله تعالى " وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا " [1] لا ينصرفان لأنهما فى وزن الفعل معرفتان ، والقراءة التى عليها المصحف ترك الصرف، وليس فى يغوث ويعوق ألف فى الكتاب ، ولذلك لا ينبغى أن يقرأ: إلا بترك الصرف ، والذين صرفوا جعلوا هذين الأسمين الأغلب عليهما الصرف إذا كان أصل الأسماء عندهم الصرف ، أو جعلوها نكرة ، وإن كانا معرفتين ، فكأنهم قالوا: ولا تذرون صنماً من أصنامكم، ولا ينبغى أن يقرأ لمخالفة المصحف" [2] .

ونستنتج من هذا الكلام أن شيخنا الزَّجَّاج قد نص على أنهما ممنوعان من الصرف للتعريف وموافقتهما وزن الفعل ، نعم هذا صحيح بشروط وضعها لذلك اللغويون والنحاة [3] .

1- سورة نوح ، آية 23.

2- الزَّجَّاج ، معانى القرآن: ج5 ص 231.

3- انظر هذه الشروط فى السيوطى ، همع الهوامع: ج1 من ص 97 إلى ص 100، والمطالع السعيدة: ص 112، والرضى ، شرح الكافية : ج1 من ص 61 إلى ص 63.

أولهما : أن يكون الوزن خاصاً بالفعل ، أو أولى بالفعل ومن أمثلته: يزيد ويشكر وتغلب وأفكل ويرمع .

ثانيهما : أن يكون الوزن لازماً فيخرج نحو امرؤ وابـــنمُ علمـــين ، فإنهما على لغة الإتباع فى الرفع كأخرج ، وفى النصب كالعلم ، وفى الجـــر كالضرب ، ولا يمنعان من الصرف لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين ، فلو سمى بهما على لغة من يلتزم الفتح مُنِعَا .

ثالثهما : أن لا يخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف كما لو سمى بـــ "رَدَّ" أو (قيل) مع إسكان الدال واللام ، فإن الوزن حينئذ لا يؤثر فـــى منـــع الصرف ، لأن الإسكان إخراج الوزن إلى مثال الاسم كما فـــى مُـــدَّ ومَيْـــل وأباتر ، فإنهما مصروفان ، وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما فى أباترة وأدابرة" .

رابعهما : ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث أو لا يكون عرضة لها لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل .

وبناء على هذه الشروط فإن "يغوث ويعوق" يمنعان الصرف للعلمية وشبه الفعل ، لكنهما وَرَدَا منصرفين فى قراءة الأعمش بن مهران قائلاً : "ولا تذرون وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً " هذا ما أورده كل من الأشمونى[1]وابن هشام[2] والسيوطى[3]والنجار[4] والدكتور عبده الراجحى[5].

1- شرح الأشمونى ، منهج السالك : ج2 ص 42.

2- أوضح المسالك : ص 228.

3- المطالع السعيدة : ص 117.

4- منار السالك: ص 197.

5- اللهجات العربية : ص 191.

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه أن القُرَّاء قرأهما مصرفين منونين ، من هؤلاء القُرَّاء الأشهب العقيلى، والمطوعى والأخفش يقولون: "ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً " (1) .

ونستنتج من هذا الكلام الأخير أن "يغوثاً ويعوقاً" مصروفان منونان للتناسب ، أى لمناسبة نسراً ، وهو ما يفسر فى ضوء قانون الإتباع مع الأسماء المنونة المجاورة لها .

وخلاصة كل ما سبق أن صرف ما لا ينصرف يعد لهجة من لهجات العرب ، وقُرِئ به مراعاة للتناسب والمشاكلة وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر، فليس الصرف هنا للضرورة ، ولكن فيه مراعاة للتناسب لإحداث جرس موسيقى محبب للنفس ومريح للأذن ومراعاة للمقام البلاغى إذ لو ترك التنوين لاختل حسن الوصف .

6- قُبُل ودُبُر:

يقول الزَّجَّاج: "وقوله تعالى " وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ" (1) [2]والقراءة من قُبُلٍ ومن دُبُرٍ ، ومن قُبُلٌ ومن دُبُرٌ ، ويجوز من قُبُلُ بغير تنوين ، ومن دُبُرُ على الغاية أى من قبله ، أما الفتح فبعيد فى قوله: "من قُبُلَ ومن دُبُرَ " لأن الذى يفتح يجعله مبنياً على الفتح ، فيشبهه بما لا ينصرف فيجعله ممتنعاً من الصرف لأنه معرفة ومُزَالٌ عن بابه ، وهذا الوجه يجيزه البصريون" (3).

1- انظر هذه القراءة فى إتحاف فضلاء البشر : ج 12 ص 425 ، إعـراب القـرآن : ص 3 ص 516، والبحر المحيط : ج8 ص 342.

1- سورة يوسف : آية / 26

3- الزَّجَّاج ، معانى القرآن: ج3 ص 103.

وفى موضع آخر يقول: "فأما قُبُلٌ ودُبْرٌ" فالتسكين فى الباء جائز ، وقد روى عن ابن أبى إسحاق [1] الفتح والضم جميعاً ، والفتح أكثر فى الرواية عنه من (قُبَلَ) [2] ولا أعلم أحداً من البصريين ذكر الفتح غيره [3] .

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول العكبرى: "قُبُلٌ" و"ودُبرٌ" يقرأن بسكون الباء منوناً ، وهو من تسكين المضموم للتخفيف [4] . والتفسير العلمى لهذه الظاهرة أن الثلاثى ساكن الوسط نحو " قُبْل ودُبْر" إذا كان على وزن فُعْلُ يحرك إلى الفتح فى حالة الوقف كراهية التقاء الساكنين، بشرط أن يكون المقطع التالى للوقف مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذى ختم به المقطع السابق .

والذى بدا لى أن الاستعمال اللهجى بين القبائل يؤدى دوراً هاماً فى ضبط بنية الكلمة ، وذلك من خلال اللغة المنطوقة Spoken language يقول ابن السراج : "الذى يوجب النظر على واضع كل لغة أن يخص كل معنى بلفظ ، لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعانى ، فحقها أن تختلف كاختلاف المعانى ، ومحال أن يصطلح أهل اللغة على ما يلبس دون ما يوضح ، وهذا ادعاء من ادعى ، إنه ليس فى لغة العرب لفتظان متفقتان فى الحروف إلا لمعنى واحد ، لكنه أغفل أن الحى أو القبيلة ربما انفرد القوم منهم بلغة وليس سائر العرب عليها فيوافق اللفظ فى لغة قوم ، وهم يريدون معنى لفظ آخر من لغة آخرين ، ثم ربما اختلطت اللغات فاستعمل هؤلاء لغة

1- لعله يقصد عبد الله بن أبى إسحاق.

2- ما بين المعكوفين زيادة من عندنا .

3- الزَّجَّاج ، معانى القرآن : ج3 ص 103.

4- العكبرى ، إعراب القراءات الشواذ : ج1 ص 694.

هؤلاء ، وهؤلاء لغة هؤلاء ،فأصل اللغة قد وضعت على بيان وإخلاص ، فكل معنى لفظ ينفرد به ، إلا أنه دخل اللبس من حيث لم يقصد" [1] .

وعبقرى العربية ابن جنى " أرجع ذلك أيضاً إلى اختلاف لهجات العرب، يقول : "ولقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك أبداً لولا حرف الحلق وهو قول بعضهم: نَحَوُه يريد نَحْوَهُ وهو ما لا توقف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق ، *لأن الكلمة بنيت عليه ألبتة"* [2] *وقد قرئ قوله* تعالى " وَبَشِرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" [3] بتحفيف "بشر" نسب أبو حيان هذه اللهجة إلى تهامة [4] .

وهنا نقف قليلاً مع ابن جنى وأبى حيان لنعرف أن تحريك الساكن ينسب إلى أهل عقيل ، وتخفيف المشدد ينسب إلى أهل تهامة ، والهدف من وراء ذلك السهولة وتيسير النطق .

ويبدو أن هناك علاقة وثيقة بَين كل من البيئات المتحضرة والبيئات البدوية وظاهرة الإحلال ، وهذه العلاقة كانت سبباً فى نشأة هذه الظاهرة يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحى: "وعلى آية حال فإننا نستطيع أن نعزو الفتح – وهو أخف من الكسر– إلى البيئة المتحضرة فى الحجاز، وأن نعزو الكسر إلى تميم وأسد وأهل نجد ، وهى قبائل بادية لا تنفر طبائعهم من الخشونة [5] كما أن السلوك المقطعى فى اللغة العربية يكره تتابع الحركات ، ويعمد دائماً إلى اختصارها ، فإذا توالت ثلاث حركات اختصرت إلى اثنين ،

1- ابن السراج ، الاشتقاق : ص 33.

2- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ج1 ص 167.

3- سورة البقرة : آية / 25.

4- البحر المحيط : ج1 ص 177.

5- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية :-ص 120.

وإذا توالت حركتان مكروهتان كضمة وكسرة حذفت إحداهما وأطيلت الأخرى ، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالى الحركات [1] .

ويمكننا تفسير ذلك فى ضوء قانون الانسجام الصوتى Vowel Harmony الذى يؤدى إلى التيسير والسهولة فى النطق.

أليس تخفيف المضموم بتسكينه لهجة من اللهجات؟

بلى إن تخفيف المضموم لغة تميم ، وأهل الحجاز وبنو أسد يُثَقِّلُون[2] وبناء على هذا فإن قُبْل ودُبْر" بسكون الباء لهجة تميم وهذا يؤدى إلى التخفيف والتيسير وسهولة النطق .

ويمكننا تفسير هذه الظاهرة بأن عامة الناس ومثقفيهم طورت اللفظين " قُبُل ودُبُر" فتحولت الباء المضمومة إلى سكون فصارت "قُبْل ودُبْر" مما أدى إلى انسجام الحركات وإيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات .

وإذا كانت كل من "من قُبْلَ " و "من دُبْرَ" مبنية على الفتح لأن كليهما ممنوعاً من الصرف على النحو الذى أجازه البصريون [3] فإن القُرَّاء قرأهما "قُبْلٍ ومن دُبْرٍ" [4] بتسكين الباء بالتنوين مراعاة للتناسب وتحقيقاً للانسجام الصوتى بين فواصل آى الذكر الحكيم. ويعد هذا النطق لهجة تميم. أما الحجازيون فيحركون السكون إلى الضم فيقولون " قُبُل ودُبُر " [5]

1- د : عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتى للبنية العربية : ص 45.

2- النحاس ، إعراب القرآن: ج2ص 428، البحر المحيط: ج5 ص24، وتفسير القرطبى: ج6 ص 37.

3- الزَّجَّاج : معانى القرآن، ج3 ص 103.

4- المصدر السابق : الصفحة نفسها

5- تفسير القرطبى ج 19 ص 24 .

7- سلسبيلا :

يقول الزَّجَّاج : "وقوله تعالى " عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا " [1] المعنى يسقون عيناً ، وسلسبيل اسم العين ، إلا أنه صُرِف لأنه رأس آية" [2] .

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه العكبرى يقول:"وقوله تعالى "سلاسل" يقرأ "سلاسلاً" بالتنوين ، فإذا وَقَف وُقِف بالألف، وحَمَلَهم على ذلك أنهم وجدوه فى المصحف بالألف ، وكان الغرض أن يجمع القرآن وجوه العربية كلها" [3] .

ومنهم من يقف بغير ألف "سلاسل" وهى قراءة ابن كثر وخلف [4] ووقف حمزة وقنبل وحفص وابن ذكوان وورش وحمزة وخلف وزيد عن الدجوانى عن هشام وورش من غير طريق أبى الطيب وروح من غير طريق المعدل ووافقهم المطوعى" [5] .

ومنهم مَنْ لا ينون فى الوصل ويقف بالألف جمعاً بين القياس واتباع المصحف" [6] وروى هشام عن ابن عامر" سلاسل" فى الوصل "سلاسلا" بألف دون تنوين" [7] .

1- سورة الإنسان: آية /18.

2- الزَّجَّاج : معانى القرآن ، ج5 ص 261.

3- العكبرى ، إعراب القراءات الشواذ : ج2 ص 654.

4- الأصفهانى ، المبسوط فى القراءات العشر : ص 454.

5- الكشف عن وجوه القراءات السبع : ج2 ص 352 ، الإتحاف : ج2 ص 577، وابن الجزرى ، تحبير التيسير: ص 191، البحر المحيط: ج8، ص 394، وتفسير النسفى : ج4 ص 317.

6- العكبرى ، إعراب القراءات الشواذ : ج2 ص 654.

7- أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص 394

وأرجح أن الذين قرأوا "سلاسل" وهى ممنوعة من الصرف لأنها صيغة منتهى الجموع " سلاسلاً " بالتنوين ومصروفة ، قرأوها بالتنوين لأنه رأس آية للتناسب ومراعاة التذوق البلاغى والذى حملهم على ذلك أنهم وجدوها فى القرآن الكريم منونة بالألف .

والخلاصة أن صرف ما لا ينصرف للتناسب فى النثر جائز مطلقاً ، واستثنى الكوفيون (أفْعَلَ من) فلم يجيزوا صرفه لذلك.. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً – أى فى الاختيار – لغة لبعض العرب، وقيل : وكأن هذه لغة الشعر، لأنهما قد اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام" [1] .

ومعنى هذا أن صرف الممنوع من الصرف للتناسب لهجة من اللهجات هذا ما نبه عليه جمهرة من اللغويين والنحويين ، منهم ابن قتيبة [2] وأبو حيان [3] والقرطبى [4] والصبان [5] والأشمونى ، يقول الأخير: "وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام[6].

وقيل الصرف فى الاختيار لغة بنى أسد [7] فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن ننسب هذه اللهجة إلى البيئة البادية فى وسط شبه الجزيرة ،

1- السيوطى ، همع الهوامع : ج1 ص 37.

2- ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ج2 ص 783.

3- أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص 394.

4- تفسير القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن : ج19 ص 123.

5- حاشية الصبان : ج3 ص 208.

6- شرح الأشمونى،" منهج السالك": ج2 ص .

7- إتحاف فضلاء البشر : ج2 ص 577.

ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية ، حيث لا تفرق اللهجة بين اسم وآخر ، والتفريق متأخر من عدمه [1] .

وعلى أية حال فإن القُرَّاء يقرأون "سبأ" (سبإٍ) بالتنوين والصرف في قوله تعالى "وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ " [2] لأنه اسم علم للقبيلة مراعاة للتناسب من أجل الفواصل القرآنية ، ويقرأون "ثمود" (ثموداً) بالتنوين والصرف في قوله تعالى: " أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُودَ " [3] لأنه اسم عربي مذكر للحي ، مراعاة للتناسب ، ويقرأون "سلاسل" (سلاسلاً) بالصرف والتنوين في قوله تعالى: "إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا"[4] من أجل التناسب ومراعاة للفواصل القرآنية ، ويقرأون " قوارير" (قواريراً) بالتنوين والصرف في قوله تعالى" وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ، قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا " [5] لتناسب رؤوس الآى في الصرف والتنوين ويقرأون "يغوث ويعوق" (يغوثاً ويعوقاً) في قوله تعالى: " وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا " [6] لكي تتناسب مع "نسراً" وهو ما يفسر في ضوء قانون الإتباع مع الأسماء المنونة المجاورة لها، ويقرأون "قبل ودبر" (قُبُل ودُبُر) في قوله تعالى "من قُبُلٍ .. ومن دُبُرٍ" [7] تحقيقاً للانسجام الصوتي بين فواصل آى

1- د . عبده الراجحى ، اللهجات العربية : ص 192.

2- سورة النمل : آية/ 22 .

3- سورة هود : آية / 68.

4- سورة الإنسان : آية /4.

5- سورة الإنسان : الآيتان / 16,15.

6- سورة نوح : آية /23.

7- سورة يوسف : الآيتان/ 27,26

الذكر الحكيم ، ويقرأون "سلسبيل" (سلسبيلاً) فى قوله تعالى " عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا " [1] لأنها رأس آية من أجل التناسب.

يقرأون كل ما سبق فى كتب اللغة والنحو والتفسير، والقراءات شاهداً على جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب والمشاكلة ، وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر وتذوقه تذوقاً بلاغياً معتمداً على الحس اللغوى المرهف ، والإيقاع الموسيقى الرائع الذى يعطى نغماً وإيقاعاً محبباً للنفس ومريح للأذن عند قراءة هذه الآيات الكريمة ، لأنه لو ترك التنوين والصرف لاختل الوصف اختلالاً شديداً ، والذى حمل القُرَّاء على ذلك أنهم وجدوا أغلب هذه الآيات منونة فى القرآن الكريم .

أما الذين قرأوا بالوقف فلأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا أمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون فى كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان" [2] .

والخلاصة أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى التناسب ، والمنصرف قد يمنع من الصرف وهو منهج الكوفيين. أما البصريون فلا يجيزون ذلك أبداً ، قال ابن مالك :

ولاضطرار أو تناسب صُرِفَ .:. ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف[3]

1- سورة الإنسان : آية/ 18.

2- السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج1 ص 79.

3- ألفية ابن مالك : ص 145.

الخاتمة

وبعد...... فلقد كان مفيداً بعد أن حاولنا بعون الله وتوفيقه إنجاز هذا البحث أن نستخلص النتائج الآتية :

*إن علماء التنقية اللغوية انبروا إلى البادية يسجلون اللغة الفصحى Standard Language من أفواه الفصحاء من الأعراب وهم بذلك يُعدون فى زمرة المتشددين من اللغويين والنحويين الذين لا يقبلون إلا الفصيح ، ولا يتعلمون إلا بالأفصح من الألفاظ والتراكيب والجمل والعبارات ويرفضون ما عداه ، ويعدونه لحناً وخطأ وانحرافاً، ومن ثم قمت بتصويب العديد من ألفاظ الممنوع من الصرف التى يخطئ فيها عامة الناس وخاصتهم وفق ما نص عليه علماؤنا .

نتائج الفصل الأول " مفهوم الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً " :

1-الصرف يراد به التنوين الذى يعده علماء العربية دليلاً على تمكن الاسم فى باب الاسمية، وهو يقتصر على الكلمات المعربة المنصرفة والمشتقة ومن ثم لا يقبل الممنوع من الصرف التنوين ولا ينجر بالكسرة، بينما تتسع دائرة الصرف عند علماء الغرب فيشمل دراسة شكل أى كلمة طالما أنها منطوقة فى اللغة.

نتائج الفصل الثانى " الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف :

1- إن الإعراب فرع المعنى وتابع له ، كما أن المعنى فرع الإعراب وتابع له ، ومن ثم تُحدد المعانى النحوية قبل الإعراب ، فلا تُعرب الكلمة إلا بعد تمام بِنْيَتِهَا ، ثم يقع الإعراب على حرفها الأخير.

2- يرفع الممنوع من الصرف بضمة واحدة دون تنوين ، وينصب بفتحة واحدة دون تنوين، ويجر بالفتحة دون تنوين نيابة عن الكسرة ، وعلة ذلك أنه إذا اقترن الممنوع من الصرف بأل أو أضيف أمن فيه

التنوين، لأن أل والإضافة لا يجامعان التنوين ، وسقوط الجر تابعاً لسقوط التنوين، فلما أمن فيه التنوين عاد الجر ، ومعنى هذا أن الجر حذف تبعاً للتنوين.

3-حُمِلَ الجر فى الممنوع من الصرف على النصب ، فجر بالفتحة كما ينصب بها ، لاشتراكهما فى الفَضلَة بخلاف الرفع فإنه عمدة لأنه لما كانت الفتحة علامة نصب المفرد الذى هو أصل أرادوا أن يخالفوا الجمع ، فلم يكن ثَمَّ علامة غير الكسرة التى هى للجر ، فكان حمل النصب على الجر فى أصله جمع المذكر السالم ، ومن ثم كانت الفتحة فى حالة جره علامة فرعية ، كما أنها علامة فرعية فى جمع المؤنث السالم ، ولذلك جروه بالفتحة دون الكسرة ، لأن هذه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة نحو : إسحاق وإبراهيم .

نتائج الفصل الثالث "مداخل الخطأ عند الناطقين والشَّادِين للممنوع من الصرف"

كان من نتيجة كثرة اللحن واستفحال خطره واستشرائه فى لغة العرب فى القرنين الثالث والرابع الهجريين أن هَبَّ علماء التنقية اللغوية يصوبون الأخطاء التى يخطئ فيها عامة الناس فى الممنوع من الصرف، منبهين ومصوبين لها على نحو ما استخرجناه من نماذج.

نتائج الفصل الرابع "صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية"

إن ضرورة الشعر تتيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف على نحو ما أوردناه من نماذج ،بيد أن هناك خلاف بين البصريين والكوفيين بشأن هذه المسألة ، ذهب الكوفيون والأخفش وأبو على الفارسى إلى صرف ما لا ينصرف. وذهب البصريون إلى منع الصرف فيما لا ينصرف. والرأى

عندنا جواز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر لثبوته بالسماع ، ولأنه لغة تنسب إلى بنى أسد وبعض قبائل العرب ، فهم يضطرون إليه فى الشعر ، لأن ألسنتهم جرت وتعودت عليه فى الكلام ولإقامة وزن البيت وقافيته.

نتائج الفصل الخامس "صرف الممنوع من الصرف للتناسب"

يصرف الممنوع من الصرف للتناسب على نحو النماذج التى أوردناها من القرآن الكريم مراعاة للفواصل القرآنية ، ولتحقيق التناسب بينها وبين ما يجاورها من كلمات منصرفة منونة ، بهدف إحداث جرس موسيقى له تأثيره الممتع فى السمع والأذن ، أعنى بذلك أن صرف الممنوع من الصرف للتناسب يحقق الانسجام الصوتى بين الكلمة وما يجاورها ، وهذا يعتمد على الحس اللغوى المرهف لدى الناطقين باللغة، لا للضرورة الشعرية ، ولكن لتحقيق التناسب والمشاكلة، وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر وتذوقه تذوقاً بلاغياً عند قراءة الآيات القرآنية ، لأنه لو ترك التنوين والصرف لاختل الوصف اختلالاً شديداً ، والذى حمل القراء على ذلك أنهم وجدوا أغلب الكلمات منونة فى الآيات القرآنية نحو : سلاسلاً وأغلالاً ، وسلسبيلاً ، وسبإٍ ، وقُبلٍ ودُبُرٍ.

المصادر والمراجع

***الآلوسى "أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسى البغدادى"**

1- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، المطبعة المنيرية، د.ت.

***الآلوسى " السيد محمود شكرى الآلوسى " .**

2-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجت الأثرى، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، ط1، 1341 هـ .

***إبراهيم أنيس " دكتور " .**

3-فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 9، 1995م .

4-من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 7، 1985م .

*** إبراهيم الإدكاوى (دكتور)**

5- قرأت قرآنية وتوجيهها من كلام العرب ، ط1 ، 1414هـ = 1994م

***إبراهيم السامرائى " دكتور" .**

6-دراسات فى فقه اللغة، دار الجيل، مكتبة المحتسب، ط 1410 هـ= 1990م

7-النحو العربى " نقد وبناء " دار الصادق، طبعة 1968م .

***أبو بكر الرازى"محمد بن بكر عبد القادر"**

8-مختار الصحاح،عنى بترتيبه السيد محمود خاطر،الهيئة العامة لشئون المطابع الآميرية، ط10، 1964 م. 1358هـ=1939م .

***أحمد الحملاوى**

9- شذا العرف فى فن الصرف،مكتبة مصطفى البابى ، ط16، 1384 هـ .

*أحمد مختار عمر "دكتور "

10- العربية الصحيحة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1998م .

*الأزهرى "زين الدين خالد بن أبى بكر الجرجانى "ت 905هـ "

11-التصريح بمضمون التوضيح،عليه حاشية ياسين، مطبعة البابى الحلبى،د.ت

12- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لأبى محمد بن هشام الأنصارى بهامشه حاشية العلامة الشيخ ياسين بن زين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

*الأزهرى " أبو منصور بن إسماعيل الأزهرى " ت 370هـ " .

13- تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة ط1964م .

*الأشمونى " أبو الحسن على بن محمد الأشمونى" ت929هـ " .

14- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، المسمى " منهج السالك " إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة بمصر، ط1، ط 1375هـ-1955م.

*الأصفهانى " أبو الفرج على بن الحسين الأصفهانى ".

15- الأغانى، طبعة وزارة الثقافة، د.ت .

*الأصفهانى " أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران " .

16- المبسوط فى القراءات العشر، تحقيق حمزة حاكمى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1407هـ - 1986م .

***أمية بن أبى الصلت .**

17- الديوان، تقديم وتعليق سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة 1980م .

***ابن الأنبارى "أبو البركات عبد الرحمن بن محمد "ت 577هـ" .**

18- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق، مطبعة الترقى، طبعة 1377هـ-1957م .

19- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدنى، القاهرة، د.ت .

20- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1407هـ-1987م .

***برجشتراسر .**

21- التطور النحوى للغة العربية، تحقيق وتعليق دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط2، 1414هـ-1994م .

***البطليوسى"أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى"ت 521هـ " .**

22- الاقتضاب فى شرح أدب الكُتَّاب، تحقيق مصطفى السقا، ود: حامد عبد المجيد، الهيئة العامة للكتاب، ج1 ط1981، ج2،وج3 ط1982م .

***البغدادى " عبد القادر**

23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وبهامشه كتاب المقاصد النحوية، القاهرة، طبعة بولاق، ط1، 1299هـ .

***البغدادى "موفق الدين أبى محمد بن الحافظ بن أبى العز ت629هـ .**

24- ذيل الفصيح " ضمن مجموعة شروح ثعلب " نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى، المطبعة النموذجية ، ط1368هـ - 1949م .

***تمام حسان " دكتور " .**

25- الأصول " دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب " الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت .

26- مقالات فى اللغة والأدب، مكة المكرمة، طبعة 1985م .

*** ثعلب " أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب " ت291هـ " .**

27-الفصيح ، وشرحه المسمى " التلويح فى شرح الفصيح " للهروى، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى، طبعة 1368هـ - 1948م.

28-مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط4، 1400هـ - 1980م .

***الجرجانى "أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد" ت471هـ"**

29- الجمل فى النحو، تحقيق دكتور يسرى عبد الغنى عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ - 1990م .

30- دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، ط1984م .

31- المفتاح فى الصرف، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ-1987م .

32- المقتصد فى شرح الإيضاح، تحقيق دكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، منشورات دار الرشيد، طبعة 1972م .

***جرير " جرير بن عطية الخطفى ت 110 هـ "**

33- الديوان، شرح محمد بن حبيب، تحقيق دكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ط 1976م .

***ابن الجزرى"الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى"ت833 هـ"**

34- النشر فى القراءات العشر، تحقيق دكتور محمد سالم محيسن، بيروت، مراجعة الشيخ محمد الضائع،مكتبة القاهرة،د.ت، طبعة دار الكتب العلمية.

35- تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة، تحقيق عبدالفتاح القاضى، ومحمد صادق قمحاوى، دار الوعى، حلب، طبعة 1392 هـ - 1972م.

*** الجَمَل**

36-حاشية الجَمَل " الفتوحات الإلهية" عيسى البابى الحلبى ، د.ت.

***ابن جنى " أبوالفتح عثمان بن جنى " ت 392 هـ "**

37- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية ، ط4، 1999م.

38- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط1، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، مصطفى البابى الحلبى، ط 1374 هـ - 1954 م .

39- اللمع فى العربية، تحقيق حامد عبدالمؤمن، بيروت، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، طبعة 1405هـ - 1985 م .

40- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى ناصف، وزميلاه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، طبعة 1386 هـ/ 1389هـ.

41- المنصف فى شرح كتاب التصريف لأبى عثمان المازنى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،مكتبة البابى الحلبى،طبعة 1373 هـ - 1954م

***الجواليقى " أبو منصور بن موهوب بن أحمد " ت 540هـ .**

42- التكملة فيما يلحن فيه العامة " نشر ديرنبورج، ليدن، طبعة 1989م.

***ابن الجوزى " أبوالفرج عبدالرحمن على بن محمد " ت 597 هـ"**

43- تقويم اللسان، تحقيق دكتور عبدالعزيز مطر، دار المعارف، ط2، ط1983.

***الجوهرى "أبو نصر إسماعيل بن حماد " ت 400هـ .**

44- الصحاح/ تاج اللغة وصحاح العربية،تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، ط1،القاهرة 1956م.

***حاجى خليفة "مصطفى عبد الله"**

45- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ،مطبعة المثنى ،بغداد، د.ت

***الحريرى "أبوالقاسم على بن محمد الحريرى " ت 516 هـ "**

46- درة الغواص فى أوهام الخواص، ومعه كتاب التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقى، وكتاب الملاحن لابن دريد الأزدى، تحقيق عبدالحفيظ فرغلى على القرنى، بيروت، دار الجيل، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامى، ط1 ، 1417 هـ - 1996م .

***حمزة فتح الله " ت 1336هـ" .**

47- المواهب الفتحية فى علوم اللغة العربية،المطبعة الآميرية،بولاق،ط1، 1312هـ

***أبو حيان "محمد بن يوسف أبو حيان " ت754هـ" .**

48- البحر المحيط ، بهامشه تفسيرات " النهر المار، والدر اللقيط" نسخة مصورة عند مطبعة السعادة بمصر، بتصحيح إسماعيل الديب، الناشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض، ط1، 1329هـ .

49- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس،ط1 ، د.ت.

***ابن خالويه " أبو عبد الله الحسين بن أحمد خالويه " "ت 370هـ".**

50- الحجة فى القراءات السبع، الطبعة الخامسة، طبعة 1990م.

51- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع، نشر برجشتراسر، القاهرة، مكتبة المتنبى، د.ت

***ابن الخشاب**

52- المرتجل، تحقيق ودراسة على حيدر، دمشق، طبعة 1392هـ - 1972م.

***الخطيب التبريزى**

53- الكافى فى العروض والقوافى، تحقيق الحسانى حسن عبد الله، مطبعة الخانجى، القاهرة، طبعة 1977م.

***ابن درستويه " عبد الله بن جعفر بن درستويه " ت 347هـ**

54- تصحيح الفصيح ، تحقيق عبد الله الجبوري ،بغداد، ط1، مطبعة الإرشاد، ط1395هـ - 1975م.

***الدمياطى الشهير بالبنا " أحمد عمر البنا الدمياطى "**

55- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى "منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات" تحقيق دكتور: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، د.ت.

*** رشيدة عبد الحميد اللقالى (دكتورة)**

56- حروف الجر الزائدة،دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية،ط1410هـ - 1990م

*** ابن رشيق " أبو على الحسن القيروانى ت 456 " هـ**

57- العمدة فى محاسن الشعر وأدبه، تحقيق دكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1408هـ.

***رمضان عبد التواب " دكتور"**

58- لحن العامة والتطور اللغوى، القاهرة، طبعة 1967م.

59- فصول فى فقه العربية،مكتبة الخانجى بالقاهرة،ط3، 1408هـ- 1987م.

60- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، القاهرة، طبعة 1985م.

***الزبيدى " أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى "ت 379هـ"**

61-الواضح فى علم العربية،تحقيق أمين علىالسيد، دار المعارف بمصر،ط 1975م.

62- طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، طبعة 1392هـ- 1973م.

***الزبيدى" محب الدين أبى الفيض السيد مرتضى الحسنى.**

63- التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس، تحقيق د:ضاحى عبد الباقى ، مراجعة د:أحمد السعيد سليمان، ، ط1411هـ-1997م

الزَّجَّاج " أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزَّجَّاج "ت 311هـ"

64- ما ينصرف ومالا ينصرف، تحقيق دكتورة هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1420هـ - 2000م.

65- معانى القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل شلبى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1418هـ - 1997م.

***الزَّجَّاجي " أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزَّجَّاجي "ت 337هـ"**

66- الجمل فى النحو، تحقيق دكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط2، 1405هـ- 1985م.

67- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجى بالقاهرة، ودار الرفاعى بالرياض، الطبعة الثانية، ط 1403هـ - 1983م.

68- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق دكتور مازن المبارك، مطبعة الميدانى، القاهرة، طبعة 1378هـ - 1959م.

***الزمخشرى " جار الله محمود بن عمر الزمخشرى " ت 528 هـ"**

69- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجـوه التأويـل،حقق الرواية محمد الصادق قمحاوى، مطبعـة مـصطفى البـابى الحلبـى بالقاهرة، د.ت.

***ابن زنجلة "أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زجلة "**

70-حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، بيـروت ،ط3، 1402هـ

***الاستراباذى" رضـى الـدين محمـد بـن الحـسن الاسـتراباذى " ت 686هـ"**

71- شرح شافية ابن الحاجب، محمد نور الحسن وزميليه ، القاهرة، مطبعة حجازى ، د.ت.

72- شرح الكافية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1402هـ 1982م

***ابن السراج "أبو بكر محمد بن سهل السراج " ت 316هـ".**

73- الأصول فى النحو، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلى، مطبعة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ- 1985م.

74- الاشتقاق، تحقيق محمد صالح التكريتى، بغداد، طبعة 1973م.

***السفاطونى" محمد معصوم بن سالم السماراتى السفاطونى.**

75- تشويق الخلان ،حاشية على شرح الآجرومية، وبهامشه الشرح المذكور للسيد أحمد زينى دحلان، مطبعة مصطفى البــابى الحلبــى وأولاده ، ط1358هـــ-1939م.

***ابن السكيت " أبو يوسف يعقوب بن إسحق ، "ت244هـــ ".**

76- إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الهيئة العامة شئون المطابع الآميرية، ط4، 1949م.

***السهيلى " أبو القاسم عبــد الــرحمن بــن عبــد الله الأندلــسى " ت581هـــ**

77- الأمالى فى النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق دكتور محمد إبــراهيم البنا، ط1، د.ت، الناشر، المكتبة الأزهرية للتراث.

78- نتائج الفكر فى النحو، تحقيق دكتور محمد إبراهيم البنا،ط1 ، د.ت.

***سيبويه " أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر " ت 180هـــ".**

79- الكتاب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقــاهرة، ط2، 1402هـــ - 1982م ، وطبعة بولاق 1316 / 1317هـــ.

***سيد البحراوى " دكتور"**

80- العروض وإيقاع الشعر العربى، الهيئة العامة للكتاب، طبعة 1993م.

***ابن سيدة " أبو الحسين على بن إسماعيل ت 458هـــ "**

81- المخصص، دار الفكر، بيروت، د.ت

***السيرافى" أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان النحوى "ت 368هـ**

82-أخبار النحويين البصريين، تحقيق الزمينى وخفاجى، القاهرة طبعة 1955م

83- شرح كتاب سيبويه "الجزء الثانى" حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1990م.

84- ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزى، الرياض، ط2، 1412هـ - 1991م.

***ابن سينا**

85-أسباب حدوث الحروف، تحقيق محيى الدين الخطيب، مطبعة المؤيد، د.ت

***السيوطى"جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر "ت 911هـ"**

86- الإتقان فى علوم القرآن، بهامشه إعجاز القرآن للباقلانى، المكتبة الثقافية، بيروت ،لبنان، ط 1405هـ-1984م.

87-الأشباه والنظائر فى النحو،دار الكتب العليمة،بيروت، لبنان،1405هـ-1984م.

88- الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعى، منشورات محمد على،دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1418 هـ-1998م.

89- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ط3، د.ت.

90- المطالع السعيدة" شرح السيوطى على ألفيته المسماه بالفريدة فى النحو والصرف والخط" شرح وتحقيق دكتور طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية د.ت

91- همع الهوامع "شرح جمع الجوامع فى علم العربية" تصحيح محمد بدر الدين النعسانى، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ،ط1 ، 1327هـ.

***ابن الشجرى"أبو السعادات هبة الله بن محمد الحسنى العلوى "ت 542هـ"**

92-الأمالى،تحقيق د:محمود الطناحى،مكتبة الخانجى بالقاهرة،ط 1413 هـ - 1992م

***شكرى محمد عياد**

93-اللغة والإبداع ، الطبعة الأولى، ط 1988م.

***الشنقيطى " أحمد بن الأمين الشنقيطى"**

94- الدرر اللوامع على همع الهوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1393 هـ - 1973م.

***الشوكانى**

95- فتح القدير" الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير" دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1393هـ- 1993م.

***الصبان "محمد بن على الصبان "ت 1206هـ".**

96- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، مطبعة محمد على صبيح وأولاده ، طبعة 1344هـ.

*الصفدى" صلاح الدين بن أيبك" " ت 764هـ" .

97-تصحيح التصحيف وتحرير التحريف،تحقيق السيد الشرقاوى،الخانجى،ط 1978م

*الصقلى " أبو حفص عمر بن خلف بن مكى "ت 501هـ"

98-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عطا،دار الكتب العلمية، بيروت،ط1،1410هـ-1990م

*طاهر حمودة "دكتور"

99-أسس الإعراب ومشكلاته،الناشر الدار الجامعية للطباعة بالإسكندرية د.ت.

100-دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجاميعة للطباعة بالإسكندرية د.ت.

*طه الراوى "دكتور"

101-نظرات فى اللغة والنحو، المكتبة الأهلية،بيروت،المطبعة التجارية،ط1، 1962م

*عباس حسن

102- اللغة والنحو، دار المعارف ، طبعة 1966م.

*عبدالصبور شاهين "دكتور"

103-أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ،مكتبة الخانجى ، ط1، 1408هـ-1987م

104- المنهج الصوتى للبنية العربية،مطبعة جامعة القاهرة ، ط1977م.

*عبد الفتاح البركاوى "دكتور"

105- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1991م.

*عبد الفتاح شلبى "دكتور"

106- الإمالة فى القراءات واللهجات، ط2 ، 1971م.

*عبد الفتاح القاضى "دكتور"

107-القراءات الشاذة ، القاهرة،الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية،ط5، ط 1997م

*عبد الله بن محمد البيتوشى

108-صرف العناية فى كشف الكفاية، مطبعة عيسى البابى،القاهرة، ط1، ص1341هـ

*عبده الراجحى "دكتور"

109-فقه اللغة فى الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1990م

110- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية،دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية،ط1996م.

*أبو عبيدة " معمر بن المثنى التميمى" " ت 210هـ".

111- مجاز القرآن ، عارضه بأصوله د:محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجى، القاهرة، د.ت.

***ابن عصفور " على بن مؤمن الإشبيلى "ت 669هـ".**

112- شرح جمل الزجاجى"الشرح الكبير"تحقيق دكتور صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، مكتبة إحياء التراث الإسلامى،دار الكتب،جامعة الموصل، ط 1982م.

113- ضرائر الشعر،تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1،1980م.

114- المقرب،تحقيق أحمد عبد الستار،وعبده الجبورى،بغداد مطبعة العانى ط1، 1971م

***ابن عقيل "بهاء الدين عبد الله"**

115- شرح ابن عقيل على الألفية،دار التراث، القاهرة،ط20، 1400هـ - 1980م

***العكبرى "أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى"**

116- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق د:محمد عزوز،عالم الكتب، 1417هـ-1996م

***على عبد الواحد وافى "دكتور"**

117- علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط9 د.ت.

***ابن فارس "أحمد بن الحسين بن فارس" ت 395هـ.**

118- الصاحبى، تحقيق سيد أحمد صقر،الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط2003م

***الفارسى " أبو على بن أحمد الفارسى " ت 377هـ"**

119- الحجة فى علل القراءات السبع، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، طدار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1385هـ- 1965م.

***الفرزدق**

120- الديوان، المكتبة الأهلية، بيروت ،لبنان، ط2، د.ت.

***الفيروزآبادى" محمد الدين بن يعقوب الفيروزآبادى " ت 817هـ".**

121- القاموس المحيط،الهيئة العامة للكتاب،نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة، المطبعة الآميرية ، ط 1301هـ/1397هـ.

***القالى " أبو على إسماعيل بن القاسم" ت 356هـ".**

122- الأمالى ، دار الكتب العلمية، طبعة 1416هـ-1996م.

***ابن قتيبة " أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة " ت 276هـ**

123- أدب الكاتب، تحقيق وشرح محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، دار الجيل، بيروت،ط 1382هـ = 1963م.

124- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ط3، د.ت.

***القرطبى**

125- تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط2، مصورة عن دار المعارف المصرية، القاهرة، د.ت.

***القزاز القيروانى"أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمى "ت 334هـ"**

126- ضرائر الشعر " ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، تحقيق المنجى الكعبى، دار الأندلس، ط1، 1980م.

***القفطى**

127- إنباه الرواه على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل،القاهرة،ط 1955م

***كرستال**

128- التعريف بعلم اللغة، ترجمة د:حلمى خليل،الهيئة المصرية،ط1، 1973م.

***الكسائى " أبو الحسن علىبن حمزة الكسائى " ت 189هـ.**

129- ما تلحن فيه العامة ، تحقيق دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط1، 1303هـ- 1982م

***كمال بشر "دكتور"**

130- دراسات فى علم اللغة، القاهرة، دار المعارف، ط1969م.

131- علم اللغة العام"القسم الثانى"الأصوات،دار المعارف،مصر،ط5 ، 1979م

132- اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مقال فى مجلة مجمع اللغة العربية عام 1408هـ-1988م.

***لطفى عبد البديع " دكتور"**

133- محاضرات لطلبة الدراسات العليا غير مطبوع

***ماريوباى**

134-أسس علم اللغة، ترجمة دكتور أحمد مختــار عمــر، ط3، القــاهرة، 1987م.

***ابن مالك "أبو عبد الله بــدر الــدين ابــن الإمــام جمــال الــدين محمد بن مالك**

135- ألفية بن مالك فى النحو والصرف، المطبعة النموذجية بهامشها تدقيق العلماء الأعلام على الألفية ، جمعها الحــاج موســى بــن محمــد الدانمستانى، مكتبة الآداب، المطبعــة النموذجــة، ط 1405هـــ-1984م.

136- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، بيــروت، دار الكتاب العربى، ط 1968م.

137- شرح الكافية الشافية ، تحقيق دكتور عبد المنعم أحمد هريدى ، طبعة أم القرى، ط 1402هــ-1982م.

***المبرد " أبو العباس محمد بن يزيد المبرد" ت 285هــ.**

138-المقتضب،شرح وتحقيق محمد عبد الخالق عظيمــة،المجلس الأعلــى للشئون الإسلامية، إحياء التراث السلامى، القــاهرة،ط 1415هـــ= 1994م.

***ابن مجاهد**

139- السبعة فى القراءات،تحقيق د:شوقى ضيف،دار المعارف،ط1400،2-1980م

*مجمع اللغة العربية

140- المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة ، طبعة المجمع، د.ت

*المحلى

141- مفتاح الإعراب، تحقيق د:محمد عامر، مكتبة الإيمان، العجوزة، د.ت

*محمد الأمير

142- حاشية على مغنى اللبيب، دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابلى الحلبى ،د.ت

*محمد حماسة عبد اللطيف "دكتور"

143-الضرورة الشعرية فى النحو العربى، مكتبة دار العلوم، دار مرجان، د.ت

144-العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى بالكويت، ط 1387هـ- 1998م.

145-النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، القاهرة، ط1983م.

* محمد سليم أفندى ت 1138هـ

146- موارد البصائر فى فوائد الضرائر ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم 353 " أدب تيمور " .

*محمد عبد العزيز النجار

147- منار السالك إلى أوضح المسالك "الجزء الثانى" مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، د.ت .

*محمد على الفاروقى التهاونى

148- كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د: لطفى عبد البديع ،القاهرة، د.ت

*محمود السعران "دكتور"

149-علم اللغة "مقدمة للقارئ العربى" دار الفكر العربى، ط2، 1992م.

150-اللغة والمجتمع "رأى ومنهج" المطبعة الأهلية، بنى غازى، ليبيا،ط 1958

*محمود ياقوت "دكتور"

151- التراكيب غير الصحيحة نحوياً فى الكتاب لسيبويه"دراسة لغوية" دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية،ط1985م.

152-قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ، دار المعارف ، ط1985م.

153- معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، طبعة 1994م

*مكى بن أبى طالب " أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسى" .

154- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق دكتور محيى الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 1394هـ-1994م.

155- مشكل إعراب القرآن، تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ - 1984م.

*ابن منظور" محمد بن مكرم الأنصارى ت 711هـ

156- لسان العرب،طبعة بولاق 1300هـ / 1307 هـ.

***الموصلى " عبد العزيز بن جمعة بن زياد"**

157- شرح ألفية ابن معطى، تحقيق د:على موسى، الرياض، ط1، 1405-1985م

***الميدانى" أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانى " ت 518هـ**

158- نزهة الطرف فى علم الصرف ،تحقيق د: السيد محمد درويش، ط1 ، 1402هـ-1982م.

***النابغة الذبيانى" زياد بن معاوية بن خباب بن جنان**

159- الديوان، شرح وتقديم عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م.

***ابن الناظم**

160- شرح الألفية، المطبعة العامرة، الاستانة، طبعة 1275هـ

***ابن نباته المصرى**

161- شرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون، مطبعة المدنى، د.ت

***النحاس " أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس"**

162- إعراب القرآن، تحقيق دكتور زهير غازى زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ- 1985م.

***النسفى**

163- تفسير النسفى، مطبعة عيسى البابى الحلبى، د.ت

***أبو نصر"هارون بن موسى بن صالح بـــن جنـــدل القيـــسى القرطبـــى ت 401هـــ**

164- شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق دكتور عبـــد ربـــه عبـــد اللطيف عبدربه ، ط1، 1404هـــ -= 1984م.

*** نولدكه "مستشرق ألمانى "**

165- اللغات السامية، ترجمة د:رمضان عبد التواب، القاهرة، طبعة 1963

***النووى الصفاقسى**

166-غيث النفع فى القراءات السبع، طبع بهامش سراج القـــارئ المبتـــدئ، د.ت

***ابن هشام" أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف "ت 707هـــ**

167- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ،ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، د.ت

168- شرح شواهد المغنى، تعليق محمد محمود الـــشنقيطى، طبعـــة لجنـــة التراث العربى ، دمشق ، طبعة 1966م.

169- شرح قطر الندى وبل الصدى، معه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شـــرح قطر الندى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر ، د.ت .

170- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، عيسى البابى الحلبى وشركاه، د.ت

171- أوضح المسالك على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محى الـــدين عبـــد الحميد، دار الجيل، ط 1339هـــ- 1979م.

***أبو هلال العسكرى " الحسن بن عبد الله بن سهل ت 395هـ "**

172- الصناعتين، " الشعر والكتابة " تحقيق على البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، طبعة 1952م.

***ابن يعيش "موفق الدين بن على بن يعيش "ت 643هـ**

173- شرح المفصل، عالم الكتب، نسخة مصورة، د.ت

المجلات والدوريات العلمية

1-مجلة مجمع اللغة العربية، العدد التاسع،ذو القعدة 1376 هـ- يونيو 1957م،مقال للأستاذ عبد القادر المغربى بعنوان"توهم الحرف الأصلى زائداً"

2- مجلة المجمع العلمى بدمشق، العدد الحادى والخمسون.عام 1976م مقال للأستاذ محمد بهجت الأثرى، بعنوان " مزاعم بناء اللغة على التوهم"

3- مجلة الرسالة الجديدة، مقال للأستاذ يوسف السباعى بعنوان " الإعراض عن اللغة الفصحى وقواعدها" صدر هذا العدد عام 1971م.

المصادر الأجنبية

***Higl, Mslev**

1- Language and Economy, florison coulmas, 1992

***H Janssen**

2-Handbuch der linguistik, Allgemeine and angewandte sprachwissenschaft.

***Th lewandowski**

3-Linguistic worterbuch, Aufl Hidelberg, 1980

***leech, N Geoffrey**

4-Alinguistic a Guide to English Poetry, Fifth Pression 1979
.

Nouveau Lorousse.

5-Classique, paris, p: 1957

***Wepestra leekpeer**

6-The study of word-forming elements and processes in a language.

***Sussure**

7-Course in general linguistics, translated wade Bask in London, 1950

المحتويات

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة

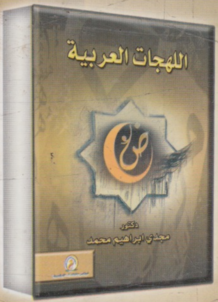
تم بحمد الله

رقم الإيداع : 2010/13987
الترقيم الدولى : 0-809-327-977-978

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 - الإسكندرية


اللهجات العربية
دكتور
مجدي ابراهيم محمد